جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

الآرَاءُ النَّحوِيَّةُ لِأَبِي الحُسَينِ الفَارِسِيِّ (ت٤٢١هـ) فِي ضَوءِ كِتَابِ المُقتَصِد فِي شَرحِ الإِيضَاح للجُرجَانِيِّ

دكتور
عبدالحميد حمدي عبدالحميد المقدم
أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصَّرف
كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

العدد السادس عشر

للعام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٩٤٠/ ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحَمْدُ للَّهِ الذي عَـلَّم بالقَلم، عَلَّمَ الإنسانَ مَا لمْ يَعلمْ ، الحَمْدُ لله الذي كرَّمَ الإنسانَ بالعَقـل ليَرقَى ويَـفْـهَم، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى نَبيِّ الأُمَم، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ الأَجَلِّ الأكْرَم، وعَلى آلِهِ وصَحْبِه، ومَنْ تَبِعَهُم بإحْسَانٍ إلى اليَوْمِ الأَعْظَم .

أمَّا بَعْد :

فـ(كِتَابُ المُقْتَصِد فِي شَرْحِ الإيْضَاح)(١) أثرٌ نفيسٌ مِنْ آثار الإمام أبي بكر الجُرجَانيّ(ت٤٧١هـ) ويُعدُّ مِنْ أهَمِّ كُتبِه النَّحويَّةِ التي تكشِفُ عن شخصيَّتِهِ ومكانتِه في النَّحو ، فضلاً عنْ أنَّهُ شَرْحٌ لكتاب (الإيضاح) للشيخ أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) الذي حَملَ لِواءَ النَّحْوِ في مرحلةٍ مِنْ أخطرِ مَراحلِه وتطوُّر دَرْسِه ، فأنشأَ مدرسةَ بغداد في وقتٍ كانَ فيه الباحثون يَنْحَازونَ بقوةٍ إمَّا إلى البَصْرةِ وعُلمائِهَا،أو الكوفةِ ونُحاتِهَا،فأنشأَ مدرسَةً تَـبَـلْوَرَتْ فيهَا آراءُ نُخبَةٍ مِن العُلمَاء،واتَّـضَحَ مَنْهَجُهُـم،وأخَذوا دَوْرَهم الهَـامَّ في تطوُّر الدَّرسِ النَّحوي(٢).

كانَ مِن بينِهم: الشيخُ أبو الحُسَين الفارسي (ت٤٢١ هـ) الذي كانَ مِنْ كِبار أئمة العربية في عَصْرِه، وهو مُعلِّمُ الجُرجَانيّ، وقد أخَذَ عِلمَ العربيةِ عَنْ خالِهِ الشيخِ أبي علي الفارسي صاحبُ كتاب(الإيضاح) .

ولأبي علي الفارسي، وابْنِ أختِهِ أبي الحُسَين، والجُرجَانيّ، وغيرِهم آراءٌ مُتَنَاثِرةٌ في كتاب المُقتَصِد، لاتَخْفَى على ذِهْنٍ حَصِيف، وقَدْ رأيتُ بمَعونةِ الله وتوفيقِه أنْ أُسَلِّطَ الضَّوءَ على الآراءِ النَّحْويَّةِ التي قَدَّمهَا الإمامُ الجُرجَانيّ عَنْ شَيْخِهِ أبي الحُسَين، في هذا البحث المَوْسُومِ بـ :

الآرَاء النَّحْويَّة لأبي الحُسَين الفَارسي (ت٤٢١هـ) فِـي ضَـوْءِ كِتَـاب المُقْتَصِد فِي شَرْحِ الإيْضَاح للجرجاني .

---

(١) اعتمدتُ في هذا البحث على: كِتَابُ المُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الإيْضَاح ، بتحقيق الـدكتور/ كـاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، ببغداد ، ١٩٨٢ م .

(٢) انظر : الخلاف النحوي في المقتصد، رسالة ماجستير، للباحث: علي محمد أحمد الشـهري، جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ ، ص ٥ .

وقدْ دفعَني إلى اختِيار هذا المَوضوع عِدَّةُ أسْبَاب مِنْها :

١- لمْ يَحْظَ أبو الحُسين الفارسي بدراساتٍ مُتَخصِّصَةٍ تُميطُ اللثامَ عن فِكـره النَّحوي – فيما أعلم– .

٢- حِكايةُ الجُرجانيّ عَنْه كثيراً في كتابِ المُقتَصِد ؛ فهوَ لمْ يَلْقَ شـيخاً فـي العربية غيره .

٣- مُحاولةُ حَصْرِ الآراءِ النحوية لهذا العَالِم الجَلِيل ، وبَسْطِ البَحثِ فيها فـي مَكانٍ واحِدٍ ؛ تسهيلاً على الباحثين ، وتقريباً للطالبين إذا ما احْتاجوا إليهـا أو إلى بَعْضِها .

٤- الإسْهَامُ في إثراءِ المكتبةِ العَرَبيةِ بشيءٍ جَدِيد ، عَسَى أنْ يكـونَ سَـنَداً لِطلبَةِ العِلْمِ ، وسبباً لَهُم في الإقبالِ على العِلْمِ وأهْلِه .

وقد استوى البحثُ في : فَصْلين، تسبقهما مقدِّمةٌ، وتَـقفوهُما خاتمةٌ .

وتفصيلُ ذلك على النحو التالي :

- المقدمة : وفيها الحديثُ عنْ دوافِع اختِيارِ المَوضوع ، ومَنهجُ الدِّراسة .
- **الفصل الأوّل** : أبوالحسين الفارسي وعبدالقاهر الجرجاني. وَفِيهِ ثَلاثَةُ مَبَاحِثٍ:
- **المبحث الأوّل** : ترجمةٌ لأبي الحسين الفارسي . وفيهِ ثَمانِيَةُ مَطالب :

(اسمُه ونَسَبُه وكُنيتُهُ ولقَبُه ، مَولِدُهُ وأسرته ، مَكَانتُهُ ، رحلاتُه ، شَيْخُه ، تلاميذُه ، مُؤَلَّفاتُه ، وفاتُه) .

- **المبحث الثاني** : اتِّجَاهُه النَّحويّ .
- **المبحث الثالث** : تَرجمةٌ موجَزةٌ لعبدالقاهر الجُرجَانيّ، ونُبذةٌ عَن كتابه المُقْتَصِد. وفيهِ سِتَّةُ مَطالب:

(اسمُه ونِسبَـتُه وحَياتُه ولَقبُه ، شيخُه ، تلاميذُه ، مُؤَلَّفاتُه ، وفاتُـه ، نُبْذَةٌ عَنْ كتاب المُقْتَصِدُ)

- **الفصل الثاني** : الآراءُ النَّحْويَّةُ لأبي الحُسَينِ الفارسِيّ فِي المُقْتَصِد. وفيهِ سَـبْعَ عَشرةَ مِسْألةً .
  - المسألة الأولى : لفظُ (كِلا) بين الإفراد والتثنية .
  - المسألة الثانية : الخِلافُ في رافِعِ الفِعْلِ المُضَارع .

- المسألة الثالثة : عاملُ الرَّفع في المُبْتَدأ .
- المسألة الرابعة : الإخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنْ الجُثَّة .
- المسألة الخامسة : زِيَادَةُ (كانَ) بينَ الجَارِّ والمَجْرور .
- المسألة السادسة : الخِلافُ في تَقْديمِ خَبَر(لِيْسَ) عَلَيْهَا .
- المسألة السابعة : حَذْفُ مَفْعُولَي (ظنَّ) .
- المسألة الثامنة : الفَرقُ في الدّلالة بَيْنَ (عِنْدَ) و(لَدَى) .
- المسألة التاسعة : حُكْمُ (ابْن أمّ) في النِّداء .
- المسألة العاشرة : الأصْلُ في دلالةِ (رُبَّ) .
- المسألة الحادية عشرة : الفَرقُ في الدّلالة بَيْنَ (مِنْ) و(عَنْ) .
- المسألة الثانية عشرة : الخِلافُ في مَنْعِ صَرْفِ (أحْمَرَ) إذا سُمِّيَ بِهِ ثمَّ نُكِّر.
- المسألة الثالثة عشرة : الخِلافُ في مَنْعِ (سَرَاويل) مِن الصَّرفِ .
- المسألة الرابعة عشرة : (لَنْ) بَيْنَ البَسَاطَةِ والتَّرْكيب .
- المسألة الخامسة عشرة : نَصْبُ المُضَارعِ بـــعْدَ (حَتَّى) .
- المسألة السادسة عشرة : الخِلافُ في أصْلِ الأمْرِ وإعْرابِه .
- المسألة السابعة عشرة : أَصْلُ (مَهْمَا) .
- الخاتمة : واشتملت على أهم النتائج التي تمخَّضت عنها هذه الدراسة .

ثُمَّ ذَيَّلتُ البَحثَ بفهرس للمَصادر والمَراجع، وآخر للموضوعات؛ تسهيلاً على القارىء الكريم.

وقد اعتمدتُ على المنهج التحليلي الاستقرائي فِـــي عَـــرْضِ الآراءِ مُتَّبِعَـــاً الخُطواتِ الآتية :

- أوَّلاً : قِراءةُ كِتَاب المُقْتَصِد فِي شَرْحِ الإيْضَاح ، واستخراجُ المَســـائِل التـــي تُبرزُ الآراءَ النَّحْويَّةَ لأبي الحُسين الفارسي منه .
- ثانياً : وَضْعُ عُنوانٍ لِكُلِّ مَسْألةٍ ، والحِرصُ على أنْ يكونَ العُنوانُ مُوجَزاً قَدْرَ الإمكان ، وأنْ يُعَبِّرَ عَنْ مَوضوعِها .

- ثالثاً : تَصديرُ المَسائل بنَصِّ الجُرجَانيّ في المُقْتَصِد الذي وَرَدَ فيه رأيُ شيخِهِ أبي الحسين الفارسي، وتوثيقُه ، وعَدمُ التَّصَرُّفِ فيهِ إلَّا إذا لَزِمَ الأمر ، بحيث لا يخلُّ ذلك بالمعنى العام .
- رابعاً : دِراسةُ كُلِّ مسألةٍ وبَسط آراءِ النُّحاةِ وأدلَّتهم فيها، وإرجاعُ ذلك إلى مَصادِره ، مَعَ الحِرص على الإجْمالِ وتَجنُّب الإطنابِ في عرضِ المسائلِ الخِلافية ؛ لأنَّ التفصيلَ فيها يحتاجُ إلى مُجلدَّات .
- خامساً : تَذْييلُ كُلَّ مَسألةٍ ببَيان رأيِ أبي الحسين الفارسي فيها، ومُقارنتِه بمَذاهب النُّحاةِ، دونما تحيُّزٍ إليه أو تَحامل عليه، مَعَ إبداءِ رأيي بتَرْجيحِ مَا أراهُ رَاجِحَاً، قبولاً أو ردَّاً، مُدَعِّماً مقالتي بما توفَّرَ لديَّ مِن أدلة، مُعتمِدَاً في ذلك كُلِّهِ على الاخْتِصَارِ ، وعَدَمِ الحَشْوِ مَا اسْتَطَعْتُ إلى ذلك سبيل .
- سادساً : عَزْوُ الآياتِ القرآنيةِ إلى أماكِنها في القرآنِ الكريم، وتوثيقُ القِراءاتِ، والشَّواهِدِ الشِّعريةِ مِنْ مَصادِرها .
- سابعاً : تَرتيبُ المَسائلِ النَّحْوية وفقاً لِترتِيبِها في المُقْتَصِد ، الذي هوَ بالكاد مُتَابِعٌ لتَرتيب الإيضاح .

وإني إذْ أقدِّمُ هذا العملَ المتواضعَ لا أدَّعي للآراءِ التي عرضتُها في هذا البحث العِصمةَ مِن الخطأ ، وإنَّما هي آراءٌ تحتملُ المناقشةَ والدِّراسة .

والأملُ كبيرٌ أنْ أكون قد وفِّقتُ فيما قَصَدْتُ، وحَقَقتُ مَا أمِلتُ، واللهَ أسألُ أنْ يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم، وإضافةً نافعةً لمكتبةِ النَّحو والعربية، وأنْ يُلهِمَنا السَّدادَ والإخلاصَ في الفِكر، والقولِ ، والعَمل .

فهو حسبُنا ونِعمَ الوكيل .

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

دكتور

عبدالحميد حمدي عبدالحميد المقدم

الفَصْلُ الأوَّلُ
أبو الحُسَينِ الفارِسِيّ وعبدالقَاهِر الجُرْجانِيّ
وفيهِ ثَلاثةُ مَبَاحِثَ :

- **المبحث الأوّل : ترجمة لأبي الحَسَين الفارسي . وفيهِ ثمانية مطالِبَ :**
  - **المطلب الأوّل : اسمه ونسَبه وكنيته ولقبه .**
  - **المطلب الثاني : مولِده وأسرته .**
  - **المطلب الثالث : مكانته .**
  - **المطلب الرَّابع : رحلاته .**
  - **المطلب الخامِس : شيُوخه .**
  - **المطلب السَّادِس : تلاميذه .**
  - **المطلب السَّابع : مؤلفاته .**
  - **المطلب الثامِن : وفاتــه .**

- **المبحث الثاني : اتّجاهه النّحويّ .**

- **المبحث الثالِث : ترجمة موجزة لعبدالقاهر الجرجاني . ونبذة عن كتابه المقتصِد . وفيهِ سِتّة مطالِبَ :**
  - **المطلب الأوّل : اسمه ونسبــته وحياته ولقبه .**
  - **المطلب الثاني : شيوخه .**
  - **المطلب الثالِث : تلاميذه .**
  - **المطلب الرَّبع : مؤلفاته .**
  - **المطلب الخامِس : وفاتــه .**
  - **المطلب السَّادِس : نبذة عن كتاب : المقتصِد في شرح الإيضاح .**

* * * * *

المبحث الأوَّل : ترجمة لأبي الحُسَيْنِ الفَارِسِيّ

وفيهِ ثَمَانيةُ مَطالِبِ :

- **المطلب الأوَّل : اسمُه ونسَبُه وكنيتُه ولقبُه :**

هُوَ مُحَمَّد بن الحُسَيْنِ بن مُحَمَّد بن الحُسَيْنِ بن عَبدالوارثِ الفَارِسِيّ(٣)، وكنيتُه: أبو الحُسَيْنِ .(٤)

لُقِّبَ بعِدَّة ألقاب منها : الإمَامُ(٥)، والنَّحْويّ(٦). ومَا ذلكَ إلَّا لِمكانتِهِ وعُلُوِّ قَدْرِهِ بين أبناء عصره .

- **المطلب الثاني : مولِدُه وأسرته :**

لَم تذكرْ كتبُ التراجم التى بينَ يَدَىَّ شيئاً عَنْ زمَانِ ومكانِ ولادتِه وطفولته، كمَا لمْ تتحدثْ عَنْ أسرته، سوى أنَّه ابنُ أخْتِ الشَّيْخ أبي علي الفارسِيّ(٧).

وإنْ كانَ خَليقاً بهذا العَالِم أنْ يكونَ لهُ تاريخٌ حَافلٌ بالأخبار ؛ حَتَّى نُلِمَّ بسيرتِه الذاتية والاجتماعية التى تحكِى تفاصيلَ حَياتِه ، مِنْ طفولتِه إلى شَبابِه إلى كُهولتِه ؛ لتكونَ زاداً للأجيالِ القادمةِ ويتدارسوها، وهذا مَا ينبَغى أنْ يكونَ للعُلماءِ والقادَة والمصلحين .

- **المطلب الثالث : مكانته :**

قالَ أبو مَنصور الثَّعالبي :

" أَبُو الْحُسَيْن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن الْفَارِسِي النَّحْوِيّ ، أحَدُ أَفْرَاد الدَّهْر، وأعَيانُ العِلمِ ، وأعْلامُ الفَضْل ، وَهُوَ الإمَامُ الْيَوْم فِي النَّحْو بعد خَاله أبي الحَسَن بن أَحْمد الْفَارِسِي " . (٨)

---

(٣) انظر: انباه الرواة ٣/ ١١٦، فوات الوفيات ٢/ ٣٦٩، نزهة الألباء٢٥١، معجم الأدباء ٢٥٢٣/٦، بغية الوعاة١/ ٩٤، سير أعلام النبلاء١٨/ ٤٣٢، وفيات الأعيان١ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : بغية الوعاة١/ ٩٤، يتيمة الدهر٤ / ٤٤٤، وفيات الأعيان١/ ٢٢٢، البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو ١٨٦، معجم الأدباء ٦/ ٢٥٢٣، معجم المؤلفين ٩/ ٢٥٣، فوات الوفيات ٢/ ٣٦٩ .

(٥) انظر : يتيمة الدهر ، ٤ / ٤٤٤ .

(٦) انظر:انباه الرواة ٢٣٧/١،مرآة الجنان٣١٨/٢، نزهة الألباء٢٥١، معجم الأدباء٢٥٢٣/٦ .

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٣٢، شذرات الذهب ٥/ ٣٠٩، بغية الوعاة١/ ٩٤ .

(٨) انظر : يتيمة الدهر ، ٤ / ٤٤٤ .

▪ المطلب الرَّابع : رحلاته :

طوّفَ أبو الحُسَين الفارسي الآفاقَ ، وكان خالُه أبو عليّ قدْ أوفدَهُ على الصَّاحِب ابن عَبَّاد إلى جهة الرَّي فارتَضَاهُ وأكْرَمَ مَثواه، وقَرَّبَ مَجْلِسَهُ، ثم تقرَّبَ أبو الحُسين ولَقِيَ الناسَ في انتقاله، ووردَ خُراسان ، ونَزَلَ بنيسابور دفعاتٍ ، وأمْلَى بها مِن الأدب ، والنَّحْو مَا سَارت بهِ الرُّكبانُ، وآلَ أمرُه إلى أنْ صارَ وزيراً للأمير شاد غرسي ستان، ثم اختصّ بالأمير اسماعيل بن سُبُكْتُكِين بغزنة وصَارَ وزيراً له، ثُمَّ عادَ إلى نيسابور، ثُمَّ توَجَّه إلى مَكَّةَ وجَاورَ بها، ثُمَّ عَاد إلى غَزْنَة ، ورجَع إلى نيسابور، ثم انتقل إلى إسفراين، ثم استوطن جُرجان، وقرأ عليه أهلُها، وأخذوا عنهُ فَضلاً كثيراً . (٩)

▪ المطلب الخامس : شيوخه :

لا بُدَّ لكُلِّ عَالِمٍ مِن العُلماءِ فى أىِّ فنٍّ مِن فنونِ العِلم والمَعْرفةِ ، وفي أيِّ عَصرٍ مِن العُصور مِنْ أساتذة تعلَّمَ على أيديهم، ونَهلَ مِن ينابيعِهم، حتَّى يُصبحَ مِن العُلماء ، ويوضَعُ فى كِفَّة البارزين مِنْهم .

وقد تلقَّى أبو الحُسين الفارسي العربيةَ على يَدِ خَالِهِ أبي علي، ومِنْهُ أخذَ ، وعليهِ درَسَ ، حتَّى اسْتغْرقَ عِلمَهُ ، واستحقَّ مكانَه . (١٠)

قال أبو منصور الثعالبي :

"أَبُو الْحُسَيْن مُحَمَّد الْفَارِسِيّ ، هُوَ الإِمَامُ الْيَوْم فِي النَّحْو بعد خَالِه أبي الحَسَن الْفَارِسِي،وَمِنْه أَخذَ وَعَلِيهِ دَرَسَ حَتَّى اسْتَغْرَقَ عِلمَهُ وَاسْتَحَقَّ مَكَانَهُ"(١١).

وقال ياقوت :

" أبو الحسين الفارسي النَّحوي، ابنُ أختِ أبي علي الفارسي : أخَذَ عَنْ خَالِهِ عِلمَ العربية " . (١٢)

---

(٩) انظر : معجم الأدباء ، ٦ / ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، يتيمة الدهر ، ٤ / ٤٤٤ – ٤٤٥ ، بغية الوعاة ١ / ٩٤ .

(١٠) انظر : انباه الرواة ، ٣ / ١١٦ .

(١١) انظر : يتيمة الدهر ، ٤ / ٤٤٤ . بتصرف .

(١٢) انظر : نزهة الألباء ، ٢٥١ ، معجم الأدباء ، ٦ / ٢٥٢٣ ، بغية الوعاة ،١ / ٩٤ .

- **المطلب السَّادس : تلاميذه :**

لكُلِّ عَالِم طُلابٌ يَتلقون عَنه عِلمَه كَمَا تلقَّى هُوَ عَنْ غَيره ، فقدْ كانَ أبو الحُسَين مُلِمَّاً بالعربية، كَـــمَا لَقيَ الناسَ في انتقاله، وأمْلَى بنيسابور مِن الأدب ، والنَّحْو مَا سَارت بهِ الرُّكبانُ، ومِن الطَّبَعِي أنْ يُقبلَ طلابُ العِلمِ عليه؛ ليَرتَشِفوا مِنْ رَحِيقه، ويستفيدوا مِنْ عِلمِه ، فانْتَفَعَ بهِ خَلقٌ كثير كان مِن أبرزهم : أبو بكر عبدالقاهر الجُرجَاني (ت ٤٧١ هـــ) (١٣).

- **المطلب السَّابع : مؤلفاته :**

لَهُ كتابُ الهجاءِ (١٤) ، وكتابُ الشِّعر (١٥) .

- **المطلب الثَّامِن : وفاتـــه :**

تُوفِّيَ الشيخُ أبوالحُسين الفارسي بجُرجان في عام (٤٢١ هـــ)(١٦)، ولَمْ تُحَدِّدْ كتبُ التَّراجم التي بين يَدَيَّ كَمْ كانَ عُمره آنذاك .

رَحِمَ الله أبا الحُسَين ، وهيَّأ لهُ مَنْ يُعْلِي ذِكرَه ، ويرفعُ قدْرَه .

---

(١٣) انظر: البلغة في تراجم أئمة اللغة والنحو١٨٦ ، نزهة الألباء٢٥١ ، انباه الرواة ١١٨/٣ .
(١٤) انظر : معجم المؤلفين ، ٩ / ٢٥٤ ، بغية الوعاة ، ١ / ٩٤ .
(١٥) انظر : بغية الوعاة ، ١ / ٩٤ .
(١٦) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٥٢٤، بغية الوعاة ١/ ٩٤، معجم المؤلفين ٩/ ٢٥٣ .

المبحث الثاني : اتجاهه النحويّ

لمْ يُصرِّح الجُرجَانيُّ في كِتابه (المُقْتَصِد فِي شَرْح الإيْضَاح) بالاتِّجَاهِ النَّحوي لشَيْخِه أبي الحُسَين الفارسِيّ على الرَّغم ممَّا حكاهُ عَنْه . وقَدْ اتَّضَحَ لي- بَعد جَمْعِ مَا تيسَّر مِنْ الآراءِ النَّحْوِيَّةِ – أنَّه لَمْ يَكنْ لَه اتِّجَاهٌ خَاصٌّ يَرْكَنُ إليه ولا يَحِيدُ عَنهُ ؛ فهو لا يَنْتَسِبُ إلى مَدْرسَةٍ نَحْوِيَّةٍ بعَينِها، وإنَّما كانَ حُرًّا في اتِّجاهِه؛ لذا فقد اشْتَمَلَ البَحْثُ على كثيرٍ مِن الآراءِ النَّحْوِيَّةِ :

- **منها ما يوافقُ آراءَ البَصريين :**

وهي السِّمَةُ الغالبةُ في آرَاءِ أبي الحُسين ؛ فقد كان فى مُجْمَل آرائِهِ بَصْرِيَّ الاتجَاهِ . ومِنْ هذه الآراء:

١) مُوافَقةُ البصريين في أنَّ (كِلا) مُفردُ اللفظ مثنى المعنى . (١٧)

٢) مُوافَقةُ البصريين في أنَّ رَافِعَ المُبتدأ هو تَعَرِّيه مِن العَوامِل الظَّاهرة(١٨).

٣) مُوافَقةُ البصريين في أنَّ رافِعَ المُضَارِعِ وُقُوعُه مَوقعَ الاسم (١٩).

٤) مُوافَقةُ البصريين في أنَّ نَصْبَ المُضَارِعِ يكونُ بـ(أنْ) مُضْمَرة وجوباً(٢٠).

- **ومنها ما يوافقُ آراءَ الكوفيين :**

فلَمْ يَكنْ أبو الحُسين مُجَرَّدَ تابعٍ للبصريين؛ فقد خَالَفَهُم وأيَّدَ الكوفيين واتَّفق رأيُه ورأيُهم. ومِن هذه الآراء:

١) مُوافَقَةُ الكوفيين في أنَّ أصْلَ الأمْرِ للمُواجَهِ أنْ يكونَ بالحرف . (٢١)

٢) مُوافَقَةُ الكوفيين في عَدَمِ جَوازِ تَقديمِ خبر (لَيسَ) عَليهَا . (٢٢)

---

(١٧) انظر : المسألة الأولى .
(١٨) انظر : المسألة الثالثة .
(١٩) انظر : المسألة الثانية .
(٢٠) انظر : المسألة الخامسة عشرة .
(٢١) انظر : المسألة السادسة عشرة .
(٢٢) انظر : المسألة السادسة .

- **ومِنْها ما يوافقُ بعضَ النحاةِ السَّابقين عليه.**

وهِيَ آراءٌ انْفَردَ بهَا بَعضُ النُّحاةِ وخَالفوا فيهَا الجَمَاعةَ، واشتُهِرَت عَنهم، وَوَافقهُم فيها أبو الحُسين. ومِنْها:

١) مُوافَقَةُ الخَلِيلِ، وسيبويه، والمازني، والزَّجَّاج ، في مَنعِ صَرْفِ (أحْمَر) إذا سُمِّيَ بهِ ثمَّ نُكِّر . (٢٣)

٢) مُوافَقَةُ المازني في أنَّ أصْلَ (لَنْ) التَّركيبُ مِـــن (لا) النَّافيـــة ، و(أنْ) النَّاصِبة . (٢٤)

٣) مُوافَقَةُ الأخفش ، والزَّجَّاج في أنَّ أصْلَ (مَهْمَا) التَّركيبُ مِنْ كلمتين بقِيتَا على لفظِهما، هما: (مَهْ) بمعنى : اكْفُفْ ، و(مَا): اسم شرط . (٢٥)

- **ومِنْها ما انفَرد به.**

فقَدْ عَقَد أبو الحسين مُقارنَةً بين استِعْمال (مِنْ) و(عَنْ)، وقَصرَ استعمالَ(مِنْ) على مَا ينتقلُ انتقال زوالٍ فقط، و(عَنْ) على ما لا يَنْتَقِلُ انتقال زوالٍ . (٢٦)

ولعلَّ هذا الرّأي مَمَّا انفرد به أبو الحسين ؛ إذ لَمْ يُسبق إليه – فيما بين يدي مِن مراجع – .

*****

(٢٣) انظر : المسألة الثانية عشرة .
(٢٤) انظر : المسألة الرابعة عشرة .
(٢٥) انظر : المسألة السابعة عشرة .
(٢٦) انظر : المسألة الحادية عشرة .

المبحث الثالث : ترجمة موجزة (٢٧) للجرجانيّ ، ونبذة عن كتابه المقتصد .

وفيهِ ستَّةُ مَطالب :

- **المطلب الأوّل : اسمه ونسبته وحياته ولقبه .**

هو أبُوبكْر(٢٨) عَبْدُ القَاهِرِ بنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّد(٢٩) الجُرْجَانِيُّ(٣٠)، فارسيُّ الأصْلِ(٣١) ، جُرجانيُّ الدَّار. (٣٢)

لمْ يذكر المؤرخون سنة مولده، ولم يتحثوا عَنْ عُمره، كما لم يتحدثوا عَنْ أسرته ، وعَنْ حياته الاجتماعية ، وهذا يدلُّ على أنَّ حياةَ الشَّيخ عبدالقاهر كانت هادئةً لمْ تطرقْها أحداثٌ مهمة تُلفتُ انتباهَ المؤرخين . (٣٣)

كانَ آيةً في النَّحو(٣٤)، مُتكلِّماً على مَذْهَبِ الأشعري(٣٥)، فقيهاً على مذهبِ الشَّافعيّ(٣٦) ، اتَّسمَ بالورعِ والتُّقى والسكون مع الدِّن المتين (٣٧) .

---

(٢٧) الذي دعاني إلى الترجمة الموجزة للشيخ عبدالقاهر الجرجاني : أنَّ كثيراً من الباحثين المعاصرين ترجموا له ؛ وما ذلك إلا لعلو قدره وجليل أمره ، ومنهم :
الدكتور/ أحمد مطلوب ، في كتابه (عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقده)، نشر وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
الدكتور/ كاظم بحر المرجان ، في (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح) دار الرشيد للنشر، ببغداد ، ١٩٨٢م .
نجاح أحمد عبدالكريم الظهار، في أطروحتها : (الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، توثيق وتحليل ونقد، رسالة دكتوراه، من كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(٢٨) انظر : العبر في خبر من عبر ، ٢ / ٣٣٠ ، شذرات الذهب ، ٥ / ١٠٨ ، سير أعلام النبلاء ، ١٣ / ٥٠٥ ، طبقات الشافعية الكبرى ، ٥ / ١٤٩ ، انباه الرواة ، ٢ / ١٨٨ .

(٢٩) ورد اسمُ جده (محمد) في : تذكرة الحفاظ ، ٣ / ٢٤٥ ، معجم المؤلفين ، ٥ / ٣١٠ .

(٣٠) انظر : نزهة الألباء ، ١ / ٢٥١ ، ٢٦٤ .

(٣١) انظر : انباه الرواة ، ٢ / ١٨٨ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ١٨٦ .

(٣٢) السابق : ٢ / ١٨٨ .

(٣٣) انظر : الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ، ٢ .

(٣٤) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٣ / ٥٠٥ .

(٣٥) انظر : بغية الوعاة ، ٢ / ١٠٦ ، العبر في خبر من عبر ، ٢ / ٣٣٠ .

(٣٦) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٣ / ٥٠٥ ، مرآة الجنان ، ٣ / ٧٨ .

(٣٧) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ٥ / ١٤٩ .

قال عنهُ السِّلَفِيُّ : " كانَ ورعاً قَانِعاً ، دَخَلَ عَلَيْهِ لِصٌّ وهُو في الصَّلاة ، فَأَخَذَ مَا وَجدَ، وعبدالقاهِر يَنظرُ ولمْ يَقْطعْ صَلاتَه " . (٣٨)

وقَدْ لُقِّبَ الجُرجانيُّ بعدة ألقاب . منها :

(شَيْخِ العربية) (٣٩)، و(الإمام) (٤٠)، و(الأديب) (٤١)، و(النَحْويّ) أشهرها . (٤٢)

- **المطلب الثاني : شيخه :**

أخذَ الشيخ عبدالقاهر النَّحوَ بجُرجان عن الشيخِ أبي الحُسين الفارسي (٤٣)، ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي (٤٤)، وكان يَحْكِي عنه كثيراً (٤٥)، ولمْ يأخذْ عَنْ غيره ؛ لأنَّهُ لمْ يخرُج عَنْ بلدِه (٤٦)، وقرأ ونظرَ في تصانيف النحاة والأُدباء . (٤٧)

- **المطلب الثالث : تلاميذه :**

كان للجرجاني منزلةٌ كبيرةٌ عظيمةُ الأثر، مَكَّنتهُ مِنْ تصدُّر مجالس العِلم في جُرجان . فقد حُنَّت إليه الرِّحالُ ، وقصَدهُ طُلابُ العلمِ مِنْ كُلِّ مكان ؛ للاستفادةِ مِن علمِه .

كان مِن أبرزهم :

١) أبو المُظَفَّر محمد بن أبي العباس الأَبْيُوَرْدي (ت ٥٥٧ هـ) (٤٨)

---

(٣٨) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٣ / ٥٠٥ .
(٣٩) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٣ ، ٥٠٥ ، ١٧ / ١٦٠ .
(٤٠) انظر : بغية الوعاة ، ٢ / ١٠٦ .
(٤١) انظر : هدية العارفين ، ١ / ٦٠٦ .
(٤٢) انظر : بغية الوعاة ، ٢ / ١٠٦، انباه الرواة ، ٢/ ١٨٨، هدية العارفين ،١ / ٦٠٦، معجم المؤلفين ،٥/٣١٠،
العبر في خبر من عبر ، ٢ / ٣٣٠ ،
(٤٣) انظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ١٨٦ ، شذرات الذهب ، ٥ / ٣٠٩ .
(٤٤) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ٥ / ١٤٩ .
(٤٥) انظر : شذرات الذهب ، ٥ / ٣٠٩ .
(٤٦) انظر : بغية الوعاة ، ٢ / ١٠٦ .
(٤٧) انظر : انباه الرواة ، ٢ / ١٨٨ .
(٤٨) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٤ / ٢٤٥ – ٢٤٨ .

٢) علي بن أبي يزيد الفصيحي الاسترابادي (ت ٥١٦ هـ) . (٤٩)
٣) أبو زكريا ابن الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) . (٥٠)
٤) أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير (ت ٥٠٠ هـ) . (٥١)
٥) أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري . (٥٢)

- **المطلب الرَّابع : مؤلفاته :**

تُعرفُ قيمةُ العالِم وشخصيَّتُه بتآليفه، وقد تركَ الجرجاني تُراثاً عِلمياً مِن التَّصانيف الجليلة تشهدُ له بالسَّبق والرِّيادة . منها: الجُمَل(٥٣)، والمِفتَاح(٥٤)، والعوامل المائة (٥٥)، والعُمدة في التصريف(٥٦)، وشرح الفاتحة (٥٧)، وإعجاز القرآن(٥٨) ، وغيرها .

- **المطلب الخامس : وفاتــه :**

لَمْ يَزل الشيخُ عبدالقاهر مُقيماً بجُرجان يُفيد الرَّاحلين ، والوافدين عليه إلى أنْ تُوُفِّيَ بها(٥٩) ، سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَة ، وَقِيْلَ : سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِيْنَ – رَحِمَهُ اللهُ – . (٦٠)

---

(٤٩) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٠ ، وانظر : وفيات الأعيان ، ٢ / ٣٣٧ ، شذرات الذهب ، ٥ / ١٠٩، نزهة الألباء ، ١ / ٢٦٤ ، انباه الرواة ، ٢ / ١٨٩ .
(٥٠) انظر : معجم الأدباء ، ٦ / ٢٨٢٤ .
(٥١) انظر : هدية العارفين ، ١ / ٨١ ، بغية الوعاة ، ١ / ٣٢٠ .
(٥٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٠ ، وانظر : انباه الرواة ، ٢ / ١٨٩ .
(٥٣) انظر : انباه الرواة ، ٢ / ١٨٩ ، نزهة الألباء ، ١ / ٢٦٥ .
(٥٤) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٣ / ٥٠٥ .
(٥٥) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ٥ / ١٥٠ .
(٥٦) انظر : الأعلام ، ٤ / ٤٩ ، بغية الوعاة ، ٢ / ١٠٦ .
(٥٧) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، ٥ / ١٥٠ .
(٥٨) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٣ / ٥٠٥ .
(٥٩) انظر : معجم المؤلفين ، ٥ / ٣١٠ .
(٦٠) انظر : سير أعلام النبلاء ، ١٨ / ٤٣٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ، ٥ / ١٥٠ ، بغية الوعاة ، ٢ / ١٠٦ ، العبر في خبر من عبر ، ٢ / ٣٣٠ ، مرآة الجنان ، ٣ / ٧٨ .

▪ المطلب السَّادِس : نبذةٌ عنْ كتابِ المقتصِد في شرحِ الإيضاح .

قرأ الشيخُ أبو الحسين الفارسي كتابَ (الإيضاح) لتلميذه عبدالقاهر الجرجاني ، و لشِدَّةِ إعجاب الجرجاني بهذا الكتاب عُنيَ بهِ عناية فائقة، وألَّفَ عليه ثلاثةَ شروحٍ : أولها كِتابٌ موجزٌ سَمَّاهُ(الإيجاز)، والثاني كتابٌ كبيرٌ مِنْ ثلاثين مجلداً سمَّاهُ (المُغني) (٦١) ، وثالثها كتابٌ متوسطٌ مِن ثلاثِ مُجلداتٍ هو (المُقْتَصِد) الذي يُعَدُّ اختِصَاراً للمُغني (٦٢) ، وقد ذَكَرَ حَاجي خليفة أنَّه في مُجلَّدٍ واحد . (٦٣)

ولَمْ تُحدِّد كتبُ التراجم االفترةَ الزَّمنية التي كتبَ فيهَا الجرجاني مُصنَّفاتِه كلها، لكنَّ القِفطي ذَكَرَ أنَّ استِنساخ كتاب المُقْتَصِد كانَ في شهرِ رمضان سنة أربعٍ وخمسين وأربعمائة، وأجاز عبدالقاهر نفسه هذه النسخة ، وهذا يعني أنَّ كتابَ المُقْتَصِد كُتِبَ قبل هذا التاريخ . (٦٤)

ويُعدُّ هذا الكتاب مِنْ أهَمِّ كُتبِه النَّحويَّةِ التي تكشِفُ عن شخصيَّتِهِ ومكانتِه في النَّحو . (٦٥)

---

(٦١) انظر : شذرات الذهب ، ٥ / ١٠٨ ، نزهة الألباء ، ١ / ٢٦٥ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ١٨٦ ، العبر في خبر من عبر ، ٢ / ٣٣٠ ، مرآة الجنان ، ٣ / ٧٨ .
(٦٢) انظر : الأعلام ، ٤ / ٤٩ .
(٦٣) انظر : كشف الظنون ، ١ / ٢١١ .
(٦٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢٢ ، وانظر : انباه الرواة ، ٢ / ١٩٠ .
(٦٥) انظر : انظر : الخلاف النحوي في المقتصد ، ٥ .

الفصلُ الثّاني

الآراءُ النُحويَّة لأبي الحُسَينِ الفارسِيّ فِي المقْتَصِد

وفيه سَبْعَ عَشرَةَ مسألَةً .

- المسألة الأولى : لفظ (كِلا) بين الإفراد والتثنية .
- المسألة الثانية : الخلاف في رافع الفِعلِ المضَارع .
- المسألة الثالثة : عاملُ الرَّفع في المبْتدأ .
- المسألة الرابعة : الإخبارُ بظرفِ الزَّمانِ عنْ الجثّة .
- المسألة الخامسة : زِيادةُ (كان) بين الجَارِّ والمجرور .
- المسألة السادسة : الخلاف في تقديمِ خبرِ (ليسَ) عليْها .
- المسألة السابعة : حذْفُ مفْعولي (ظنَّ) .
- المسألة الثامنة : الفُرقُ في الدّلالة بيْنَ (عِنْدَ) و(لدَى) .
- المسألة التاسعة : حكمُ (ابْن أمّ) في النّداء .
- المسألة العاشرة : الأصْلُ في دلالةِ (ربَّ) .
- المسألة الحادية عشرة : الفُرقُ في الدّلالة بيْنَ (مِنْ) و(عنْ) .
- المسألة الثانية عشرة : الخلاف في منع صرْفِ (أحمرَ) إذا سُمّيَ بهِ ثمّ نكر .
- المسألة الثالثة عشرة : الخلاف في منع (سَراويل) من الصَّرفِ .
- المسألة الرابعة عشرة : (لنْ) بيْنَ البَساطةِ والتّركيب .
- المسألة الخامسة عشرة : نصْبُ المضَارعِ بعدَ (حتّى) .
- المسألة السادسة عشرة : الخلاف في أصْلِ الأمْرِ وإعْرابه .
- المسألة السابعة عشرة : أصْلُ (مهْما) .

المسألة الأولى : لفظ (كِلا) بين الإفراد والتثنية

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" (كِلَا) اسمٌ مفردُ اللَّفظ مثنى المعنى ، كما أنَّ (كُلًّا) مُفردُ اللَّفظِ مجموعُ المعنى ، ويعودُ الضمير إليه على اللَّفظ وعلى المعنى ، وعودُه على اللفظ هو الأكثرُ في الاستعمال ، وقد جاء الوجهُ الآخر، وهو الحملُ على المعنى . أنشدَ الشيخ أبو الحسين :

كِلَاهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما ∴ قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيهِمَا رَابِي (٦٦)

ألا تراه قالَ : أَقْلَعَا ، ولو حَمَلَ على اللَّفظِ لقالَ : أَقْلَعَ ، كمَا قالَ : رابِي ، ولمْ يقُلْ : رابِيَانِ ، لمَّا قَصَدَ الحملَ على اللَّفظِ ". (٦٧)

*****

ذهب البصريون إلى أنَّ (كِلا/ وكِلْتَا) فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنوية(٦٨)، وحُجَّتهم في ذلك أمران:(٦٩)

- **الأوَّل : أنَّ الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفردًا حملاً على اللفظ، وتارة يُرَدُّ إليهما مثنى حملاً على المعنى .**

فمِنْ مُراعاة اللفظ ما وَرَدَ في قوله– جلَّ شأنه– ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾(٧٠). فقال : (آتَتْ) بالإفراد حملًا على اللفظ ، ولم يقلْ : (آتَتَا) . (٧١)

---

(٦٦) البيت من (البسيط) للفرزدق ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وورد في : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٣٦٥ ، أسرار العربية ، ٢١٠ ، شرح التصريح على التوضيح ،١ / ٧٠٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب ،١ / ٤٠٠ ، الخصائص ، ٢ / ٤٢٣ ، ٣ / ٣١٧ ، ارتشاف الضرب ، ٤ /١٨١٤ ، مغني اللبيب، ٢٦٩ ، توضيح المقاصد والمسالك ،١ / ٣٢٥ ، حاشية الصبان ، ١ / ٥٦ .

(٦٧) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ . بتصرف .

(٦٨) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٣٥٩ ، ائتلاف النصرة ، ٥٥ ، همع الهوامع ، ١ / ١٥٢ ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ١ / ٤٠٤ ، روح المعاني ، ٨ / ٢٦٠ ،

(٦٩) انظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ،٣٦١/٢ ، ائتلاف النصرة ،٥٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ١/ ٤٠٠.

(٧٠) الكهف : ٣٣ .

(٧١) انظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه،٥ /٥٩٩ ، جامع البيان في تأويل القرآن ،١٨ /١٩ روح المعاني، ٨ /٢٦٠ .

وقول الأعشى :

كِلَــا أَخَــوَيكُم كــان فَرْعــا دِعَامَــة ∴ ولكــنهم زَادُوا وأَصْــبَحْتَ نَاقِصَــا (٧٢)

فقال : (كان) بالإفراد حملًا على اللفظ ، ولم يقل : (كانا) .

ومِن مُراعاة المعنى ما حُكِي عَنْ بعض العرب أنَّه قال: "كِلَاهُمَا قَائِمَان"(٧٣)

وقول الفرزدق :

كِلَاهُمَــا حِــيْنَ جَــدَّ الجَــرْيُ بيهمــا ∴ قــد أَقْلَعَــا وكِــلَا أَنْفَيهِــمَا رَابِــي

- **الثاني : عَدَمُ رَدِّ الألف فيهما إلى أصلها كما في (رحا ، وعصا) .**

بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كِلا، وكِلتَــا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية(٧٤)، وحجتهم أمران :(٧٥)

- **أولهما : حذف الألف مِن قول الشاعر :**

فِي كِلْــتَ رجليهــا سُــلَامَى وَاحِــدَهْ ∴ كِلْتَاهُمَــا مَقْرُونَــةٌ بِزَائِــدَهْ (٧٦)

فأفرد قوله (كِلْتَ) فدلَّ على أنَّ (كِلْتَا) مثنى .

- **ثانيهما : انقلاب الألف إلى ياء في حالتي النَّصب والجــرّ إذا أُضــيفتا إلــى المضمر؛ تقول: رأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهمــا، وكــذلك تقول: رأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما ولو كانــت الألــف المقصورة ، لم تنقلب ، كألف (عصا) ونحوها .**

---

(٧٢) البيت من (الطويل) وورد في : ديوان الشاعر ، ١٤٩، برواية : (أبويكم) بــدلاً مــن (أخويكم) ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٣٦٢ ، الخصائص ، ٣ / ٣٣٨ .

(٧٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٣٦٥ .

(٧٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٣٥٩ ، ائتلاف النصرة ، ٥٥ ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ١ / ٤٠٤ ، روح المعاني ، ٨ / ٢٦٠ ، همع الهوامع ، ١ / ١٥٢ .

(٧٥) انظر: أسرار العربية ١/ ٢١٠، ٢١١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٥٩-٣٦١ .

(٧٦) البيت من (الرجز) ولم أعثر على قائله – فيما بين يدي من مراجع – وورد في : همــع الهوامع ، ١ / ١٥٢ ، خاشية الصبان على الأشموني ، ١ / ١١٥ ، اللباب في علــل البنــاء والإعراب ، ١ / ٣٩٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٣٥٩ ، ٣٦٦ ، أسرار العربية ، ٢١٠ ، شرح الأشموني على الألفية ، ١ / ٥٦ ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ١٨ / ١٩ ، الدر المصون ، ٧ / ٣٣٩ ، ، لسان العرب (ك ل ا) .

وبعد هذا العرض المُجمل أقول :

لَمْ يُصَرِّح الجرجاني في هذه المسألة برأي شيخِه فيها ، ولَعَلَّ لفظَ (كِلا) عِنْدَ أبي الحسين الفارسي كَما هو بَادٍ لي مُفردُ اللَّفظ ، مُثنَّى المَعنى ، كما يَرى البصريون ، ويَدُلُّ على ذلك مِا أنشدهُ عَنْ الفرزدق وقدْ جمَعَ في بيتِهِ بين الاعتبارين ؛ إذ رَاعَى الشاعرُ معنى (كِلا) الأوَّل ، فثنَّى الخبر (قدْ أقْلَعَا) ، ورَاعَى اللَّفظَ في الثاني فوحَّدَ الخبرَ (رابِي) ، ولمْ يقلْ (رابِيَان) . وهذا ما يراه البحث ويرجِّحه لأمرين :

- الأوَّل : أنَّ حذف الألف فيما استشهد به الكوفيون مِن قول الشاعر للضَّرُورَة (٧٧)، وَمَا يكون للضَرُورَة لَا يجوز أَن يُجْعَل حُجَّة . (٧٨)
- الثاني : أنَّه إنَّما لمْ تُقْلَبْ الألف فيهما – أعني : كِلا وكِلتا– مع المظهر وقلبت مع المضمر ؛ لأنهما لزمتا الإضافة ، وجرّ الاسم بعدهما ؛ فأشبهتا (لَدَى)، و(إلى)، و(عَلَى) ، وكما أنَّهم لا تقلب ألِفُهُم ياءً مع المظهر ، نحو: (لَدَى زيدٍ)، و(إلى عمروٍ)، و(على بكرٍ) ، وتقلب مع المضمر نحو : (لديك، وإليك ، وعليك) فكذلك (كِلا، وكِلتا) لا تقلب ألفهما ياءً مع المظهر، وتقلب مع المضمر. (٧٩) .

والله – تعالى– أعلم بالصواب .

(٧٧) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ، ١ / ٢١٩ ، شرح الأشموني على الألفية ، ١/ ٥٥ ، الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٣٦٧ ، أسرار العربية ٢١١، حاشية الصبان ١/ ١١٥ . همع الهوامع ، ١ / ١٥٢ .

(٧٨) انظر : علل النحو ، ٣٩٠ .

(٧٩) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف٢ / ٣٦٧، أسرار العربية ٢١١، ائتلاف النصرة ٥٦ .

المسألة الثانية : الخلاف في رافعِ الفِعلِ المضارع .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" اعلمْ أنَّ هذه الأفعال – يعني : الأفعال المُضارعة – لمَّا ضَارَعَت الأسماءَ استحقَّتْ أنْ يكونَ لها الإعرابُ الذي حقيقتُهُ اختلافُ الآخر باختلافِ العوامِل ، كما كان ذلكَ للأسماء ، فلكُلِّ واحدٍ مِن الأنحاءِ الثَّلاثةِ التي هي الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجزمُ عاملٌ ، كما أنَّ لِكُلِّ واحدٍ مِن الرَّفعِ والنَّصْبِ والجرِّ عاملاً في الأسماء ، فعاملُ الرَّفْعِ معنويٌّ، وهو وقوعهُ موقعَ الاسمِ ، وذاكَ أنَّكَ تقولُ : زَيْدٌ يَكتُبُ ، فيكونُ الوضعُ صالحاً للاسم . إذ لو قلتَ : زَيْدٌ كَاتِبٌ ، كانَ أسَدَّ كلام ، فالذي عملَ الرَّفعَ في يَفْعَلُ هو هذا المعنى الذي ذكرنا ، وليس عاملُه بلفظي ، ..... ونَظَرَ بعضُ الكوفيين ولمْ يتحقَّق الفرقَ بين موجبِ الإعرابِ وعاملِه فاعْتَرَضَ على صاحِبِ الكِتابِ مِن غيرِ بَصيرة، وهو أحمد بن يحيى ، وكانَ الشيخُ أبو الحسين – رحِمهُ اللهُ – يقول : خَبَطَ أحمدُ بن يحيى خَبْطَاً في ذلك ، وهو وإنْ كانَ كبيراً فالحقُّ أكْبَرُ مِنهُ " . (٨٠)

*****

لابُدَّ – في رأي النُّحاةِ – مِنْ عاملٍ يرفعُ الفِعلَ المُضارعَ ؛ وقد اختلفوا في رافعهِ على أربعةِ أقوال(٨١) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

---

(٨٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ١٢٠ – ١٢٣ . بتصرف .

(٨١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ / ٤٤٨، توضيح المقاصد والمسالك، ٣ / ١٢٢٨، شرح الأشموني على الألفية،٣ / ١٧٨، شرح التسهيل ، ٤ / ٥ ، ٦ ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ٥٧ ، شرح ابن عقيل ٤/ ٣ ، حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢ /٧٢٢،٧٢٣، شرح شذور الذهب ، للجوجري ١/ ٣٩٧ ، شرح المفصل، ٧ / ١٢، البحث اللغوي عند العرب، ١٥١.

- **القولُ الأوَّلُ : الرَّافع له هو التَّجرُّد من عوامل النَّصب والجزمِ .**

هذا قولُ حُذَّاقُ الكوفيين(٨٢)، ومنهم الفرَّاء(٨٣)، ونُسِبَ لجمهور الكوفيين(٨٤)، وتبعَهم : ابنُ مالك(٨٥) ، وابنُ الناظم (٨٦) ، والشيخ خالد الأزهري(٨٧) .

وحُجَّتُهم : أنَّ هذا الفعلَ تدخلُ عليه النواصبُ والجَوازمُ ، فالنواصِبُ نحو: أنَّ، ولَنْ، وإذَنْ، وكَيْ، ومَا أشبَهَ ذلك ، والجَوازمُ نحو: لَمْ، ولَمَّا، و لام الأمر، و لا في النَّهي، وإنْ في الشَّرط ، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النَّواصِبُ دخلَهُ النَّصبُ ، نحو: أريدُ أنْ تــقومَ ، وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازمُ دخلهُ الجزمُ ، نحو: لَمْ يَقُمْ زيدٌ ، وما أشبه ذلك ، وإذا لمْ تدخله هذه النواصِبُ أو الجَوازمُ يكون رفعاً، فعُلِمَ أنَّ بدخولِها دَخَلَ النَّصْبُ أو الجَزمُ ، وبسقوطِها عَنْهُ دَخَلهُ الرَّفْعُ (٨٨).

واعْتُرِضَ بعدة أمور مِنها : (٨٩)

أولاً : أنَّ التَّجرُّدَ أمرٌ عَدَمي ، والعَدمُ لا يكونَ سبباً لوجوده غيره .

ثانياً : أنَّه جعل النَّصبَ والجزمَ قبل الرفع .

يقول أبو البركات الأنباري : " وأما قول الفراء، فلا ينفك من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع؛ لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة؛ والرفع قبل النصب والجزم؛ فلهذا كان هذا القول ضعيفاً"(٩٠).

---

(٨٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٤٨، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٥٦ .
(٨٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٥٦ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ١٢٢٨/٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢ / ٢٥ . .
(٨٤) انظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٤٧٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٤٨ .
(٨٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٥/ ٢٩٨، شرح التسهيل ٤ / ٥، شرح ابن عقيل ٤ / ٣ .
(٨٦) انظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٤٧٣ .
(٨٧) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٥٦ .
(٨٨) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٤٨ .
(٨٩) السابق : ٢ / ٤٤٨ .
(٩٠) انظر : أسرار العربية ، ٥٠ .

- **القولُ الثاني : الرَّافع له : وقوعه موقع الاسم .**

هو قولُ سيبويه(٩١)، وجمهور البصريين(٩٢)، وبه قال: المبرد(٩٣)، وابن السَّرَّاج(٩٤)، وأبوعلي الفارسي(٩٥)، والجرجاني(٩٦)، والسُّهيلي(٩٧).

فـ(يَضْربُ) في قولك: "زَيدٌ يَضْربُ" واقعٌ مَوقعَ "ضَارب" فارتَفَعَ لذلِك(٩٨).

وحُجَّتُهُم مِنْ وجهين: (٩٩)

أحدهما : أنَّ قيامَه مقامَ الاسم عاملٌ معنوي؛ فأشبَهَ الابتداء، والابتداءُ يوجبُ الرَّفْعَ، فكذلك مَا أشبَهَه.

والثاني : أنَّهُ بقيامِهِ مقامَ الاسم قدْ وقعَ في أقوى أحْوَالِهِ ، فلمَّا وقعَ في أقوى أحوالِهِ وَجَبَ أنْ يُعطَى أقوى الإعراب، وأقوى الإعرابِ الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقامَ الاسم .

واعْتُرِضَ هذا القولُ بأنَّه غيرُ مُطَّرد ؛ لانتقاضِه بنحو: هَلَّا تفعل ، وسوفَ تفعل . فإنَّ المضارعَ فيهما مرفوعٌ ، وليس حالاً محلَّ الاسم، لأنَّ الاسمَ لا يقعُ بعد حرفِ التَّحضيض، ولا بَعْدَ حرفِ التنفيس. (١٠٠)

وأُجيبَ بأنَّ الرَّفعَ استقرَّ قبلَ دخول حرفي التحضيض والتنفيس، ولَمْ يغيراه؛ إذْ أثرُ العامل لا يُغيِّره إلا عاملٌ آخر. (١٠١)

كمَا اعْتُرِضَ بالفعل الماضي؛ فإنَّه يقومُ مقامَ الاسم ، ومع هذا فلا يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً. (١٠٢)

---

(٩١) انظر : الكتاب ، ٣ / ٥ – ١٢ .
(٩٢) انظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٤٧٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٤٨ ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٥٦ ، علل النحو ، ١٨٧ .
(٩٣) انظر : المقتضب ، ٢ / ٥ .
(٩٤) انظر : الأصول في النحو ، ١ / ١٢٣ .
(٩٥) انظر : الإيضاح ، ٢٤٠ ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ١٢٠ .
(٩٦) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ١٢٠ .
(٩٧) انظر : نتائج الفكر في النحو ، ٦٣ .
(٩٨) انظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ، ٢ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ .
(٩٩) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٤٨ ، أسرار العربية ، ٥٠ .
(١٠٠) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٥٧ .
(١٠١)انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٥٧ .

وأُجيبَ بأنَّه لمْ يرتفعْ؛ لأنَّه ما استحق أن يكون معرباً بنوع ما مِن الإعراب؛ فصارَ قيامُه مقامَ الاسم بمنزلة عَدَمِه في وجوبِ الرَّفع ؛ لأنَّ الرَّفعَ نوعٌ مِن الإعراب، وإذا لمْ يكنْ يستحقُ أنْ يُعربَ بشيء مِن الإعرابِ استحالَ أنْ يكونَ مرفوعاً ؛ لأنَّه نوع منه . (١٠٣)

- **القولُ الثالث : الرَّافع له : مضارعتُه للاسم .**

هو قول ثعلب – مِن الكوفيين–(١٠٤)،والزَّجَّاج – مِن البصريين –(١٠٥).

وقد رُدّ بأنَّ المُضارعةَ إنما اقتضت إعرابه مِن حيث الجملة ثم يحتاجُ كلَّ نوع مِنْ أنواع الإعراب إلى عاملٍ يقتضيه . (١٠٦)

يقول ابن يعيش : " وقد تَوَهَّمَ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أنَّ مَذْهَبَ سيبويه : أنَّ ارتفاعَه بمُضارعةِ الاسم، ولمْ يَعرفْ حقيقةَ مَذهبه ، وتَبعَهُ على ذلك جَماعةٌ مِن أصْحابه ." (١٠٧) ولم أعثر على رأي ثعلب في مجالسه .

- **القولُ الرَّابع : الرَّافع له : أحرف المضارعة .**

ونُسِبَ للكسائي (١٠٨) ، واحتُجَّ له بأنَّ الفعلَ المضارعَ قبلها كان مبنياً ، وبعدها صارَ مرفوعاً ، فأضيفَ العملُ إليها ضرورة ؛ إذ لا حادثَ سِواها(١٠٩) . وهو قولٌ واهٍ لسببين : (١١٠)

أولهما : أنَّ حرفَ المضارعة إذا دخلَ الفعلَ صارَ مِن نفس الفعلِ كحرفٍ مِن حروفِهِ ، وجزءُ الشيءِ لا يعملُ في باقيه لأنَّهُ يكون عاملاً في نفسِه .

---

(١٠٢) انظر : أسرار العربية ، ٥٠ .
(١٠٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٤٩ .
(١٠٤) انظر : شرح الأشموني على الألفية،٣ /١٧٨، توضيح المقاصد والمسالك،٣ /١٢٢٨، شرح المفصل،٧/ ١٢، شرح قطر الندى ، ٥٧ .
(١٠٥) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٥٦ .
(١٠٦) السابق : ٢ / ٣٥٧ .
(١٠٧) انظر : شرح المفصل ، ٧ / ١٢ .
(١٠٨) انظر : أسرار العربية ٥٠، شرح المفصل٧/ ١٢، توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٨/٣، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٤٨، شرح قطر الندى ٥٧ .
(١٠٩) انظر : شرح المفصل ، ٧ / ١٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢ / ٢٥ .
(١١٠) انظر : أسرار العربية ، ٥٠ ، شرح المفصل ، ٧ / ١٢ .

ثانيهما : لو كانَ الزَّائدُ في أوله هو الموجب للرفع؛ لوجبَ ألَّا يجوز نصبُ الفعل، ولا جزمه مع وجوده؛ لأنَّ عامل النصب والجزم، لا يدخلُ على عامل الرفع، فلَّما وجبَ نصبُه بدخول النَّواصب، وجزمُه بدخول الجوازم؛ دَلَّ على أنَّ الزائدَ ليس هو العَاملُ .

وبعد هذا العرض المُجْمل يرى البحثُ :

أنَّ الجرجاني لمْ يُصَرِّح في هذه المسألة برأي شَيْخِهِ فيها ، ولَعَلَّ رافعَ الفِعْلِ المُضَارعِ عِنْدَ أبي الحسين الفارسي كَما هو بَادٍ لِي هو : وقوعُه موقعَ الاسم ، موافقاً مَا ذهبَ إليه سيبويه وجمهور البصريين في القول الثاني .

وقد بدا ذلك في اعتراض أبي الحُسين على ثعلب؛ بعدما اعترض الثَّاني على سيبويه في رافع المضارع . وهو ظاهر كلام الجرجاني في المقتصد حيث قال : "ونَظَرَ بعضُ الكوفيين ولمْ يتحقَّق الفرقَ بين موجبِ الإعرابِ وعامله فاعْتَرَضَ على صاحبِ الكِتاب – يعني سيبويه – مِن غير بصيرة ، وهو أحمد بن يحيى ، وكانَ الشيخُ أبو الحسين – رحمهُ اللهُ – يقول : خَبَطَ أحمدُ بن يحيى خَبْطَاً في ذلك ، وهو وإنْ كانَ كبيراً فالحقُّ أكْبَرُ مِنهُ "(١١١)

والخَبْطُ عند أهل اللغة يعني : كُلَّ سَيْرٍ على غيرِ هدى ، ومِن المَجاز : خَبَطَ الشَّيْطانُ فُلاناً ، إذا مَسَّهُ بأذى فأفْسَدَهُ (١١٢)، وقيل : الخَبْطُ : هو الضَّربَ الشَّديد . (١١٣)

كمَا ظَهَرَ مُخالفةُ الكسائي جمهورَ الكوفيين؛ إذ نُسِبَ إليه القولُ بأنَّ رافعَ المضارع: أحرف المُضارعة، كما مَرَّ في القولِ الرَّابع، بينما ذهب حُذَّاقهم وجمهورهم إلى أنَّ رافعه تَجَرُّده مِن عوامل النَّصبِ والجزمِ ، كما مرَّ في القولِ الأوَّل .

ويرى البحث أنَّ القولَ الأوَّل هو أرجحُ هذه الأقوال وأَصَحُّها؛ لأنَّه يجْري على ألسِنَة المعربين ، فهم يَقُولُونَ : مَرْفُوع لتجرده مِن النَّاصب والجازم . (١١٤)

---

(١١١) انظر : المقتصد ، ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ . بتصرف .
(١١٢) انظر : تاج العروس (خ ب ط) .
(١١٣) انظر : لسان العرب (خ ب ط) .

وأرَى مِن المُحْدَثِين الدكتور/أحمد مختار عمر في حديثِهِ عَنْ : دعوات التجديد والإصلاح للنحو العربي .

قد ذَهَبَ إلى أنَّ اختلافَ النحاةِ في رافع المضارع يُعَدُّ مِمَّا شابَ النَّحو العربي ، وكان سَبَبَاً في صعوبته على المتعلمين ، ولا فائدَ لهُ. حيث يقول : "شابَ النحوُ العربيُّ مُنذ نشأتِه شوائبُ، وارتفَعَتْ شكوى الُمتعلمين مِنْ صعوبتِهِ وتَعقّده . ويرجعُ ذلكَ لأسبَاب متعددةٍ مِنها: تناولُهم – يعني : النحويين القدماء – أموراً لا عِلاقةَ لها بالنَّحو، ولا فائدَةَ تؤدِّي إليها؛ لأنَّها لا تُفيدُ نُطقاً ، ولا تَعْصِمُ لِساناً ، ولا تَمْنَعُ خَطأً . كَخِلافِهِم في رافع المضارع " . (١١٥)

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

(١١٤) انظر : شرح قطر الندى ، ٥٧ .
(١١٥) انظر : البحث اللغوي عند العرب ، ١٤٦ .

المسألة الثالثة : عاملُ الرَّفع في المبْتدأ .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" لا يَجبُ أن يُظَنَّ أنَّ الخبرَ يعملُ الرَّفعَ في المبتدأ كما قال البغداديون ، فإنهم زَعموا أنهما يترافعان ، لهذا كان الشَّيخُ أبو الحسين يقول: " عاملُ الرَّفع في الاسم المبتدأ تَعرِّيه مِن العوامِل الظَّاهِرة ، ومَا يجري مَجْراهَا " . (١١٦)

*****

للنحويين في عامل الرَّفع في المبتدأ أقوال (١١٧) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

القول الأوَّل : أنَّ عاملَ الرَّفع في المبتدأ مَعنويٌّ (١١٨)، وهو: الابتداء(١١٩) لأنَّه بُنِيَ عليه(١٢٠) ، وهو مَا ذَهَبَ إليه سيبويه(١٢١) ، وجمهور البصريين . ورُدَّ مَذْهَبُهُم (١٢٢)، وقيلَ باطِلٌ بدلائل(١٢٣) ، ردَّها عليهم– أعني : على المُبطِلين– الشيخان : أبو الحسن الأُبَّذي (١٢٤) ، وأبو الحسن بن الضَّائع (١٢٥).

---

(١١٦) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٢١٤ . بتصرّف .

(١١٧) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٣٨ – ٤٣ ، ائتلاف النصرة ، ٣٠ ، ٣١ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ١ / ٣٥٣– ٣٥٧ ، اللمحة في شرح الملحة ١/ ٢٩٣ ، ٣٩٤ ، التبيين ، ٢٢٤ – ٢٢٨ ، توضيح المقاصد والمسالك،١/ ٤٧٣ ، شرح ابن عقيل ١/٢٠٠، ٢٠١، المساعد على تسهيل الفوائد ،١/ ٢٠٥ ،٢٠٦، همع الهوامع ، ١ / ٣٦٣– ٣٦٥ ، التذييل والتكميل، ٣ / ٢٥٧ – ٢٦٨ ، المدارس النحوية ، ١٦٨ .

(١١٨) انظر : شرح ابن عقيل ، ١ / ٢٠١ .

(١١٩) اختلف العلماءُ في تحديد معنى الابتداء: فقيل: التعرية من العوامِل اللفظية، وقيل: ليس التَّعرِّي عن العوامل اللفظية فحسب ، بل التَّعرِّي وإسناد الخبر، وقيل : ما قي نفس المتكلِّم ، يعني مِن الإخبرا عنه ، وقيل : اهتمامك بالاسم ، وجعلك إياه أولاً لثانٍ كان خبراً عنه. اللمحة في شرح الملحة ، ١ / ٢٩٤ ، الجملة الاسمية ، ٣٢ .

(١٢٠) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٣٦٣ .

(١٢١) انظر : الكتاب ، ٢ / ١٢٧ ، التذييل والتكميل ، ٣ / ٢٥٧ .

(١٢٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ١ / ٣٥٦ .

(١٢٣) السابق : ١ / ٣٥٦ .

(١٢٤) انظر : التذييل والتكميل ، ٣ / ٢٥٨ .

(١٢٥) السابق : ٣ / ٢٥٨ .

القول الثَّاني : أنَّ عاملَ الرَّفع في المبتدأ تَجَرُّدُه للإسناد ، والمُراد : تَجَرُّدُه عن العوامِلِ اللَّفظيَّة(١٢٦)، وعليه الجرميّ(١٢٧)، والسِّيرافي(١٢٨)، وكثيرٌ مِن البصريين ، وتَبعهم الزَّمخشري . (١٢٩)

القول الثَّالث : أنَّ عاملَ الرَّفع فيه أمرٌ لفظيٌّ (١٣٠)، وهو الخبر، وعليه الكوفيون ؛ فالمبتدأ والخبر عِندهم يترافعان ، وذلك نحو : (زَيْدٌ أخوك، وعَمْرو غُلامُك)، وحُجَّتُهم : أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لابدَّ له مِن الآخر، ولا يَنْفَكُّ عنه ، وبِهِ صار عُمدةً (١٣١)، ولا يَتِمُّ الكَلامُ لا بهما(١٣٢) .

ويُبْطِلُهُ أنَّ الخبرَ قد يرفعُ الفاعلَ، كما في نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه، على أنْ يُجعلَ (الأب) فاعلاً لـــ(قائم) ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدَّى ذلك إلى إعمالِ عاملٍ واحدٍ في معمولين رفعاً مِنْ غير أنْ يكون أحدُهما تابعاً للآخر (١٣٣)، وذلك لا نظير له في كلامِهم .(١٣٤)

القول الرَّابـــع : أنَّ عاملَ الرَّفع فيه هو العائدُ مِن الخبر ، فـــ(زيدٌ) في نحو : (زيدٌ ضَرَبْتُهُ) مرفوعٌ بالضَّمير المتَّصل بالفعل أو الخبر، و(ضَرَبْتُهُ) : مرفوعٌ بالمبتدأ ؛ لأنَّه لو زالَ الضمير انتَصَب (١٣٥) ، ونُسِبَ هذا القول للكوفيين(١٣٦) .

---

(١٢٦) انظر : المقصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٢١٤ . بتصرّف .
(١٢٧) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٤١ ، التذييل والتكميل ، ٣ / ٢٦١ ، شـــرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ٣ / ٢٦١ .
(١٢٨) انظر : اللمحة في شرح الملحة ، ١ / ٢٩٣ ، التذييل والتكميل ، ٣ / ٢٦١ ،
(١٢٩) انظر : شرح المفصل ، ١ / ٨٣ ، شرح الرَّضي على الكافية ، ١ / ٢٢٧ .
(١٣٠) انظر : شرح ابن عقيل ، ١ / ٢٠١ .
(١٣١) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٣٦٤ .
(١٣٢) انظر : انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٣٨ .
(١٣٣) انظر : التذييل والتكميل ٣ / ٢٥٩ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصـــفور ١ / ٣٢٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٠٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٧ .
(١٣٤) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، ١ / ٣٢٦ ، همع الهوامع ، ١ / ٣٦٤ .
(١٣٥) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٣٦٥ .
(١٣٦) انظر : شرح الرَّضي على الكافية ١/ ٢٢٧، اللمحة في شرح الملحـــة ١/ ٢٩٤، همـــع الهوامع ١ / ٣٦٤ .

وبعد هذا العرض المُجْمل يَتَبَيَّنُ لِي :

أنَّ مَا نَصَّ عليه الجرجاني في المقتصد واضح الدَّلالة على رأي أبي الحسين الفارسي في أنَّ رافعَ المبتدأ هو تَعَرِّيه مِن العوامِل الظَّاهِرة ، وأراه بهذا مُوافِقاً مَذهب البصريين على الرّغم مِن الاختلافِ في معنى الابتداء .

ولا يكادُ يرى البحثُ فرقاً بينَ القَولِ الأوَّل والثّاني ، كما يرى البحثُ أنَّ مَذْهَب سيبويه والبصريين هو أعدلُ المَذَاهِب ، كما ذكر ابن عقيل (١٣٧)، وهو الأحرى بالقبول ؛ لأمرين :

- الأوَّل : أنَّ رأيَ الكوفيين في القول الثالث واضح الضَّعف؛ لأنه ينتهي بهم إلى الدَّور المُحال؛ وذلك لأنَّ العاملَ سبيله أنْ يُقَدَّرَ قبلَ المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجَبَ أنْ يكونَ كُلٌّ واحدٍ منهما قَبْلَ الآخر، وذلك مُحَال، وما يؤدي إلى المحال محال . (١٣٨)
- الثاني : أنَّ مَا نُسِبَ للكوفيين في القول الرَّابع إبعادٌ في تقدير العَامِل فِي المبتدأ ، بَلْ هوَ تَكَلُّفٌ شديد . (١٣٩)

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

(١٣٧) انظر : شرح ابن عقيل ، ١ / ٢٠١ .
(١٣٨) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٤٠ .
(١٣٩) انظر : المدارس النحوية ، ٢٦٨ .

المسألة الرابعة : الإخبارُ بظرفِ الزَّمانِ عنْ الجُثة .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" وقد أجاز الشيخ أبو الحسين في قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلالُ (١٤٠)، بالنَّصب أنْ يكون الكلامُ على ظاهِره غير مُقدَّر على حذف المضاف. لأنَّ الهِلالَ يكون ظاهراً ثمَّ يَستَسِرُّ ثمَّ يظهرُ ، فلمَّا اختلفت به الأحوال جَرى مَجرى الأحداث التي تقع مَرَّةً وتزولُ أخرى ، فجاز جعل الزَّمانِ خبراً عنه"(١٤١).

*****

ذهبَ قومٌ مِن النُّحاةِ إلى مَنعِ الإخبار بظرف الزَّمانِ عن الجُثَّة(١٤٢)، وقال الشيخ خالد الأزهري:

" الصَّحيحُ المنعُ مُطلقاً " (١٤٣) ، فإنْ جَاء شيءٌ مِنْ ذلك يُـؤوَّل نحو قولهم : الرُّطَـبُ شَهْـرَي رَبـيع، وتأويله أنْ يُقدَّرَ اسمُ معنى مضافاً إلى اسم الذات، ويكون ذلك المقدَّر هو المبتدأ في الحقيقة(١٤٤).

والتقدير: وجودُ الرُّطَـبِ شَـهْرَي ربيـع(١٤٥)، وهـذا مَـذْهبُ جمهـور البصريين(١٤٦).

وذهب قومٌ منهم : ابنُ مالك إلى جواز ذلك مِنْ غيرِ شُذوذ لَكِن بشَرْط أنْ يُفِيد . يقول في ألفيته :

ولا يَكـونُ اسـمُ زمَـانٍ خَبَـرَاً ∴ عَـنْ جُثَـةٍ ، وإنْ يُفِـدْ فـأخْبِرَا

---

(١٤٠) انظر : الكتاب ، ١ / ٢١٦ ، ٤١٨ ، المقتضب ،٢ / ٢٧٤ ، ٤ / ٣٥١ ، االأصول في النحو ،١ / ٦٣ ، ١٩٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ١ / ١٤١ ، شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٨٠ ، شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٢٠٨ ، أوضح المسالك ، ١ / ٢٠١ .

(١٤١) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٢٩٠ .

(١٤٢) انظر : شرح ابن عقيل ، ١ / ٢١٥ .

(١٤٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٢٠٨ .

(١٤٤) انظر : شرح شذور الذهب ، للجوجري ، ١ / ٣٦١ .

(١٤٥) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ، ١ / ٢٩٨ .

(١٤٦) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٤٨٠ ، شرح شذور الذهب ، للجوجري١/٣٦١ ، شرح الأشموني على الألفية ، ١ / ١٩١ ، شرح ابن عقيل ، ١ / ٢١٤ .

وتحصل الفائدة بأحد أمور ثلاثة : (١٤٧)

- أولها: أنْ يتخصَّصَ اسمُ الزَّمان إمَّا بوصفٍ ، نحو : نَحْنُ في يَوْمٍ قَائظٍ ، وإمَّا بإضافة ، نحو : نحنُ في شهرِ شَوَّال ، وإمَّا بعلمية ، نحو : نحنُ في رَمَضان .

ويجبُ جَرُّ الظَّرفِ الزَّمانى في هذه الصور الثلاث بـــ(في) ، ويكون الجار مع المجرور فى محل رفع خبراً ، ولا يُعربُ في حالة (جَرِّهِ ، أو رفعِهِ) ظرفاً ، ولا يسمى (ظرفاً) اصطِلاحاً ؛ لأنَّ هذه التسمية الاصطلاحية مقصورةٌ عليه حين يكون منصوباً على الظرفية دون غيرها . (١٤٨)

- وثانيها : أنْ يكونَ المبتدأ الجثة صالحاً لتقدير مضاف قبلـــه تـــدل عليـــه القرائن؛ بحيث يكون ذلك المضاف أمراً معنوياً مناسباً؛ نحو قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلَالُ ، فإن تقديره : الليلةَ طلوعُ الهِلالِ ،وفى هذه الصورة يكون الظرف منصوباً فى محل رفع خبراً . (١٤٩)
- وثالثها: أنْ يكونَ اسمَ الجُثَّة ممَّا يشبه اسمَ المَعنى في حصوله وقتاً بعـــد وقت ؛ فله مواسمٌ معينة يظهرُ فيها ثمَّ ينقطعُ ، ثمَّ يظهرُ... وهكذا ، فيكون شبيهاً بالمعنى نحو قولك : الرُّطَبُ شَهرَي ربيع ، القُطنُ سِبْتمبر، البرتقالُ شهورَ الشِّتَاء ، والبِطيخُ شهورَ الصَّيف ، الهِلالُ الليلةَ . وفى هذه الحالـــة يجوز نصب ظرف الزمان ، أوجرّه بـــ(في) ، وهو في الحالتين فى محل رفع خبر . (١٥٠)

وبعد هذا العرض المُجمل أخلص إلى ما يلي :

---

(١٤٧) انظر : شرح الرَّضي على الكافية ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، مِنحة الجليل بتحقيق شرح ابـــن عقيل ١ / ٢١٥، النحو الوافي ١ / ٤٨١ ، ٤٨٢ .
(١٤٨) انظر : النحو الوافي ، ١ / ٤٨١ .
(١٤٩) انظر : النحو الوافي ، ١ / ٤٨٢ .
(١٥٠) السابق : ١ / ٤٨٢ .

أجَازَ أبو الحسين الفارسي الإخبارَ بظرف الزَّمان عَنْ اسْمِ الجثة في قول العرب : اللَّيْلَةَ الهلالُ ، بشرط الإفادة ، وهو مَا ذَهَبَ إليه بعده ابنُ مالك ؛ لأنَّ الهلالَ يشبهُ اسمَ المعنى مِنْ جهة أنه يَحدثُ في وقتٍ دونَ آخر، فيجوز الإخبار عنه نفسه بالزمان (١٥١) ، وليس على تقدير حذف المُضاف كما يرى جمهورُ البصريين .

ويرجِّحُ البحثُ رأي أبي الحسين وابن مالك لِما فيه مِن يُسر وسهولة .

والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

(١٥١) انظر : شرح شذور الذهب ، للجوجري ، ١ / ٣٦٢.

المسألة الخامسة : زِيادةُ (كانَ) بينَ الجَارِّ والمجرور.

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" ولكانَ مِن بين الجميع أربعةُ أوجه : الثَّالث مِنها : أنْ تكونَ زائدة ، نحو قول الشَّاعرُ أنشدَهُ شيخُنَا أبو الحسين :

سَــــرَاةُ بَنِـــي أَبِـــي بَكْـــرٍ تَسَـــامَوا ∴ عَلَـــى كَـــانَ المُسَـــوَّمَةِ العِـــرَابِ (١٥٢)

إنَّما هو : على المُسَوَّمة العِراب . وكانَ مَزيدة " . (١٥٣)

*****

تَخْتَصُّ (كان) بأمور. منها :

أنْ تكونَ زائدة (١٥٤)، مُؤَكدَة للْكَلَام (١٥٥)، فَلَا تحْتَاج إِلَى اسم مرفوع، وخبر مَنْصُوب بشرطين : (١٥٦)

الأوَّل : كونُها بلفظِ الماضِي ، تقول : مَرَرْت بِرَجُل كَانَ قَائِم . أَي : مَرَرْت بِرَجُل قَائِم .

---

(١٥٢) البيت من (الوافر) ، وأنشده الفراء، ولم أقف على قائله – فيما بين يدي مِن مراجـــع– ويروى :

سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى * عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ**

وورد في: شرح الأشموني على الألفية ١ / ٢٤٤، اللمحة في شـــرح الملحـــة ٢ / ٥٨٠ ، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٥٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٨ ، أوضح المسالك ١ / ٢٥١ ، عـــلل النحو ٢٤٩ ، اللمع في العربية ٣٩ ، شرح ابن عقيـــل١/٢٩١، أســـرار العربية١١٤ ، المحكم والمحيط الأعظم٧ / ١٤٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٧٠، ٤١٢ ، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ١٩٠ .

الشّاهد في قوله : (عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ) : حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور.

(١٥٣) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٤٠٢ ، بتصرف .

(١٥٤) ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤتَ بها للإسناد، وإلا فهـــي دالة على المضي . عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، ١ / ٢٥٠ .

(١٥٥) انظر : المقتضب ، ٤ / ١١٦ ، سر صناعة الإعراب ،١ / ٣٠٨، الموجز فـــي قواعـــد اللغة العربية٧٠ ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٩٠، جامع الدروس العربية ٢٨١/٢.

(١٥٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح١/ ٢٥١، ضياء السالك إلى أوضح المسالك١/٢٤٤، جامع الدروس العربية ، ٢ / ٢٧٩ .

وشذت زيادتها بلفظ المضارع في قول قول أم علي بن أبي طالب– كرَّمَ الله وجهه – :

أَنْـــتَ تَكُـــونُ مَاجِـــدٌ نَبِيـــلُ ∴ إِذَا تَهُـــبُّ شَـــمْأَلٌ بَلِيـــلُ (١٥٧)

الثاني: كونُها بين شيئين متلازمين ، ليْسَا (جاراً ومجروراً) . (١٥٨)

ومِنْ مواضِع زيادَتِها : (١٥٩)

١–) بينَ المبتدأ وخبره ، نحو : زيدٌ كانَ قائمٌ .

٢–) بينَ (مَا) التعجبية وفِعل التَّعَجُّب ، نحو: مَا كَان أحسنَ زيداً .

٣–) بينَ الفعل ومرفوعه، نحو قول العرب: وَلَدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب الكَمَلَةَ من بني عَبْس لَمْ يُوجَدْ كانَ مِثْلُهُم فـ(كان) زائدة بين الفعل ونائب الفاعل(١٦٠)

٤–) بينَ الصِّلة والموصول ، نحو : جاء الذي كانَ أكْرَمْتُه .

٥–) بينَ الصِّفة والموصوف ، نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ كانَ قائمٍ .

٦–) بينَ الجَّار والمجرور ، في قول الشَّاعر :

سَـــرَاةُ بَنِـــي أَبِـــي بَكْـــرٍ تَسَـــامَى ∴ عَلَـــى كَـــانَ المُسَـــوَّمَةِ العِـــرَابِ

وذهَبَ ابنُ مالك (١٦١) ، وأبوحيان (١٦٢)، وابن هشام (١٦٣)، وابـن عقيل(١٦٤)، والشيخ خالد الأزهري (١٦٥)، والسيوطي (١٦٦)، إلى أنَّ الفصلَ بـ(كانَ) بين الجار والمجرور سُمِعَ شذوذاً .

---

(١٥٧) الرجز لأم عقيل فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد منـاف، وورد فـي: همـع الهوامـع ٤٣٨/١ ، أوضح المسالك ١ / ٢٤٩ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٤٥ ، شرح الكافية الشافية ١ /٧٠ ، ٤١١ ، ٤١٣، اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٥٨٠ .
الشاهد في قوله : (أنتَ تكُونُ مَاجِدٌ) . حيث فُصِلَ بين المبتدأ (أنتَ) والخبر (ماجِـدٌ) بـ(كان) الزائدة على صيغة المضارع .

(١٥٨) انظر : أوضح المسالك ، ١ / ٢٥٠ .

(١٥٩) انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٨ ، شرح التصريح علـى التوضـيح ١/ ٢٥١، ٢٥٢، الموجز في قواعد اللغة العربية ، ٦٩ .

(١٦٠) انظر: التذييل والتكميل٢١٣/٤،أوضح المسالك٢٥٠/١،شرح الكافية الشافية٧٠/١، ٤١١

(١٦١) انظر : شرح التسهيل ، ١/ ٣٦١ ، شرح الكافية الشافية ، ١ / ٧٠ ، ٤١٢ .

(١٦٢) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١١٨٧ .

(١٦٣) انظر : أوضح المسالك ، ١ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .

وبعد هذا العرض المُجمل يُمْكِنني القول :

إنَّ الجرجاني لَمْ يُصَرِّح في هذه المسألة برأي شيخِه فيها ، ولَعَلَّ زيادة (كَانَ) بينَ الجار والمجرور عِنْدَ أبي الحُسين الفارسي كَمَا هوَ بَادٍ لِي جائزة . يَدُلُّ على ذلك مِا أنشدهُ مِن قول الشاعر :

سَــــرَاةُ بَنِـــي أَبِـــي بَكْـــرٍ تَسَـــامَوا ∴ عَلَـــى كَـــانَ المُسَـــوَّمَةِ العِـــرَابِ

إذ وَقَعَت (كان) زائدةً بين الجارّ والمجرور .

ويرى البحث أنَّ هذه الزيادة مَن الشَّاذ ، ولا يكَادُ يُحفظ في غير البيت الذي أنشده أبو الحسين . (١٦٧)

والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

---

(١٦٤) انظر : شرح ابن عقيل ،١ / ٢٩١ .
(١٦٥) انظر : شرح التصريح على التوضيح ،١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .
(١٦٦) انظر : همع الهوامع ،١/ ٤٣٨ .
(١٦٧) السابق : ١/ ٤٣٨ .

المسألة السادسة : الخلاف في تقديم خبر (ليسَ) عليها .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" إذا كان (ليس) أضعف تصرّفاً مِن (كان)، وأقوى أمراً مِن (مَا) وجبَ أنْ يكون له مرتبةٌ بينهما ، فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها، نحو : مُنْطَلِقاً ليسَ زيدٌ كم يجوز: مُنْطَلِقاً كانَ زيدٌ؛ لتَنْحَطَّ درجةً عن (كان)، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع ، نحو: ليسَ مُنْطَلِقاً زيدٌ ، كقوله –عزَّ وجلَّ – ﴿ليسَ البرُّ أنْ تُولُّوا وُجوهَكُم ﴾ (١٦٨) ، وإنْ لمْ يجُزْ تقديمُ ذلك في نحو : مَا مُنْطَلقاً زيدٌ ، ليرتفعَ درجةً عن (مَا) ؛ لأنها أقوى ، فقد أخَذَ (ليسَ) شَبَهاً مِن (كان) ، وشَبَهاً مِن (مَا) ، وصار لها مَنْزلةٌ بين المنزلتين ، فاعْرِفْهُ ؛ فإنه مَذهَبٌ قد بلغ الغايةَ في السَّداد ، وهو اختيارُ شيخِنَا رحِمَهُ الله . وهذا الذي ذكَرْتُهُ هو معنى كلامِه وعينُ ترتيبِه" . (١٦٩)

*****

ذهبَ قدماءُ البصريين(١٧٠)، والفرَّاء(١٧١)، إلى جواز تقدم خبر(ليسَ) عليها(١٧٢)،وتبعَهم:ابنُ بَرهان(١٧٣)، والزَّمخشري(١٧٤)، والشَّلَوبين(١٧٥)،

---

(١٦٨) البقرة : ١٧٧ .

(١٦٩) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(١٧٠) انظر : الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٣٠ ، همع الهوامع١ /٤٢٩ ، ارتشاف الضرب ١١٧٢/٥، شرح التصريح على التوضيح ٢٤٥/١، التذييل والتكميل ٤/ ١٧٩، شرح شذور الذهب، للجوجري ٢ / ٤٩٥ .

(١٧١) انظر : الانتصاف من الإنصاف،١/ ١٣٠ ،ارتشاف الضرب ،٥/ ١١٧٢،شرح التصريح على التوضيح ،١/ ٢٤٥.

(١٧٢) انظر: أسرار العربية ١/ ١١٧، الأصول في النحو ١/ ٩٠، الخصائص ١/ ١٨٩ .

(١٧٣) انظر: همع الهوامع ١/ ٤٢٩، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٨، الخصائص ١/ ١٨٩، الانتصاف من الإنصاف ١/ ١٣٠، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٤٥، التذييل والتكميل ٤ / ١٧٩ .

(١٧٤) انظر: شرح المفصل٧ / ١١٢ ، شرح شذور الذهب، للجوجري ٢ /٤٩٥ ،الانتصاف من الإنصاف ١٣٠/١، همع الهوامع١ / ٤٢٩ ، الخصائص١ / ١٨٩ .

(١٧٥) انظر : الانتصاف من الإنصاف ،١ /١٣٠ ،همع الهوامع ،١ / ٤٢٩ ، شرح التصريح على التوضيح ،١/ ٢٤٥، التذييل والتكميل ، ٤ / ١٧٩ .

وابنُ عُصفور(١٧٦) ، وهم من المتأخرين الذي يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبًا (١٧٧) ، واحتجوا بما يلي : (١٧٨)

أولًا: قوله – جلَّ شأنــه–﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم ﴾(١٧٩)، فكلمة (يوم): ظــرف، معمول للخبر(مصروفاً)، وهذا الظَّرف المعمول للخبر قد تقدَّمَ على (ليس)(١٨٠)، ولا يَقَعُ المعمولُ إلا حيث يَقَع العامل . (١٨١)

- ثانياً : أنَّ (ليس) فِعلٌ جاز تقديمُ منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه عليه كـ(كــان وأخواتها) .

وذهب جمهورُ الكوفيــين(١٨٢)، إلى عدم جواز ذلك (١٨٣)، وتَبِعهم: المبرِّد(١٨٤)، والزَّجَّــاج(١٨٥)،وابن السَّرَّاج(١٨٦)، والجرجاني(١٨٧) ، وابن الأنباري (١٨٨)، والسهيلي (١٨٩)، وابن مالك (١٩٠)، واحتجُّوا بما يلي(١٩١):

---

(١٧٦) انظر : الخصائص ١ / ١٨٩ ، الانتصاف من الإنصــاف ١ / ١٣٠، ارتشــاف الضــرب ٥ / ١١٧٢ .

(١٧٧) انظر : الانتصاف من الإنصاف ، ١ / ١٣٠ .

(١٧٨) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٣١ ، التبيين ٣١٦–٣١٨ ، ائتلاف النصرة ، ١٢٣ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٦٩ ، شرح التسهيل ١ / ٣٥١–٣٥٤ ، شرح الألفيــة ، لابــن الناظم ٩٧ .

(١٧٩) هود : ٨ .

(١٨٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٩٠ ، الجدول في إعراب القرآن الكريم ١٢/ ٢٢١، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، ٤ / ٣١٥ ، ٣١٩ .

(١٨١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٣٠، ائتلاف النصرة ١٢٣، التبيين ٣١٦، اللباب فــي علل البناء والإعراب ١/ ١٦٩، همع الهوامع ٤٢٩/١، شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٤٥ .

(١٨٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ١١٧١، همع الهوامع ١/ ٤٢٩، الخصائص١/ ١٨٩ .

(١٨٣) انظر :أسرار العربية ١/ ١١٧، همع الهوامع ١/ ٤٢٩ ، الأصول في النحو ١ /٩٠ ، الخصائص ١ / ١٨٩.

(١٨٤) انظر:المقتضب٤/١٨٩، ١٩٠،توضــيح المقاصــد والمســالك١/ ٤٩٧ ، الخصــائص ١٨٩/١، الإنصاف في مسائل الخلاف١/١٣٠،شرح التسهيل١/٣٥١،ارتشاف الضرب ٥/ ١١٧١ .

(١٨٥) انظر: ارتشاف الضرب ،٥ / ١١٧١،شرح ابن عقيل،١/ ٢٧٨،الخصائص،١ / ١٨٩، توضــيح المقاصد والمسالك ، ١/٢٤١، التذييل والتكميل،٤ / ١٧٨، شرح الأشموني علــى الألفيــة، ١/ ٢٣٤، التذييل والتكميل، ٤/ ١٧٨ .

(١٨٦) انظر : الأصول في النحو ، ١ / ٩٠ ، توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٤١ ، ارتشاف الضرب ، ٥ / ١١٧١ ، الخصائص ، ١ / ١٨٩ ، التذييل والتكميل ٤ / ١٧٨ ، شرح الأشموني على الألفية ، ١ / ٢٣٤ .

(١٨٧) انظر:المقتصد في شرح الإيضاح١/٤٠٨ ،الخصائص١/١٨٩،ارتشاف الضرب٥/١١٧١.

(١٨٨) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ١٣٢ .

(١٨٩) انظر : ارتشاف الضرب ، ٥ / ١١٧١ ، شرح التسهيل ، ١ / ٣٥١ .

(١٩٠) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٤٢٩ .

أولاً:أنَّ(ليس) فِعْلٌ غيرُ مُتَصَرِّف،فلا يجري مجرى الفعل المتصرِّف ، كما أُجريَت (كان) مجراه؛ لأنها متصرفة.ألا ترى أنك تقول:كَانَ يَكُونُ فَهو كَائِنٌ وكُنْ، كما تقولُ:ضَرَبَ يَضْرِبُ فهو ضَارِبٌ ومَضْرُوب واضْرِبْ،ولا يكونُ ذلك في(ليس).

ثانياً : أنَّ (ليسَ) في معنى (مَا) في نفي الحال، وكما أنَّ (مَا) لا تتصرَّف، ولا يتقدَّمُ معمولُها عليها فكذلك (ليسَ) .

وبعد هذا العرض المُجمل يظْهرُ لي :

أنَّ أبا الحسين الفارسي مَنَعَ تقديم خبر(ليس)عليها مُوافقاً جمهور الكوفيين، وهو مَا نصَّ عليه أبو حيان الأندلسي بقوله:"وأمَّا تقديم خبر ليسَ عليها، فـذهب جمهور الكوفيين وابن عبدالوارث وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز"(١٩٢).

كما نصَّ عليه السيوطي قائلاً :

" وَأما لَيْسَ فجمهور الْكُوفِيّين ، والفارسي وَابْن أُخْته – يعني : أبا الحسين الفارسي – وَأَكْثر الْمُتَأَخِّرين مِنْهُم ابْن مَالك على الْمَنْع ".(١٩٣)

والأرجحُ عِندي مَا ذهبَ إليه جمهور الكوفيون ومَنْ تَبِعَهم لما يلي :

أوَّلاً : أنَّ الآية التي استدلَّ بِها البصريون لا حُجَّةَ لهم فيها ، ويُجابُ عنها بثلاثة أجوبة :(١٩٤)

أ) أنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: أمَّا زيداً فاضْرِبْ، فإنه لا يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمَّا) تقديم الفعل .

---

(١٩١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،١/ ١٣٠ ، التبيين ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ائتلاف النصرة ١٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٦٩، ١٧٠ ، شرح التسهيل ١/٣٥١-٣٥٤، شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٩٧ .

(١٩٢) انظر : ارتشاف الضرب ، ٥ / ١١٧١ . بتصرف .

(١٩٣) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٤٢٩ .

(١٩٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٣٢ ، شرح التسهيل ٣٥٤ ، ائتلاف النصرة ١٢٣، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط . جمعاً ودراسة ١ / ٢١٠ .

ب) أنْ يُجعلَ (يوم) منصوباً بفعل مضمر، لأنَّ قبله: (مَا يَحْبِسُهُ) ، فـ(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) جواب، كأنَّه قيل: يَعْرفون يَومَ يأتيهم ، و (لَيْسَ مَصْرُوفاً) جملة حالية مؤكدة أوِّ مستأنفة .

ج) أنَّ يكون (يوم) مبتدأ ، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفِعل ، وذلك سائغٌ مع المضارع كسوغه مع الماضي ، كقِراءة النَّصب (١٩٥) في قوله– جلَّ شأنه–﴿هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١٩٦)

ثانياً : أنَّ (ليسَ) أخذت شبهاً مِنْ (كان) ؛ لأنهما فعلان ، وشبهاً مِنْ (مَا) ؛ في النَّفي ، و(كان) يجوزُ تقديمُ خبرها عليها، و(مَا) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت (ليسَ) شبهاً مِنْ (كان) وشبهاً مِنْ (مَا) صار لها منزلةٌ بين المنزلتين ، فجاز تقديمُ خبرها على اسْمِها ؛ لأنَّها أقوى مِنْ (مَا)؛ لأنها فعلٌ و(مَا) حرف، والفِعلُ أقوى مِن الحَرْف، ولَمْ يَجُزْ تقديمُ خبرها عليها؛ لأنها أضعف مِنْ (كان) ؛ لأنها لا تتصَرَّف و(كان) تتصرف . (١٩٧)

والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

---

(١٩٥) قرأ نافع بنصب (يوم) ، وَخَرَّجَهُ الْكُوفِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ خَبَرٌ لِـ(هَذَا) وَبُنِيَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ .
الكنز في القراءات العشر ، ١ / ٧٩ ، حجة القراءات ، ٢٤٢ ، تحبير التيسير ، ١٠٥ ، الإقناع في القراءات السبع ، ٣٩٥ ، العنوان في القراءات السبع ، ٨٨ ، البحر المحيط ، ٤٢١/٤ .

(١٩٦) المائدة : ١١٩ .

(١٩٧) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، أسرار العربية ، ١١٨ ، اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط . جمعاً ودراسة ، ١ / ٢١٠ .

المسألة السابعة : حذفُ مفعولي (ظنَّ) .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" وأمَّا السُّكوت على الفاعل وتركُ ذِكْر المفعولين فلا شُبهَة في جَوازه ، وذلك قولك : أعطيتُ ، وكَسَوتُ ، كَمَا قلتَ : ضَرَبْتُ ، وكذلك تقولُ : ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ ، فيجوز عِندَ صاحب الكِتاب (١٩٨)، وهو الصَّحِيح .

قال شيخُنا أبو الحسين – رحمه الله – : ويدلُّ عليه قولُهم في المَثَل : مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ (١٩٩)، فَخِلْتُ مَنطوقٌ بِها مِنْ غيرِ مفعول " . (٢٠٠)

*****

يجوز بالإجماع عند النحويين حذف مفعولي(ظنَّ وأخواتها) اختصاراً (٢٠١)، أي : لدليل (٢٠٢)، وأمَّا حذفهما اقتصاراً ، أي : لِغير دليلٍ (٢٠٣) ، ففيه مذاهب (٢٠٤) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- **المذهب الأول : الجواز مُطلقاً – في أفعال العِلم وأفعال الظَّن– وهو رأي الأكثرين (٢٠٥) ، مِنْهم : ابن السَّرَّاج (٢٠٦) ، والسِّيرافي (٢٠٧)، واحتجوا بالسَّماع والقِياس : (٢٠٨)**

---

(١٩٨) انظر : الكتاب ، ١ / ٤٠ .

(١٩٩) مَعْنَاهُ: مَن يَسمَعْ أخبارَ الناس ومَعايبَهم يَقَعْ في نَفسِه عَلَيْهِم المَكْروهُ ، وقيل : يُقَالُ ذَلِكَ عِنْدَ تَحقِيق الظَّنِّ . ووردَ المثلُ في : مجمع الأمثال ، ٢ / ٣٠٠ ، ٣٦٧ ، الصحاح ، (خ ي ل) ، لسان العرب ، (خ ي ل) .

(٢٠٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

(٢٠١) انظر : أوضح المسالك ، ٢ / ٥٩ .

(٢٠٢) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٥٤٩ ، شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٣٧٧ .

(٢٠٣) انظر : مغني اللبيب ، ٧٩٧ ، حاشية الصبان على الأشموني، ٢ / ٤٨، ٦٧٠ ، أوضح المسالك ، ٢/ ٦٠ .

(٢٠٤) انظر: همع الهوامع١/٥٤٩،آراء سيبويه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف، جمعاً وتوثيقاً ودراسة، رسالة دكتوراه، للباحث: محمد حسين محمد علي حجازي، جامعة الأزهر٥٥٥ ، ٥٥٦ .

(٢٠٥) انظر : أوضح المسالك ، ٢/ ٦٠ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، ١ / ٣٨٧ .

(٢٠٦) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٥٤٩ .

(٢٠٧) السابق ، ١ / ٥٤٩ .

(٢٠٨) انظر : المغني في النحو ،٣ / ٣١١ ، ٣١٢ ، آراء سيبويه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف،٥٥٥ ، ٥٥٦.

أما السَّمَاعُ: فقوله – جَلَّ شأنه – ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ (٢٠٩) ، وقوله ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾(٢١٠) ، وقوله ﴿ أَعِندَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ (٢١١)، وفي المثل السائر وهو قولهم: " مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ " .

وأما القياس : فعلى غيرها مِنْ الأفعال ؛ لأنَّ الفائدةَ تحصُلُ بالخَبَر ، والمُخْبَر عَنْه ، وذِكْر المفعول لزيادة البيان .

المذهب الثاني: المنع مُطلقاً– في أفعال العِلم وأفعال الظَّن– وهو رأي الأخفش(٢١٢)،والجَرمي(٢١٣)، وابن خروف(٢١٤)،وشيخه ابن طاهر(٢١٥)، والشلوبين(٢١٦) ، وحُجَّتهم مِن وجهين : (٢١٧)

أحدُهما : أنَّ كُلَّ عاقل لا يخلو عن عِلْمٍ ، أو ظنٍّ ، فلا معنى للإخبار عنه لخلوه من الفائدة .

الثاني:أنَّ هذه الأفعال قد تُجابُ بما يُجابُ بهِ القسَمُ كقوله-تعالى–﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُمْ مِّن مَّحِيصٍ﴾(٢١٨)

فكما لا يجوزُ الاقتِصارُ على القَسَم دونَ المُقْسَم عليه فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه دون مفعوليها .

- المذهب الثالث : الجواز في أفعال الظَّن دون أفعال العِلم . وهو رأي الأعلم (٢١٩)، وحُجته : كثرةُ السَّماع في الأولى دونَ الثانية (٢٢٠).

---

(٢٠٩) البقرة ، ٧٨ ، الجاثية ، ٢٤ .
(٢١٠) الفتح ، ١٢ .
(٢١١) النَّجم ، ٣٥ .
(٢١٢) انظر : شرح شذور الذهب ، للجوجري ، ٢ / ٦٧٠ ، أوضح المسالك ، ٢/ ٦٠ .
(٢١٣) انظر : شرح التصريح على التوضيح ،١/ ٣٧٧ ، همع الهوامع ،١/ ٥٤٩، المغني في النحو ،٣ /٣١٠ .
(٢١٤) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٥٤٩ ، شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٣٧٧ .
(٢١٥) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٣٧٧ .
(٢١٦) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٥٤٩ ، شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٣٧٧ .
(٢١٧) انظر: المغني في النحو ٣ / ٣١٠ . أسرار العربية ١٢٩، همع الهوامع ١ ، ٥٤٩ .
(٢١٨) فُصِّلت : ٤٨ .
(٢١٩) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ، ٢ / ٤٩ ، أوضح المسالك ، ٢/ ٦١ ، همع الهوامع ، ١ / ٥٤٩.
(٢٢٠) انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، ٢/ ٦١ ، همع الهوامع ، ١ / ٥٤٩ .

المذهب الرابع : الجواز في (ظنَّ ، وخالَ ، وحَسِبَ) ؛ لأنه سُمِعَ فيهَا ، ويمتّنع في الباقي ، وعليه أبو العلا إدريس (٢٢١)

وبعد هذا العرض المُجمل أقول :

إنَّ أبا الحسين الفارسي أجازَ التَّركيبين (ظَنَنْتُ ، وحَسِبْتُ) ونحوهما مِنْ كُلِّ تركيب حُذِفَ فيه مفعولا (ظنَ وأخواتها) اقتِصاراً . أي : دون دليل ، مُوافِقاً أصحاب المذهب الأوَّل .

ويرى البحث أنَّ المَذْهبَ الأوَّل هو المُختارُ ؛ لأنَّه مُؤيدٌ بالسَّماع ، كما أنَّك إذا قلتَ : ظَنَنْتُ . فقد أفدتَ المُخاطَبَ أنَّك ليسَ عِندكَ يقينٌ ، وإذا قلتَ : عَلِمْتُ ، فقد أخبرتَ أنَّه ليسَ عِنْدَكَ شَكٌّ ، وكذلك سائرُ أخوات (ظنَّ) (٢٢٢) ، وأمَّا القِياسُ على القَسَم فغيرُ مُسَلَّم به ؛ لوجود الفارق ، وهو أنَّ الفعلَ يَتِمُّ به مع فاعِله الكَلامُ ، إذا لَمْ يَكُنْ ناقِصَاً نحو(كانَ) المَسلوبة الحَدَث ، و(ظنَّ وأخواتها) أفعالٌ غيرُ ناقصة ، فَتَمَّ بها مع فاعِلِها الكَلام ، وأمَّا القَسَمُ فإنَّه مُرتبطٌ بالمُقسَم عليه، فلذلك توقَّف عليه ؛ لأنه مَحَلُّ فائدته ، فهو بمنزلةِ الفاعِل بالنسبة إلى إفادته، وأمَّا القَسَم فقد يُحْذَفُ ويَبْقَى المُقسَمُ عليه ؛ لأنَّه مقصودُ الفائدة . فَتَضَمُّن (ظنَّ ولأخواتها) مَعنى القَسَم ليسَ بلازم . (٢٢٣)

والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

---

(٢٢١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٣٧٧ .

(٢٢٢) انظر : شرح المفصل ، ٧ / ٨٣ .

(٢٢٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور، ١ / ٣١١، آراء سيبويه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف،٥٥٩.

المسألة الثامنة : الفَرقُ في الدّلالة بَيْنَ (عِنْدَ) و(لدَى) .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" وأمَّا عِنْدَكَ ولَدَيْكَ فهما جاريان مجرى الجهاتِ السِّتِّ في تعدِّي الفعل غير المُتعدى إليهما ، تقولُ : جَلَسْتُ عِنْدَكَ ولدَيْكَ ، كما تقولُ : جَلَسْتُ خلفَكَ ، لأنَّهما مُبْهمان غيرُ مَحصُورَين ، كَما أنَّ الجهات السِّت كذلك . قال شيخنا رحمه الله : إنَّ (عِنْدَ) أشدُّ إبْهاماً مِنْ (لَدَى) ، لأنَّك تقولُ : عِنْدي مالٌ وليسَ هوَ مَعَك ، تُريدُ أنَّه في مِلْكِكَ أو تحتَ يديكَ . ولا تقولُ لديَّ مالٌ ، إلا وهو مَعَك " . (٢٢٤)

*****

اختلفَ العلماءُ في استِعمال (عِندَ ، ولَدَى) على رأيين : (٢٢٥)

الأوَّل : تُستعمل (عِنْدَ) للحاضر وَالْغَائب (٢٢٦) ، وتكون ظرفاً للأعيان والمعاني(٢٢٧) ، وتُستعمل (لَدَى) للأعيان خاصة (٢٢٨)، ولا تكون إلا للحاضر(٢٢٩).

تقول: " عِنْدِي مَالٌ " وَإن كَانَ غَائباً، ولا تقول: " لَدَيَّ مَالٌ "، وَالْمَال غَائب وتَقول: هَذَا القَوْل عِنْدِي صَوَاب، وَلَا تَقول: لَدَيَّ صَوَابٌ . وعليه : الحريري (٢٣٠)، وأبو هلال العسكري(٢٣١) ، وابنُ الشَّجري .(٢٣٢)

الثاني : لا فرْقَ بينهُمَا في الاستعمال ، وهو مَا زَعمه المَعري .

---

(٢٢٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٦٤٣ .

(٢٢٥) انظر : الفروق اللغوية ،٢٩٨، مغني اللبيب ، ١ / ٢٠٩،عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ،٣ / ١٢٦،
لسان العرب ، (ل د ن) ، المصباح المنير ، (ع ن د) .

(٢٢٦) انظر : الكليات ، ٦٣٤ .

(٢٢٧) انظر : شرح الأشموني على الألفية ، ٢ / ١٦٢، همع الهوامع ، ٢ / ١٦٥ .

(٢٢٨) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ١٦٥ .

(٢٢٩) انظر : الكليات ، ٦٣٤ .

(٢٣٠) انظر : شرح الأشموني على الألفية ، ٢ / ١٦٢ ، مغني اللبيب ، ١ / ٢٠٩ ، همع الهوامع ، ٢ / ١٦٦ .

(٢٣١) انظر:الفروق اللغوية٢٩٨،مغني اللبيب١/٢٠٩،حاشية الصبان على الأشموني٢/٣٩٩ .

(٢٣٢) انظر : أمالي ابن الشجري ، ١/ ٣٤٢ ، شرح الأشموني على الألفية ،٢ / ١٦٢، همع الهوامع ،٢ / ١٦٦ .

يقول ابن الشجري : " أجازَ أبو العلاء المعرِّي أنْ يُقال : لَدُنِّي مَالٌ ، غائباً كان أو حاضِراً ". (٢٣٣)

ويقول ابن هشام : " وزَعَمَ المَعَري أنه لا فرق بين (لَدَى) و(عِنْدَ) ، وقولُ غيره أولى " . (٢٣٤)

وبعد هذا العرض المُجمل يرى البحثُ :

أنَّ أبا الحسين الفارسي قَدْ عَقَدَ مقارنة بين (عِنْدَ) و(لَدَى) في الاستعمال ، وبيَّن أنَّ (عِنْدَ) تُستعملُ للحاضر أو الغائب ، أمَّا (لَدَى) فتُستعمل للحاضر فقط . وهو بهذا يكون موافقاً للرأي الأوَّل .

وهو مَا يراه البحث ويرجحه . والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

(٢٣٣) انظر : أمالي ابن الشجري ، ١/ ٣٤٢ .
(٢٣٤) انظر : مغني اللبيب ، ١ / ٢٠٩ .

المسألة التاسعة : حكمُ (ابْن أمّ) في النِّداء .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" ذَكَرَ شيخُنا – رحمهُ الله – مِنْ قولِهم : يَا ابْنَ أمَّ بفتح الميم ، أنَّهم لمَّا أرادوا أنْ يبنوا كُلَّ واحدٍ مِن الابْنِ والأمِّ معَ صاحبِهِ ، بَنَوهُما جميعاً على الحركةِ الإعرابيةِ التي يستحِقُّها ابْنُ في قولِك : يَا ابنَ أمِّي ، إذا أضَفْتَ ، ويَا ابنَ زَيْدٍ . فاعْرِفْهُ " . (٢٣٥)

*****

إذا كان المنادَى مضافًا إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم ، فالياء ثابتةٌ لا غير؛ كقولك: " يَا ابْنَ أخِي" ، و" يَا ابْنَ خَالِي" (٢٣٦) ، إلا إذا كانَ المنادَى " ابن أمٍّ " ، أو" ابن عمٍّ " فإنه يجوز فيه وجهان : (٢٣٧)

- **الوجه الأوَّل : حذفُ ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها،وهذا هو الأكثر، فتقول:" يا ابْنَ أمِّ ، ويَا ابْنَ عَمِّ ".**

يقول ابن مالك:" وكان أصلُ " ابن الأمّ"، و" ابن العَمّ " أنْ يُقال فيهما :" يا ابْنَ أمِّي"، و" يا ابَنَ عَمِّي" إلا أنهما كَثُرَ استِعمَالُهما في النِّداء ، فَخُصَّا بحذفِ الياء، وبقاءِ الكسرة دليلاً عليها في قول مَنْ قال: "يا ابْنَ أمِّ،ويَا ابْنَ عَمِّ"(٢٣٨).

وفي توجيه الكسر قولان : (٢٣٩)

أحدهما : أنه مِمَّا اجْتُزئ فيه بالكَسر عن الياء المحذوفة مِنْ غير تركيب ، بل إضافتان .

---

(٢٣٥) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ٧٨٦ . بتصرف .
(٢٣٦) انظر : شرح الألفية، لابن الناظم ، ٤١٢، أوضح المسالك ، ٤ / ٣٣، شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٣٧، شرح ابن عقيل ٣ / ٢٧٥ ، اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٦١٥ .
(٢٣٧) انظر : الكتاب ، ٢ / ٢١٣ ، شرح التسهيل ، ٣ / ٣٠٦ ، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢ / ٢٧٢ ، شرح قطر الندى ، ٢٠٦ ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٢٣٧ ، جامع الدروس العربية ، ١٦٠/٢، الموجز في قواعد اللغة العربية ، ٣٢٤ .
(٢٣٨) انظر : شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٣٢٥ .
(٢٣٩) انظر : أوضح المسالك ، ٤ / ٣٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٢ / ١٠٨٧،

وهو ظاهر مذهب الزجاج (٢٤٠).

والثاني : أن يكون العرب قد ركَّبوا الاسمين، ثمَّ أضافوا المركب إلى الياء، وحذفوا الياء منه كحذفِهم إيَّاها مِن (أحَدَ عَشَرَ) إذا أضافوه إليها ، وأبقوا الكسرة دليلاً عليها ، ففي المُنادَى إضافة واحدة .

يقول سيبويه :

" قالوا:يا ابنَ أمٍّ ويا ابنَ عَمٍّ، كأنَّهم جعلوا الأوَّلَ والآخرَ اسْمَاً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبِلوا. وإنْ شئتَ قلتَ: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامِهم". (٢٤١)

ويقول أبو حيَّان :

" وأصحابُنا يعتقدون أنَّ (ابنَ أمّ ، وابنَ عمّ) حكمَت العربُ لهما بحكم اسمٍ واحدٍ ، وحذفوا الياءَ كحَذْفِهم إيَّاها مِنْ أحَدَ عَشَرَ إذا أضافوه إليها ".(٢٤٢)

- الوجه الثاني : حذفُ ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً، وقلبُ الكسرة قبلها فتحة، فتقول : يَا ابْنَ أمَّ ، ويَا ابنَ عَمَّ .

وفي توجيه الفتح قولان : (٢٤٣)

أحدهما: أنَّ الأصل "أُمَّا" ، و"عَمَّا" – بقلب الياء ألفاً– فحذفت الألف تخفيفاً ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وهي فتحة إعراب .

والثاني: أنهما جُعلا اسْمَاً واحِداً مُركباً، وبُنيَ على الفتح .

والأوَّل قول الكسائي (٢٤٤) ، والفراء (٢٤٥) ، وأبي عبيدة (٢٤٦) ، وحُكي عن الأخفش . (٢٤٧)

---

(٢٤٠) يقول الزَّجَّاج : " فأمَّا قولك : " يَا ابْنَ أمِّ ، ويَا ابْنَ عَمِّ" فمِنهم مَنْ يجعله اسماً واحداً ، فيبنيه على الفتح ، فيقول: يَا ابْنَ أمَّ، ويَا عَمَّ ، ومنهم مِنْ يقول : " يَا ابْنَ أمِّ ، ويَا ابْنَ عَمِّ ، فيكسرُ ويحذف الياءَ ، وإثباتُها أجود ". الجمل ١٦٢ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٧٢٧/٢، توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٨٧، شرح الأشموني على الألفية ٤١/٣ .

(٢٤١) انظر : الكتاب ، ٢ / ٢١٤ . بتصرف .

(٢٤٢) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ٢٢٠٧ . بتصرف .

(٢٤٣) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ،٢/ ١٠٨٧، شرح المفصل،٢/ ١٣،حاشية الصبان على الأشموني،٣/ ٢٣٢.

(٢٤٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٤١/٣، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٧ .

والثاني قول سيبويه (٢٤٨) ، والبصريين . (٢٤٩)

وذهب أبو حيان إلى أنَّ كسرَ الميم وفتحَها لغتان فصيحتان قُرىء بهما في السَّبعة (٢٥٠) .

ومنه قوله – جَلَّ شأنه– ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ القَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي ﴾ (٢٥١)

وقوله – جَلَّ شأنه– ﴿ قَالَ يَا بْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي﴾ (٢٥٢)

قرأهما ابن عامر، وشعبة ، وحمزة ، والكسائي، وخلف العاشر بكسر الميم، كسرُ بناءٍ عندَ البصريين لأجل ياء المتلكَّم ، وقرأ الباقون بالفتح ؛ لتركيبهما تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ . (٢٥٣)

وإليهما أشار الناظم بقوله :

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَا اسْتَمَرّ ∴ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لاَ مَفَرّ

وذكر ابن يعيش أنَّ في قَولهم : " يَا ابْنَ أمِّي ، ويَا ابْنَ عَمِّي " أربعةَ أوجهٍ مسموعةٍ عن العرب ، حكاها الخليل ويونس ، فالأوَّل : يَا ابْنَ أمِّي ، ويَا ابْنَ عَمِّي ، بإثبات الياء ، والثاني : يَا ابْنَ أمَّ ، ويَا ابنَ عَمَّ ، بالفتح ، والثالث : يَا ابْنَ أمِّ ،

---

(٢٤٥) انظر: معاني القرآن ، للفراء ١/ ٣٩٤، توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٨٧ ، حاشية الصبان على الأشموني ، ٣ / ٢٣٣ .

(٢٤٦) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٤١، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٧ .

(٢٤٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠٨٧،حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٣٣ .

(٢٤٨) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ٧٨٦ . بتصرف .

(٢٤٩) يقول سيبويه : " وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم مِنْ يا ابنَ أبي، ويا غلامَ غلامي. ". الكتاب ، ٢/ ٢١٤، توضيح المقاصد والمسالك ، ٢ / ١٠٨٧، شرح الأشموني على الألفية ،٣ / ٤١ .

(٢٥٠) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ٢٢٠٧ .

(٢٥١) الأعراف : ١٥٠ .

(٢٥٢) طـــه : ٩٤ .

(٢٥٣) انظر: اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ٢ / ٦٣، ٦٤ ، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، ٢ / ٢٥٢، القراءات وأثرها في علوم العربية،١ / ١٦٤، معاني القرآن ، للفراء ، ١ / ٣٩٤ .

ويَا ابْنَ عمٍّ ، بالكسر ، والرابع : يَا ابْنَ أمَّا ، ويَا ابْنَ عَمَّا ، فتجعل مكان الياءِ ألِفاً ".(٢٥٤)

وذهب أبو حيان (٢٥٥) ، وابن هشام (٢٥٦) إلى أنَّ إثباتَ الياءِ ، وقلبها ألفاً لغتان قليلتان فِي الاسْتِعْمَال .

وبعد هذا العرض المجمل يَتَبَيَّنُ لي :

أنَّ أبا الحسين الفارسي ذهبَ إلى أنَّ الاسمين في قولهم " يَا ابْنَ أمَّ " بفتح المِيم قد جُعلا اسْمَاً واحِداً مُركباً وبُنيَ على الفتح ، موافقاً ما ذهبَ إليه سيبويه والبصريون .

والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

(٢٥٤) انظر : شرح المفصل ، ٢ / ١٢ ، ١٣ .
(٢٥٥) انظر : شرح قطر الندى ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ . بتصرف .
(٢٥٦) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ٢٢٠٨ .

المسألة العاشرة : الأصلُ في دلالةِ (رُبَّ) .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" اعْلَمْ أنَّ (رُبَّ) أصْلُهَا أنْ تكونَ مُناقِضةً لـــ(كَمْ)، وقالَ صاحبُ الكِتاب: إنَّ (كَمْ) في الخَبرِ كقولكَ:

كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ ، نظيرَ (رُبَّ) ، والمقصودُ أنَّ (رُبَّ) للتقليلِ ، و (كَمْ) للتكثير ، وقد صَرَّحَ الشيخُ أبو علي فقالَ : و(رُبَّ) في التَّقليلِ نظيرُ (كَمْ) في التَّكثيرِ ، تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ ، وأنتَ تقْصِدُ أنْ تُقَلِّلَ ذلكَ ..." ، وقد غلبَ على (رُبَّ) الاستعمالُ بمعنى الكثرةِ كقولِهم : رُبَّ بَلَدٍ قَطَعْتُ ، ورُبَّ يومٍ مِنْ [شَأنِهِ] كَذَا وكَذَا ، يقصدون بذلكَ الكثرةَ ،... وشَبَّهَ شيخُنا رحِمهُ اللهُ هذا بما يَجيءُ مِن الاستِفهَامِ على طريقةِ التَّــقريرِ كقوله تعالى﴿ ءأنْتَ قُلْتَ للناسِ اتَّخِذُونِي﴾(٢٥٧)، وجميعُ ما يَجيءُ في التَّنزيلِ ... وذلكَ أنَّ الهمزةَ أصْلُها الاستِفْهامُ كقولكَ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ ؟ وأَخَرَجْتَ ؟ ثُمَّ غلبَ عليها التَّقريرُ الذي هو نقيضُ الشَّكِّ ، كَما أنَّ أصلَ رُبَّ للتقليلِ ثمَّ غلبَ عليها التَّكثيرُ فاعْرِفْهُ " .(٢٥٨)

*****

اختلفَ النحويون اختِلافاً كبيراً في مَعنى (رُبَّ) على ثمانية مَذَاهبٍ (٢٥٩) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- **المَذْهَبُ الأوَّلُ** : أنَّها للتقليلِ دائماً ، وهو مَذهبُ أكثر النحــويين (٢٦٠). مِنهم:

---

(٢٥٧) المائدة : ١١٦ .

(٢٥٨) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ٨٢٨ ، ٨٢٩ . بتصرف .

(٢٥٩) انظر : الجنى الداني، ٤٣٩ ، ٤٤٠، ارتشــاف الضــرب، ٤/ ١٧٣٧، ١٧٣٨، شــرح التسهيل ،٣ / ١٧٥ – ١٨٠، المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢ ، ٢٨٤ – ٢٨٦ ، همع الهوامع ، ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢، شرح شذور الذهب ، للجوجري ، ٥٥٧ ، توضيح المقاصد والمســالك ،٢/ ٧٤٢ ، اللمحة في شرح الملحة ، ١ / ٢٥٥ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ٢٤٩ – ٢٦٠ ، شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

(٢٦٠) انظر : الجنى الداني ، ٤٣٩ ، مغني اللبيب ، ١٨٠ .

أبو عمرو بن العلاء (٢٦١) ، والمبرِّد (٢٦٢) ، وابن السَّرَّاج (٢٦٣)، والزَّجَّاجي(٢٦٤)، وأبوعلي الفارسي(٢٦٥)، والذكي النحوي(٢٦٦)، والعكبري(٢٦٧) ، وابن يعيش (٢٦٨) ، وعَزاهُ أبو حيان للبصريين وبعضُ الكوفيين كـــ(الكسائي، والفرَّاء ، وهشام الضرير، وابن سعدان). (٢٦٩)

- **المَذْهَبُ الثَّاني** : أنَّها للتَّكثيرِ دائماً . وهو مَذْهب ابن درستويه وجماعة(٢٧٠) .
- **المَذْهَبُ الثَّالثُ** : أنَّهَا للتقليل والتكثير – فهي مِن الأضْدَاد– وإليه هذا ذَهَبَ الفارسي في كتاب الحروف(٢٧١) ، والزَّبيدي (٢٧٢) .
- **المَذْهَبُ الرَّابعُ**: أنَّها أكثرُ ما تكون للتقليل. وهو اختيارُ السيوطي(٢٧٣).
- **المَذْهَبُ الخامِسُ** : أنَّها أكثرُ ما تكون للتكثير، والتقليلُ بها نادرٌ. وهو اختيار ابن مالك (٢٧٤) ، وابن هشام (٢٧٥) ، والأشموني (٢٧٦)، والشيخ خالد الأزهري (٢٧٧) .

---

(٢٦١) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٧٣٨ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ٢٥٠ .
(٢٦٢) انظر : المقتضب ، ٤ / ١٣٩ .
(٢٦٣) انظر : الأصول في النحو ، ١ / ٤١٦ .
(٢٦٤) انظر : حروف المعاني والصفات ، ١٤ .
(٢٦٥) انظر : الإيضاح ، ٢٠٠ ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ٨٢٩ .
(٢٦٦) انظر : مقدمة في النحو ، ٧٣ .
(٢٦٧) انظر : أصول في العربية ، ٥٠ .
(٢٦٨) انظر : شرح المفصل ، ٨ / ٢٦ ، ٢٧ .
(٢٦٩) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٧٣٨ .
(٢٧٠) انظر : الجنى الداني ، ٤٤٠ ، همع الهوامع ، ٢ / ٤٣١ ، مغني اللبيب ، ١٨٠ .
(٢٧١) نقله عنه المرادي في الجنى الداني ، ٤٤٠ ، وانظر : ارتشاف الضرب ، ٤/ ١٧٣٧ .
(٢٧٢) انظر : ائتلاف النصرة ، ١٤٥ .
(٢٧٣) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٤٣١ .
(٢٧٤) انظر : شرح التسهيل ، ٣ / ١٧٦ .
(٢٧٥) انظر : مغني اللبيب ، ١٨٠ ، أوضح المسالك ، ٣ / ٤٧ .
(٢٧٦) انظر : شرح الأشموني على الألفية ، ٣ / ١٠٤ .
(٢٧٧) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٦٥٧ .

- **المَذْهَبُ السَّادس** : أنَّها لمْ توضعْ لواحدٍ منهما ، بل حرف إثباتٍ لا يدلُّ على تكثيرٍ ولا تقليلٍ وإنَّما يُفهمُ ذلكَ مِن سياق الكلام . وهو اختيارُ أبي حيان (٢٧٨) .
- **المَذْهَبُ السَّابعُ** : أنَّها للتكثير في مَوضعِ المُبَاهاةِ والافتخَارِ. وعليه الأعلمْ وابن السِّيد (٢٧٩) .
- **المَذْهَبُ الثَّامنُ** : أنَّها لمُبهَم العَدَد ، تكونُ تَقليلاً وتكثيراً . وعليه ابنُ البَاذش وَابن طَاهِر (٢٨٠) .

وبعد هذا العرض المُجْمل لمَذاهب النُّحاة في معنى (رُبَّ) أقولُ :

إنَّ أبا الحسين الفارسي يرى أنَّ أصلَ (رُبَّ) للتقليلِ ، ثمَّ غلبَ عليها التَّكثيرُ، فهي : للتكثير كثيراً ، وللتقليل قيلاً .

وهو ما ذَهبَ إليه بعدهُ ابنُ مالك ، وابنُ هشام ، والأشموني ، والشيخ خالد الأزهري .

وقد شبَّهَ هذا التَّغَيُّر بما يَجيءُ مِن الاستفهامِ على طريقةِ التَّقرير كقوله –جلَّ شأنُهُ– ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ؛ فالهمزةَ هِيَ أصلُ الاستفهام، وكثيراً ما يخرجُ الاستفهامُ عن إرادة طلب الإفهام والإعلامِ إلى مَعانٍ أخرى يُشارُ إليه بها . وقد أحْصَى البلاغيون معاني كثيرة خرجَ إليها الاستفهامُ عنْ حقيقتِهِ ، إذْ تَنَبَّهوا إليها لدَى دِراسةِ مُختلفِ النُّصوص، وأَوْصَلوها إلى اثنين وثلاثين مَعْنى. مِنها : الإنكارُ، والتَّوبيخُ ، والتقريرُ، والتَّعَجُّب أو التَّعجيب، إلى غير ذلك مِن معان . (٢٨١)

(٢٧٨) انظر : ارتشاف الضَّرب ، ٤ / ١٧٣٨ .
(٢٧٩) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٤٣١ .
(٢٨٠) السابق : ٢ / ٤٣٢ .
(٢٨١) انظر : البلاغة العربية (أسسها وعلومه وفنونها) ، ٢٧٠ .

والهمزةُ في الآية السَّابقة التي استشهدَ بها أبو الحسين للتقرير(٢٨٢) ، وغَلبَ عليها نفيُ الكلامِ المُثبتِ ، يقول الدكتور / عبدالعاطي غريب علَّام : " يغلبُ على هَمْزةِ التقرير أنَّها إذا دخلتْ على كلامٍ مُثبتٍ نَفَتهُ ، وإذا دخلتْ على كلامٍ منفي نَفَتهُ، ونفيُ النَّفي إثبات، فمِنْ ذلكَ قوله تعالى مُخاطباً عيسى عليه السلام : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ، هُنَا دخلتْ الهمزة على كلامٍ مُثبتٍ فَنَفتْهُ والمعنى أنَّ سيِّدَنا عيسى لمْ يقلْ شيئاً مِن ذلك"(٢٨٣).

ويرى البحثُ أنَّ المَذْهَبَ الرَّاجحَ في معنى (رُبَّ) أنّها تُفيدُ التقليلَ والتَّكثيرَ . فمِن إفادَتِها التقليل : قول الشاعر :

أَلاَ رُبَّ مولـــودٍ ولَـــيسَ لَـــهُ أَبٌ ∴ وَذي وَلَـــدٍ لَـــمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوانِ (٢٨٤)

أراد بالمولود الذي لا أب له: عيسى عليه السلام، وبـذي الوَلد الذي لم يلده أبوان: آدم عليه السلام. (٢٨٥)

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير(٢٨٦) . ومِمَّا تأتي رُبَّ فيه للتقليل، إتياناً مُطَّرداً، الأشعارُ التي في الألغاز، والأشعارُ التي يَصِفُ بها الشُّعراءُ أشياء مخصوصة بأعيانها، فإنهم كثيراً ما يستعملون في أوائلها رُبَّ مُصرَّحاً بها، والواو التي تنوب مَنابَ رُبَّ . (٢٨٧)

كَمَا تُفيدُ التَّكثيرَ بقرينةٍ لفظيَّةٍ ، نحو : المُعَلِّمُ كالنَّبيّ، ورُبَّ مُعَلِّمٍ مُخْلِص مَحْبُوب . أو بقرينةٍ مَعنويَّةٍ في مقامِ الافتِخارِ والمُباهاةِ ؛ لأنَّ ذلك لا يكونُ إلَّا بالشيء الكثير (٢٨٨).

---

(٢٨٢) انظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه ، ١ / ٧٨ .
(٢٨٣) انظر : دراسات في البلاغة العربية ، ٥٠ .
(٢٨٤) البيت من(الطويل) لرجلٍ من أزد السَّراة أو لعمرو الجنبي، وورد في : الكتاب٢/٢٦٦، الخصائص٢/ ٣٣٥، الأصول في النحو١/ ٣٦٤، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٠٠، أوضح المسالك ، ٣/٤٨.
الشاهد في قوله (رُبَّ مولودٍ) : حيث جاءت (رُبَّ) للتقليل .
(٢٨٥) انظر: رصف المباني١٨٩، همع الهوامع ٢/ ٤٣٢، جامع الدروس العربية ٣/ ١٨٨ .
(٢٨٦) انظر : الجنى الداني ، ٤٤٢ .
(٢٨٧) المرجع السابق : ٤٤٢ ، ٤٤٣ .
(٢٨٨) انظر : المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ، ١٧٠ .

نحو قولِ امرىء القيس :

وَيَـــا رُبَّ يَـــومٍ قَـــدْ لَهَـــوتُ وليلـــةٍ ∴ بآنِسَـــةٍ كأنَّهـــا خَـــطُّ تِمْثَـــالِ (٢٨٩)

ووجْهُ الدَّليل أنَّ البيتُ مَسوقٌ للافتخار، ولا يُنَاسِبهُ التقليلُ (٢٩٠) ، ونحو قولِكَ : رُبَّ فقيرٍ مُؤمِنٍ سَاعَدتُّهُ.

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

(٢٨٩) البيت من (الطويل) وورد في : الديوان ، ١٣٦ ، شرح التصريح على التوضيح ٦٥٨/١ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٥٧ ، برواية (فيا رُبَّ)، مغني اللبيب ١٨٠/١ ، برواية (فيا رُبَّ) .

(٢٩٠) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٦٥٨ ، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ، ١٧٠ .

المسألة الحادية عشرة : الفُرقُ في الدلالة بَيْنَ (مِنْ) و(عَنْ) .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" وكان الشيخ أبو الحسين يقول : إنَّ (مِنْ) تُستعملُ فيما يَنْتَقِلُ كقولكَ : أخَذْتُ مِنْهُ الدَّراهِمَ ، و (عَنْ) فيما لا يَنْتَقِلُ كقولكَ : أخذْتُ عَنْهُ العِلمَ ، وهذا تمهيدٌ وتقريبٌ لمَذْهَب الاستِعْمال ، وإلَّا فـــ(عَنْ) لا يُعرَى مِن الانتِقال . ألا ترى أنَّ العِلمَ وإنْ لمْ يكنْ قد انتَقَلَ انتِقَالَ زوالٍ فقد حصلَ لكَ مثلَ ما كانَ لَهُ . وكذلك إذا قلتَ : أخَذْتُ عَنْهُ الحديثَ ، كانَ الحديثُ كأنَّهُ مُنتَقِلٌ إليكَ ، وإنْ لمْ يزلْ عنْهُ كما تزولُ الدَّراهمُ . وذلكَ لأجلِ أنَّ شيئاً واحِداً يَصِحُّ أنْ يعْلَمَهُ أكثرُ مِنْ واحدٍ ، ولا يَصِحَّ أنْ يكونَ دِرْهمٌ واحِدٌ عنْدَ أكْثَر مِن واحدٍ في حالٍ واحِدة " . (٢٩١)

*****

حروف الجَرِّ في اللغة العربية عشرون حرفاً، مِنها: (مِنْ، وعَنْ)(٢٩٢).

أمَّا (مِنْ) فأقوى حروف الجر(٢٩٣)، وأمُّ الباب (٢٩٤)، وتدخُل على الظّاهر والمضمَر، تقول: أخذتُ من زيدٍ، وسمعتُ منه(٢٩٥) ، وتقع أصلية وزائدة (٢٩٦)، وتَتَرَدَّد في الاستعمال بينَ عِدَّةِ معانٍ . منها :

أن تكون للتبعيض (٢٩٧) ، وهو أشهر معانيها (٢٩٨) ، وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـــ: بَعْض(٢٩٩)، نحو قولك : أخَذْتُ مِنْ مَالِه .

وأن تكون لبيان الجِنـــس(٣٠٠) ، نحو : قَبَضْتُ رَطلاً مِـــنْ قَـــمْـــحٍ .

---

(٢٩١) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ٨٤٩ .
(٢٩٢) انظر : شرح ابن عقيل ، ٣ / ٣ ، شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٦٣٠ .
(٢٩٣) انظر : شرح الأشموني على الألفية ، ٢ / ٦٣ .
(٢٩٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٦٣٠ .
(٢٩٥) انظر : اللمحة في شرح الملحة ، ١ / ٦٣ .
(٢٩٦) انظر : النحو الوافي ، ٢ / ٤٥٨ .
(٢٩٧) انظر : الجنى الداني ٣٠٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦، أوضح المسالك ٣/ ١٨ .
(٢٩٨) انظر : الجنى الداني ، ٣١٥ .
(٢٩٩) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـــك ٢ / ٧٤١، جـــامع الـــدروس العربية ٣ / ١٧٢ .
(٣٠٠) انظر : أوضح المسالك ، ٣ / ١٨ ، شرح الأشموني على الألفية ، ٢ / ٧٠ .

وأن تكون لابتداء الغـــاية المكـــانية(٣٠١)، باتفاق (٣٠٢)، نحو: قوله – جَلَّ شأنه– ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾(٣٠٣)، ونحو قولك: سِرتُ مِن الكوفة إلى البصرة .

ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين (٣٠٤) ، وذهب الكوفيون (٣٠٥)، والمُبَرِّد (٣٠٦) ، وابنُ درستويه (٣٠٧) ، إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان، نحو : قوله – جَلَّ شأنه – ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾(٣٠٨) ، وقول بعض العرب: مِنْ الآن إلى الغَد(٣٠٩) وهو الصحيح ؛ لِصحَّة السَّماع بذلك . (٣١٠)

وأمَّا(عَنْ)فحرف جر أصلي؛يجر الظـــاهر والمضمر(٣١١)،وله في الاستعمال عِدَّة مَعانٍ اقتصر منها النَّاظم على ثلاثة(٣١٢)،وأوْصَلَهَا ابنُ هشام(٣١٣)، والأشموني(٣١٤)إلى عشرة. ومنها: أنْ يكـــون بمعنى: المجاوزة (٣١٥) ،

---

(٣٠١) انظر : الأصول في النحو ١/ ٤٠، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٦ ، اللمحة في شـــرح الملحة ١ / ٤٢٦ ، شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٧٠ .
(٣٠٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٧٤٩ .
(٣٠٣) الإســـراء : ١ .
(٣٠٤) انظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣ / ١٩ ، همع الهوامع ، ٤٦١ .
(٣٠٥) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٧٤٩ .
(٣٠٦) انظر : المقتضب ٣ / ٣١ ، ١٧١ .
(٣٠٧) انظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢ / ٧٤٩ .
(٣٠٨) التـــوبـــة : ١٠٨ .
(٣٠٩) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ٦٣٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ١١ .
(٣١٠) همع الهوامع ٢ / ٤٦١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٧ .
(٣١١) انظر : اللمحة في شرح الملحة ١ / ٢٣١ ، النحو الوافي ٢ / ٥١٣ .
(٣١٢) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ، ٢٦٣ ، ٢٤٦ .
(٣١٣) انظر : مغني اللبيب ١ / ١٩٦–١٩٨ .
(٣١٤) انظر : شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٩٤ – ٩٦ .
(٣١٥) المجاوزة : هي ابتعاد شيء مذكور، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شيء قبله ؛ فالأول نحو : رميتُ السَّهمَ عن القوس،أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي،والثـــاني نحو: رضي الله عنك، أي: جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا. عدة السالك إلى تحقيق أوضـــح المسالك، ٣ / ٤٠ ، النحو الوافي ، ٢ / ٤٦٣ .

وهي أشهر معانيه (٣١٦) ، ولم يُثبتْ له البصريون غير هذا المعنى (٣١٧).

وقد تكون المجاوزة حِسًّا ، نحو : جَلَسْتُ عَنْ يَمِينِهِ ، أَي : مُتَجَاوِزاً مكانَ يَمِينِهِ في الجُلوسِ إلى مكان آخرَ ، وإما حُكْماً ، نحو: أَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْهُ ، أَي : فَهِمْتُهُ عَنْهُ كَأَنَّ الفَهْمَ تَجَاوَزَ عَنْهُ . (٣١٨)

يقول الشيخ محيي الدين عبدالحميد :

" قد تكون المُجاوزةُ حقيقية كقولك : رَمَيْتُ السَّهمَ عَنْ القَوس ، وقد تكون مجازية، إذا كانت في المعاني؛ نحو: أخذتُ الفِقهَ عَنْ عَالِمٍ مُتَمكِّن ، أي : أنَّ الفقه جَاوزه بسبب الأخذ منه " . (٣١٩)

وقد يكون بمعنى (الاسْتِعَانَة)(٣٢٠)، قاله ابن مالك وَمثله بـ: رميتُ عَن القوس(٣٢١)، لأَنهم يَقولون أيضا رميتُ بِالْقَوْسِ . حَكَاهُمَا الفراء . (٣٢٢)

وتستوي (مِنْ، وعَنْ) في الاختصاص بالأسماء دون الأفعال(٣٢٣)، وفي جرِّ الظاهر والمضمر(٣٢٤) . قال ابن هشام : " سَبْعَةٌ تجرُّ الظَّاهر والمُضمر؛ وهي: ... مِنْ ، وعَنْ ، نحو:﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾(٣٢٥)، ﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾(٣٢٦) ،﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ (٣٢٧) " . (٣٢٨)

---

(٣١٦) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ١ / ٦٥٢ ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣ / ٤٠ .

(٣١٧) انظر : الجنى الداني ٢٤٥، شرح الأشموني على الألفية ٢ / ٩٤ ، شرح التصريح على التوضيح١/٦٥٢ ، همع الهوامع ٢ / ٤٤٣ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٣٣٥ .

(٣١٨) انظر : المصباح المنير (ع ، ن ، ن) .

(٣١٩) انظر : عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ٤٠ .

(٣٢٠) انظر : مغني اللبيب ١ / ١٩٨ .

(٣٢١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٦٠ .

(٣٢٢) قال الفرّاء:"العَرَبُ تقولُ : رَمَيْتُ عَن القَوس، وبالقَوس، وعَلى القَوس. يُرادُ بـه معنى واحد". معاني القرآن،٢/٢٦٧ .

(٣٢٣) انظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٥٥ .

(٣٢٤) انظر : أوضح المسالك ، ٣ / ١٢ ، حاشية الصبان على الأشموني ، ٢ / ٣٠٨ ، النحو الوافي ، ٢ / ٤٣٤ .

(٣٢٥) الأحزاب : ٧ .

(٣٢٦) الانشقاق : ١٩ .

وبعد هذا العرض المُجمل يظهرُ لي :

أنَّ أبا الحسين الفارسي عقد مقارنة بين استعمال (مِنْ) و(عَنْ) ، وقَصرَ استعمالَ(مِنْ) على مَا ينتقلُ انتقال زوالٍ فقط ، و(عَنْ) على ما لا يَنْتَقِلُ انتقال زوالٍ .

وقد وافقه أبو البقاء الكَفَوي (ت /١٠٩٤هـ) فيما ذهب إليه قائلاً : " و(مِنْ) تُستَعْمل فِيمَا ينْتَقل ، مثل : أخذتُ مِنْهُ الدَّرَاهِم ، و(عَنْ) تُستَعْمل فِيمَا لَا ينْتَقل مثل : أخذتُ عَنهُ الْعِلْمَ " . (٣٢٩)

ولعلَّ هذا الرّأي مَمَّا انفرد به أبو الحسين ؛ إذ لَمْ أرَ مَنْ ذهب إليه في زمانه غيره – فيما بين يدي مِن مراجع – ويرى البحثُ أنَّ (مِنْ، وعَنْ) يُستَعْملان فِيمَا ينْتَقل، وفيمَا لا ينتقل . فمِن الأوَّل قولك: أخَذْتُ مِنْ ماله (٣٣٠)، ورَمَيْتُ السَّهمَ عَن القوس(٣٣١)، ومِن الثاني قولك: سَمِعتُ مِنهُ (٣٣٢)، أخَذْتُ الفِقْهَ عَنْ عَالِـمٍ مُتَمكِّن(٣٣٣)، وأخَذْتُ العِلمَ عَنْ فُلان(٣٣٤)، وفي هذا مَجازٌ؛ لأنَّ عِلْمَهُ لمْ يَنْتَقِلْ عَنهُ ، وَوجه الْمجَاز أَنَّك لَمَّا تلقَّيتَه مِنْهُ صَار كالمُنتَقِل إِلَيْك عَن مَحَله . (٣٣٥) والله – تعالى– أعلم بالصَّواب.

---

(٣٢٧) البـيـنة : ٨ .
(٣٢٨) انظر : أوضح المسالك : ٣ / ١٢ ، بتصرف .
(٣٢٩) انظر : الكليات ، ٨٣٣ .
(٣٣٠) انظر : عدة السالك إلى أوضح المسالك ، ٣ / ٤٠ .
(٣٣١) انظر : شرح ابن عقيل ، ٣ / ٢٣ .
(٣٣٢) انظر : اللمحة في شرح الملحة ، ١ / ٢١٧ .
(٣٣٣) انظر : عدة السالك إلى أوضح المسالك ، ٣ / ٤٠ .
(٣٣٤) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ، ١ / ٣٥٧ .
(٣٣٥) السابق : ١ / ٣٥٧ .

المسألة الثانية عشرة: الخلاف في منع صرف (أحمر) إذا سُمِّيَ بهِ ثمَّ نكر

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" اعْلَمْ أنَّ بَيْنَ صاحِبِ الكتاب وأبي الحسن خلافاً في أحْمَرَ إذا سمَّيْتَ بهِ ثمَّ نَكَّرْتَه ، فصاحبُ الكِتاب يقولُ : " لا أصْرِفُهُ بعدَ تنكيره " ، وأبو الحسن يقولُ : " أصْرِفُهُ " . وحكى شيخُنا – رَحِمهُ الله – أنَّ أبا عثمان قال : " قلتُ لأبي الحسَن كيفَ قُلتَ : مَرَرْتُ بنِسْوَةٍ أرْبَعٍ فصَرَفتَ معَ وجودِ الصِّفةِ ووَزنَ الفِعْلِ ؟ فقال : لأنَّ أصلَهُ الاسميةُ فكذلكَ لا تصرفُ أحمر اسم رَجُلٍ إذا نَكَّرْتَهُ لأنَّ أصلَهُ الوصفية، واعتَبِرْ حُكمَ الأصْلِ في مَنعِ الصَّرفِ معَ زوالِ أحَدِ السَّببين كما اعْتَبَرتَهُ في أربعٍ فلمْ تَمْنَع الصَّرفَ معَ وجودِ سببَين فلمْ يأتِ بمُقْنِعٍ فَاعْرِفْهُ " فإنَّ قولَ صاحبِ الكِتابِ متينٌ،وقولُ أبي الحَسَنِ واضحٌ، ومَا اعترضَ به أبو عثمان رائق"(٣٣٦).

*****

اختلف النحاة في صَرْفِ (أحْمَر) إذا سُمِّيَ بهِ ثمَّ نُكِّر على أربعةِ مذاهب(٣٣٧)، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- **المذهب الأوَّل** : **مَنْعُ الصَّرْف** .

وعليه جمعٌ مِن النحاة . منهم : الخليلُ (٣٣٨)، وسيبويه (٣٣٩)، والمازني (٣٤٠)، والزَّجَّاجُ (٣٤١)، والسيوطي (٣٤٢) ، والأشموني (٣٤٣) .

---

(٣٣٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ٩٧٩ ، ٩٨٠ . بتصرف .

(٣٣٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك،٣ / ١٢٢٣ ، ١٢٢٤، شرح الأشموني على الألفية٣/١٧٠، شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي،٣/ ٤٦١،٤٦٢ ، همع الهوامع ،١/ ١٢٩، حاشية الصبان على الأشموني،٣/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٣٣٨) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٧ ، شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، ٣ / ٤٦١ .

(٣٣٩) انظر : الكتاب ،٣/ ١٩٨، إيضاح شواهد الإيضاح،١/ ٣٦٣ ، المسائل المنثورة ، ٢١٧، الخصائص ،٣/ ٢٧٤.

(٣٤٠) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ٣/ ٤٦١، شرح كتاب سيبويه لابن خروف ٢٩٥ .

(٣٤١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٨ .

(٣٤٢) انظر : همع الهوامع ، ١ / ١٢٩ .

(٣٤٣) انظر : شرح الأشموني على الألفية ، ٣ / ١٧٠ .

وحُجَّتهم : أنَّه يعودُ إلى أصلِه وهو الوصف . (٣٤٤)

يقول سيبويه :

"فإنْ قلتَ: فما بالكَ تصرفُ يزيد في النكرة،وإنما منعك مِنْ صَرْف أحمرَ في النكرة وهو اسم أنه ضارعَ الفعلَ؟ فأحمر إذا كانَ صِفةً بمنزلة الفعل قبل أنْ يكونَ اسماً، فإذا كان اسماً ثمَّ جعلتَه نكرةً فإنما صيَّرته إلى حَاله إذْ كانَ صِفةً"(٣٤٥).

- **المذهب الثاني** : الصَّرْفُ . وعليه المبرِّد (٣٤٦)، والأخفش في أحد قوليه(٣٤٧)؛ لأنه لمَّا سُمِّيَ به زالَ عنه الوصفُ ، وإذا نُكِّرَ بَقِيَ وزْنُ الفعلِ وحده فوَجَبَ أنْ ينصرفَ(٣٤٨) .

يقول الزجاج: "وزعمَ الأخفش وجماعة مِن البصريين والكوفيين أنَّ الصِّفةَ إذا سمَّيتَ بها رجلاً نحو(أحمرَ)لمْ ينصرَف في المعرفة وانصرَفَ في النَّكرة"(٣٤٩).

- **المذهب الثالث** : إنْ سُمِّيَ بأحمرَ رَجلٌ أحمرٌ لمْ ينصرف بعدَ التنكير، وإنْ سُمِّيَ به أسْوَدٌ أو نحوه انصرَفَ.وعليه الفرَّاء(٣٥٠)، وابن الأنباري(٣٥١).

يقول أبو حيان : " وفصَّل الفرَّاء ، وتبعه ابن الأنباري فقال : إنْ سُمِّيَ رَجُلٌ أحْمَرٌ بأحْمَرَ لمْ يُجْرَ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وإنْ سُمِّيَ به أسْوَدٌ أو أبْيَضٌ بأحْمَرَ لمْ يُجْرَ في المعرفةِ وأُجْرِيَ في النكرةِ " .(٣٥٢)

- **المذهب الرابع**:أنه يجوزُ صَرفُه وتركُ صَرْفِه.وعليه أبوعلي الفارسي(٣٥٣).

---

(٣٤٤) انظر : أسرار العربية ، ٢٢٤ .
(٣٤٥) انظر : الكتاب ، ٣ / ١٩٨ .
(٣٤٦) انظر : المقتضب ، ٣ / ٣١٢ ، ارتشاف الضرب ، ٢ / ٨٨٨ ، شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، ٣ / ٤٦١ .
(٣٤٧) انظر : همع الهوامع ١ / ١٢٩ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٤٦١ ، التعليقة على كتاب سيبويه ٣ / ١٦ ، المسائل المنثورة ٢١٧ .
يقول ابن الناظم : " ذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرف نحو (أحْمَرَ) بعد التنكير ، ورجع عنه في كتابه الأوسط ". شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٤٦٩ .
(٣٤٨) انظر : أسرار العربية ، ٢٢٤ .
(٣٤٩) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٧ .
(٣٥٠) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ، ٣ / ٣٩٩ ، همع الهوامع ، ١ / ١٢٩ .
(٣٥١) انظر: أسرار العربية ٣١١، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨٨، همع الهوامع ١/ ١٢٩ .
(٣٥٢) انظر : ارتشاف الضرب ، ٢ / ٨٨٨ .

فالصَّرفُ نظراً إلى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير ، وتركُه نظراً إلى شبه الوصفية ووزنِ الفعل .(٣٥٤)

وبعد هذا العرض المجمل يمكنني القول : إنَّ الجرجاني في هذه المسألة لَمْ يُصَرِّح برأي شيخِه فيها ، ولَعَلَّ أبا الحُسَين بمَا حكاهُ عن أبي عثمان المازني في اعتراضه مَذْهَبَ أستاذِه الأخفش(٣٥٥)، كَما هو بَادٍ لي يكونُ مُقِرّاً لمَا ذَهَبَ إليه أصحابُ المَذْهب الأوَّل ؛ إذ ذَهَبوا إلى مَنْع صَرْف (أَحْمَرَ) إذا سُمِّيَ بهِ ثمَّ نُكِّر. وذَكرَ فَخرُ الدِّين الرَّازي أنَّ الجمهور يقولون في تقرير مَذْهَبِ سِيبويه على مَا يُحْكَى بَينَ أبي عثمان المازني مَعَ الأخفش . (٣٥٦)

وهو مَا يَراهُ البحثُ ويُرَجِّحُهُ بالقياس والسَّماع .

أمَّا القياسُ : فنصَّ عليه الزَّجَّاجُ بقوله : " يلزمُكُم ألَّا تصْرفوا مثل (حَاتِم)، وهو مُنصرفٌ باتِّفاق ؛ لأنَّه اجتمعَ فيه الصِّفةُ والعلميَّةُ . وأُجيبَ بأنَّ مثلَ (أحمر) الصِّفةَ أصْلِيَّةٌ فيه ، فلمَّا جاءت العلمية ذهبت الصِّفةُ ؛ لأنَّهما لا يجتمعان، ثمَّ لمَّا نُكِّرَ رجعت إليه الصِّفةُ ، ووافقت عِلَّةً أخرى ، وهي وزنُ الفِعْلِ فلمْ ينصرف ، وأمَّا (حاتم وبابه) فإنَّه لمَّا دخلت عليه العلميةُ ذهبت الصِّفةُ ، فبقيَ على عِلَّةٍ واحدةٍ في التَّعريف والتَّنكير ، فلو نُكِّرَ لمْ تَكنْ له إلَّا الصِّفة لا غير ، فلَزِمَ ألَّا يُحْتَجَّ به ". (٣٥٧)

أمَّا السَّماع : فنَصَّ عليه الرَّضي الاستراباذي بقوله: "وقال الأخفش في كتاب الأوسط: إنَّ خِلافَه في نَحْو (أحمر) إنَّمَا هو في مُقتضَى القياس، وأمَّا السَّمَاعُ فهو على مَنْع الصَّرف"(٣٥٨). والله – تعالى– أعلم بالصَّواب .

---

(٣٥٣) انظر : المسائل المنثورة ، ٢١٨ ، المسائل الحلبيات ، ٢٨٥ ، حاشية الصبان على الأشموني ، ٣ / ٣٩٩ ، همع الهوامع ، ١ / ١٢٩ ، ارتشاف الضرب ، ٢ / ٨٨٨ .

(٣٥٤) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ، ٣ / ٣٩٩ .

(٣٥٥) انظر : المدارس النحوية ، ١١٧ .

(٣٥٦) انظر : تفسير الفخر الرازي ، ١ / ٦٠ .

(٣٥٧) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، هامش ص ٧ ، ٨ .

(٣٥٨) انظر: شرح الرضي على الكافية،١/١٧٧، شرح شافية ابن الحاجب، ٢/ ١٧٠، ما ينصرف وما لا ينصرف،١٧٧.

المسألة الثالثة عشرة : الخلاف في منع (سَراويل) مِن الصَّرفِ .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" قالَ الشَّيخُ أبو علي :

" ولَو سَمَّيْتَ رَجُلاً بسَراويلَ لَمْ تَصْرِفْهُ، والقياسُ عندي أنْ لا يُصْرَفُ في النَّكرةِ أيضاً قبلَ التَّسْمِيَةِ بهَا " .

قال الشيخُ الإمامُ أبو بكر: " اعلمْ أنَّكَ إذا سَمَّيتَ رجلاً بسراويلَ لمْ تصْرِفْهُ ؛ لأنَّهُ اسمٌ مؤنثٌ على أكثر مِن ثلاثةِ أحرف، فحُكمُهُ حُكمُ(عَناق) إذا سمَّيتَ به رجُلاً ؛ لأنَّ الزَّائدَ على الثلاثة يُعاقِبُ تاءَ التَّأنيثِ في التَّصغير، فلا تقولُ سُرَيِّيلَة وعُنَيقة، وإذا كانَ كذلكَ كانَ قد اجتَمَعَ في سَرَاويلَ اسمُ رَجُل التَّعريفُ والتَّأنيثُ . وأمَّا قولُ الشَّيخِ أبي علي : " والقياسُ عندي أنْ لا يُصْرَفُ في النَّكرةِ أيضاً قبلَ التَّسْمِيَةِ بهَا " فقد حَكَى شيخُنا– رحِمَهُ اللهُ– أنه كانَ يقولُ: قد اجتَمَعَ فيهِ العُجْمَةُ والتأنيثُ والطُّولُ، فيجوز أن يَجْرِيَ جميعُ ذلك مجرَى سَبَبَين ، ولمْ يكنْ يراهُ بذلكَ المتين،..... وكانَ شيخُنا – رحِمَهُ اللهُ – يقولُ : إنْ كانَ صَحَّ أنَّهُ مُنِعَ الصَّرْفَ فلأجلِ أنَّهُ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ مِنْ قولِهِ : عَلَيْهِ مِن اللؤمِ سِرْوَالةٌ(٣٥٩)"(٣٦٠).

*****

---

(٣٥٩) صدر بيت من (المتقارب) تمامه :

عليه من اللُّؤْمِ سِرْوالةٌ * فليس يَرِقُّ لمُسْتَعْطِفِ**

ولم ينسبه أحد لقائله – فيما اطلعت عليه من مراجع – وقيل: مصنوع، وقيل : قائله مجهول، وورد في : شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٥٠١ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٢٠١ ، المقتضب ٣ / ٣٤٦ ، شرح الأشموني على الألفية ٣ / ١٤٩ ، شرح المفصل ١ / ٦٥ ، لسان العرب (س ر ل) .

الشاهد في قوله (سِرْوَالَةٌ) : حيث وردت لغة في (سراويل) ؛ لأنها بمعناه ، وقد احتج به مَنْ قالَ : إنَّ (سَرَاويلَ) جَمْعُ سِرْوَالَة ، وإنَّ (سَرَاويلَ) مُنِعَ مِن الصَّرْفِ لِكَوْنِهِ جَمْعَاً.

(٣٦٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ . بتصرف .

اختلف النحاة في صَرْفِ (سَرَاويلَ) على عِدَّةِ مَذَاهب (٣٦١) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- **المذهبُ الأوَّلُ : المنعُ مِن الصَّرف ؛ لأنَّهُ اسمٌ مفردٌ أعجَمِيٌّ مَعَرَّب (٣٦٢)، حُمِلَ على نظيره من أوزانِ العربيةِ الممنوعةِ مِن الصَّرفِ في المعرفة والنَّكرة . نحو: دنانير، قناطير، دَهَاليز . (٣٦٣)**

وعليه جَمعٌ مِن النحاة مِنْهُم: سيبويه (٣٦٤) ، والمُبَرِّد (٣٦٥) ، والزَّجَّاج (٣٦٦) ، وأبو علي الفارسي (٣٦٧)، وابن مالك (٣٦٨) ، والأشموني (٣٦٩) ، والسيوطي (٣٧٠) .

يقول ابن مالك :

ولسراويلَ بهذا الجمع ∴ شَبَهٌ اقتضى عُمُومَ المَنْعِ (٣٧١)

---

(٣٦١) انظر: اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٠٠ – ١٢٠٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩، همع الهوامع ١/ ٩٤ – ٩٦، اللباب في علل البناء والإعراب ، ١ / ٥٠٤ ، شرح الرضي على الكافية ، ١ / ١٤٥ – ١٥٢ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ٢ / ٧٠٧ .

(٣٦٢) يقول الزَّجَّاج :

" فأمَّا (سراويل) فاسمٌ أعجميٌّ أشبَهَ مِن كلامِ العربِ مالا ينصرِف ، وإنَّما هي بالفارسية (شَرْوَالْ) فبنتها العربُ على مَا لا ينصرِفُ مِنْ كلامها ، فإذا صَغَّرتها صرفتها إلَّا أنْ تكون اسم رجل "ما ينصرف وما لا ينصرف،٤٦ .

(٣٦٣) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٤٦ ، المقتضب ، ٣ / ٣٢٦ ، شرح التصريح على التوضيح ، ٢ / ٣٢٠ .

(٣٦٤) انظر : الكتاب ، ٣ / ٢٢٩ .

(٣٦٥) انظر : المقتضب ، ٣ / ٣٢٦ .

(٣٦٦) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٤٦ .

(٣٦٧) انظر : الإيضاح ، ٢٣٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح ، ١ / ٢١٤ .

(٣٦٨) انظر : شرح الكافية الشافية،٣ / ١٥٠٠، شرح ابن عقيل،٣/ ٣٢٨، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ،٣٤٤/٢.

(٣٦٩) انظر : شرح الأشموني على الألفية ، ٣ / ١٤٩ .

(٣٧٠) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٩٤ .

(٣٧١) انظر : شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٤٥٧ .

•المذهبُ الثاني : المنعُ مِن الصَّرف ؛ لأنَّهُ اسمٌ عربيٌّ ، وجمعُ (سِرْوَالة) في التقدير، ثم أُطْلِق اسْمُ جنسٍ على هذه الآلةِ المفردة ، ولَا ينْصَرف معرفَة ولَا نكرَة . (٣٧٢)

وقد سَبَقَ إلى ذلك شيخُنَا أبو الحُسين ، ووافقه فيه الزمخشري(٣٧٣)، والشيخ خالد الأزهري(٣٧٤)، وقد نَسَبَ بعضُ النحاةِ هذا المَذهبَ لِلعرب(٣٧٥)، واستدلَّ أصحابُ هذا المَذْهب بالسَّماع من جهتين : (٣٧٦)

الأوَّلى : قول الشَّاعر :

عَليـــــهِ مِـــــن اللُّـــــؤْمِ سِـــــرْوالةٌ ∴ فلـــــــيس يَـــــــرِقُّ لِمُسْـــــــتَعْطِفِ

والثَّانية : مَا ذَكَره الأخفش مِن سَماعِه عنْ العرب (سِروالة) .

يقول ابنُ الحاجب : " وقال أبو الحَسَن : إنَّ مِن العربِ مَنْ يَصرفُ سَرَاويلَ لكونِهِ مُفرداً ". (٣٧٧)

وأنكرَ ابنُ مالك ذلكَ عليه (٣٧٨) ، ورُدَّ على ابنِ مالك بأنَّ ابنَ الحاجبِ ناقِلٌ، ومَنْ نَقلَ حُجَّةٌ على مَنْ لَمْ يَنْقِلْ . (٣٧٩)

وهُمْ يَصْرفوه – أعني : سَرَاويل – في النَّكرة ، ويمنعوه في المعرفة(٣٨٠)، ونَسَبَ بعضُهم إلى سيبويه أنَّهُ يقول بانصِرافِهِ أيضاً ، وهو

---

(٣٧٢) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ، ١ / ٥٠٤ .
(٣٧٣) انظر : شرح المفصل ، ١ / ٦٤ .
(٣٧٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح ،٢ / ٣٢١ .
(٣٧٥) انظر : المقتضب ، ٣ / ٣٤٥ ، شرح الكافية الشافية ،٣ / ١٥٠١، شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٣٢١، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، حاشية الصبان على الأشموني ، ٣ / ٣٦٤ .
(٣٧٦) انظر : ارتشاف الضرب ، ١ /٨٥٥ ، المقتضب ، ٣ / ٣٤٥ ، وانظر : موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية ، رسالة دكتوراه ، للباحثة : سميحة بنت صلاح اللهيبي الحربي ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م ، ص ١٥٧ .
(٣٧٧) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ١ / ١٥١ .
(٣٧٨) انظر : شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٥٠٠ .
(٣٧٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح٢/ ٣٢١، حاشية الصبان على الأشموني٣/٣٦٣ .
(٣٨٠) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٨٥٥، همع الهوامع ٣/ ٩٦، المقتضب ، ٣ / ٣٤٥ .

غلطٌ(٣٨١) . ورُدَّ هذا المَذهبُ بأنَّ (سِرْوالة) لمْ يُسمعْ (٣٨٢) ، بَلْ إنه لغةٌ في (سَرَاويل) ؛ لأنها بمعناه ، وليسَ جَمْعاً (٣٨٣) ، وأمَّا البيت فشاذٌّ ، ولا حُجَّة فيه . (٣٨٤)

- **المذهبُ الثَّالثُ** : المنْعُ مِن الصَّرفِ للعُجمةِ والتَّأنيثِ والطُّولِ .

حَكاهُ الشيخُ أبو الحسين عن شَيْخِهِ أبي علي الفارسي (٣٨٥) . وهو مَردودٌ بوجهين :

أوَّلاً : أنَّ العُجمةُ إمَّا أنْ تكونَ شخصيَّة أو جنسيَّة، والعُجمةُ في(سراويلَ) هنا جنسِيَّة؛لأنَّه نُقِلَ من الأعجميَّة إلى العربية، كديباج،ولجام،وغيرها من الألفاظ، فلمَّا نُقلت نكرات إلى العربية أشبَهَت مَا هوَ مُنصَرف، مِن كلامِهم، فَصُرِفَ عنـــدَ جمهورِ النحاة،فالعُجمةُ الجنسِيَّةُ عِنْدهم لا تأثير لَهَا.ذَكَرهُ الرَّضي(٣٨٦) .

ثانياً : يُمْنَعُ العَلَمُ من الصَّرفِ في سبعَةِ مواضع ، منها : أنْ يكونَ علماً مؤنثاً ، سواءٌ أكان مؤنثاً بالتاء كفاطِمة ، أم مؤنثاً معنويَّاً كسُعَاد ، أو يكون عَلَماً أَعْجَمِيَّاً زائداً على ثلاثةِ أحْرف كإبراهيم (٣٨٧) و(سَراويل) ليست عَلَماً .

- المذهبُ الرَّابعُ : الصَّرفِ وعَدَمُه ، وهو الأكثر .

وعليه ابن الحاجب (٣٨٨) ، حيث قال : " وسَرَاويل إذا لمْ تُصْرف، وهو الأكثرُ، فقد قيلَ : أعجميٌّ حُملَ على مُوَازنِهِ، وقيلَ : عربيٌّ جمعُ سِرْوالة تقديراً ، وإذا صُرِفَ فلا إشكَال" (٣٨٩).

---

(٣٨١) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ١ / ١٥١ .
(٣٨٢) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٠١، شرح الأشموني على الألفيـــة ١٤٩/٣ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ٧٠٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ٤٦١ .
(٣٨٣) انظر : شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٥٠١ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٠٢ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ٢ / ٧٠٧ .
(٣٨٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٣/ ١٤٩ ، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٠، اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٧٥٧ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٧٠٧ .
(٣٨٥) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١٠٠٤ .
(٣٨٦) انظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٢ / ٨٩٦ ، وانظر: موقف الرضي فـــي شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية ،١٥٧ .
(٣٨٧) انظر : جامع الدروس العربية ، ٢ / ٢١٢ ، ٢١٢ .
(٣٨٨) انظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ٢ / ٧٠٧ .

وتبعَه الرَّضي فيما ذَهَبَ إليهِ . (٣٩٠)

وبعد هذا العرض المُجْمل أقول :

بدا واضِحاً جَلِيَّاً أنَّ أبا الحسين الفارسي مُخَالِفٌ لشيخِه أبي علي في تعليلِ المنعِ لصرْفِ (سَرَاويل) ؛ إذ منعه شَيخُهُ أبو علي مِن الصَّرفِ للعُجمَةِ والتَّأنيثِ والطُّول، ومنعهُ أبو الحسين ؛ لأنَّهُ اسمٌ عربيٌّ ، وجمعُ (سِرْوَالة) موافقاً مَا ذهبَ إليه أصحابُ المَذْهب الثَّاني . وكِلا الرأيين مردودٌ في مَوْضِعِه .

ويرى البحثُ أنَّ (سَرَاويل) اسمٌ أعجميٌّ معرَّبٌ كما ذَكرَ عُلماءُ اللغةِ(٣٩١).

وأنَّه غيرُ مصروفٍ ؛ لمُوازنتِه منتهى الجموع كما يرى سيبويه وأصحابُ المذهب الأوَّل .

ولَيسَ اسماً عربياً ، ولا جَمْعاً لـــ(سِرْوَالة) سُمِّيَ به المُفرد كما ذهبَ إليه أبو الحسين الفارسي وأصحابُ المذهبِ الثاني ؛ لأنه لمْ يُسمَعْ .

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

---

(٣٨٩) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ١ / ١٤٥ .

(٣٩٠) السابق : ١ / ١٤٥ .

(٣٩١) انظر : العين (س ر ل) ، القاموس المحيط ، (س ر ل) .

المسألة الرابعة عشرة : (لنْ) بيْنَ البَساطةِ والتَّركيب .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" ذهبَ الخليلُ إلى أنَّ أصلَ (لَنْ) (لَا أنْ) فحُذِفَ الهمزةُ وسقطَ الألفُ لالتقائهِ مع النُّون السَّاكنة ، وصاحبُ الكِتاب لا يرى ذلك ، ويجعلهُ حرفاً على انفِرادِه ، وضَعَّفهُ بأنَّهمْ يقولن : أمَّا زيدٌ فلَنْ أضْربَ ، فيُقدِّمون ما انتصبَ بالفعلِ الواقعِ بعد (لَنْ) عليه ، ولو كان الأصلُ فيه (أنْ) لمْ يَجُزْ ذلك .

ألا ترى أنَّهم لا يقولون : زيداً أنْ أضْربَ خَيْرٌ لكَ ، تريدُ : أنْ تَضْربَ زيداً خيرٌ لكَ . [لأنَّ تضربُ مِنْ صِلةِ أنْ ، وما في الصِّلةِ لا يصحُّ أنْ يعملَ فيما قبلَ الموصول]. وقال أبو عثمان :

أنَّ ذلكَ لا يُلزمُ الخليلَ، لأجل أنَّ الحروفَ تتغيرُ أحكامُهَا ومعانيها بالتَّركيب، ألا ترى أنَّ (لو) معناهُ امْتِناعِ الشيءِ لامتِناعِ غيرِه، كقولك: لَو جِئتَني أُعطيكَ، تريدُ أنَّ الإعطاءَ امتنعَ لامتناعِ المجيءِ ، ولا يقعُ بعده الاسمُ ، لا تقولُ : لَو زيدٌ خارجٌ أعطَيتُكَ ، فإذا رُكِّبَ مع (لَا) صارَ معناهُ امتِناعُ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ ، كقولك : لولا زيدٌ لكانَ كذا وكذا، ووقع بعده المبتدأُ فقد تغيَّر الحُكمُ والمعنى، فكذلكَ يجوزُ أنْ يكونَ أصلُ (لَنْ) (لَا أنْ) ، ثمَّ أنَّ الحُكمَ تغيَّرَ بتركيب (لا) معه ، فجازَ أنْ تقولَ : أمَّا زيداً فلَنْ أضربَ ، فتَقدَّمَ مَا انتَصَبَ بالفعلِ الواقعِ بعدَ (لَنْ) عليه ، وإنْ كانَ لا يجوزُ ذلكَ في (أنْ) نحو مَا ذَكَرَ مِن قولِهِ : زيداً أنْ تَضْربَ خيرٌ لَكَ . هذا هو بيانُ مَا حكاهُ شيخُنا رحِمهُ اللهُ عن أبي عثمان ، وذّهبَ بعضُ أصحابِنا عنْ قولِ أبي عثمان " . (٣٩٢)

*****

(٣٩٢) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١٠٥٠ . بتصرف .

(لَنْ) حرفُ نَــفْي، يَــنْصِبُ الفعلَ المضارعَ، ويُخلِّصُه للاستقبال (٣٩٣)، واختلفَ النُّحاةُ في أصلِها بينَ التَّركيبِ والأصالةِ على ثلاثةِ أقوال (٣٩٤) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- القولُ الأوَّل : أنَّها مركَّبة مِن كلمتين ؛ وأصلُها (لا) النَّافيــة ، و (أنْ) النّاصبة.

ثمَّ حُذفت الهمزة ؛ لكثرةِ الاستعمال، كما حُذِفت في قولِهم : " وَيْلُمِّهِ " وَالْأَصْلُ " وَيْل أُمِّه " فبقيت النون ساكنةً ، وقبلها ألفٌ، فحُذِفت الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين (٣٩٥) . وهو قولُ الخليلِ (٣٩٦)، والكِسائي(٣٩٧).

يقول سيبويه :

" فأمَّا الخليلُ فزعمَ أنَّها – يقصد : لَنْ – (لَا) (أَنْ) ، ولكنَّهم حذفوا لكثرتِهِ في كلامِهم كمَا قالوا:

" وَيْلُمِّهِ " يريدون (وَي) (لأُمِّهِ)، وكما قالوا : " يَوْمَئذٍ "، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا "هلا " بمنزلةِ حرفٍ واحد، فإنَّما هي (هل) و(لا)"(٣٩٨).

والحاملُ لهما على ذلك : قربُهَا فِي اللَّفْظِ مِنْ (لَا أَنْ) وَوُجُود معنى (لَا) و(أَنْ) فِيهَا وهُوَ النَّفْي والتَّخْليصُ للاستقبال . (٣٩٩)

---

(٣٩٣) انظر : الجنى الداني ، ٢٧٠ ، حروف المعاني والصفات ، ٨ ، رصف المباني ، ١٨٥ ، شرح قطر الندى ، ٥٨ ، الأصول في النحو ، ٢ / ١٤٧ ، شرح التسهيل ، ٤ / ١٤ ، اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٢١ .

(٣٩٤) انظر : عِلل النحو ، ١٩٢ ، همع الهوامــع ، ٢ / ٣٦٥ ، أســرار العربيــة ، ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٤٣ ، شرح التسهيل ، ٤ / ١٤ ، ١٥ ، الجنى الداني ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٢٩ ، معاني الحروف ، ١٠٠ .

(٣٩٥) انظر : شرح التسهيل ، ٤ / ١٤ ، همع الهوامع ، ٢ / ٣٦٥ .

(٣٩٦) انظر : العين ، ٨ / ٣٥٠ ، الكتاب ، ٣ / ٥ ، ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٤٣ ، همــع الهوامع ، ٢ / ٣٦٥ ، الأصول في النحو ، ٢ / ١٤٧ ، أسرار العربيــة ، ٢٣٣ ، معــاني الحروف ، ١٠٠ .

(٣٩٧) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٤٣ ، همع الهوامع ، ٢ / ٣٦٥ .

(٣٩٨) انظر : الكتاب ، ٣ / ٥ .

(٣٩٩) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٣٦٥ .

ورُدَّ القولُ بالتَّركيب بأوجهٍ مِنها : (٤٠٠)

١) أنَّ البَساطةَ أصلٌ ، والتَّركيبَ فرعٌ ، فلا يُدَّعى إلا بدليلٍ قاطع ، ولا دليل على ذلك .

٢) أنَّ (لَنْ) مع الفِعلِ والفاعلِ كلامٌ تام ، فلو كانَ أصلُها (لا أنْ) لكان الكلامُ تاماً بالمُفرد ، وهو مُحال .

٣) أنَّها لو كانَ أصلُها (لَا أنْ) لمْ يَجزْ تقديمُ معمولِ معمولِها عليها، وهو جائزٌ في نحو قولك: زيداً لَنْ أَضْرِبَ. وجوازُ ذلك وأمثاله دليلٌ على عدم التركيب.

٤) أنَّها لو كانت مركبة مِن (لَا أنْ) لكانت (لا) داخلة على مصدر مُقدَّر مِن (أنْ والفِعل) ، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لَنْ يقومَ زَيْدٌ : لا قيامَ زيد ، فتدخلُ (لا) على المعرفة مِن غير تكرير ، ولابدَّ لها إذا دخلتْ على المعارفِ أو ما في تقديرِها مِن التَّكرير ، مع أنَّ المبتدأ لا يكونُ له خبر ، والمبتدأ لابدَّ له مِن خبر ، ولمْ يُسْمعْ هُنا ولا في الكلامِ ما ينوبُ مَنابَهُ ، كخبرِ مبتدأ (لولا) عِندَ بعضِهم ، فبطَلَ القولُ بالتَّركيب .

واحتجَّ أصحابُ الخليل بأنْ قالوا: إنَّ الشيءَ قد يحدثُ له، مع التَّركيب، حُكْمٌ لَمْ يَكُنْ قبلَ ذلك، ألا ترى أنَّ (لَو)حرفُ امتِناعٍ لامْتِناع، وتَليها الأفعالُ، فإذا رُكِّبتْ مع(لا) صارت حرفَ امتِناعٍ لوجوب ووَلِيَتْها الأسماءُ . (٤٠١)

- القولُ الثَّاني : أنَّ أصلَها (لَا النافيةَ) أُبْدِلَ مِنْ ألفِها نون .

وعليه الفرَّاء (٤٠٢) ، والحاملُ له على ذلك : اتِّفاقهمَا فِي النَّفْي وَنفي المستقبل ، وجعل (لَا) أصلاً ؛ لِأَنَّهَا أقعدُ في النَّفْي مِنْ (لَنْ) ؛ لأَن (لَنْ) لَا تَنْفِي إِلَّا الْمُضَارع . (٤٠٣)

---

(٤٠٠) انظر : الجنى الداني ، ٢٧١ ، رصف المباني ، ٢٨٦ ، شرح التسهيل ، ٤ / ١٥ ، علل النحو ، ١٩٢ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٢٩ ، مغني اللبيب ، ٣٧٤ .

(٤٠١) انظر : رصف المباني ، ٢٨٦ ، معاني الحروف ، ١٠٠ ، الجنى الداني ، ٢٧١ .

(٤٠٢) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٤٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٢٩ ، رصف المباني ، ١٨٥ .

(٤٠٣) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٣٦٥ .

ورُدَّ قولُه بعدة أوجهٍ منها : (٤٠٤)

١) أنهُ دعوى لا دليلَ عليها، ولأنَّ (لا) لَمْ توجد ناصِبةً في موضع ، و(لَنْ) لَمْ توجد غيرَ ناصبةٍ في موضعٍ مِن المواضع ، فكيف تُقاسُ(لَنْ) على (لَا) مع تناقض عملِهما ، وعدمِ عملِ (لَا) ؟.

٢) أنَّهُ إبدالُ الثَّقيلِ مِن الخفيفِ ؛ لأنَّ النون مقطعٌ ، والألفُ صوتٌ ، والصوتُ أخفُّ مِن المقطع .

وإذا أُبْدِلت النونُ مِن الألفِ خرجَ مِنْ خِفَّةٍ إلى ثِقل، وإذا أُبْدِلت الألفُ مِن النون خرجَ مِن الثِّقل إلى الخِفَّة ، فلا ينبغي أنْ يُقاسَ أحدُ الموضعين على الآخر، معَ أنَّ ذلكَ البدلُ مُختصٌّ بالوقفِ، و(لَنْ) مُستعملةٌ في الوصلِ والوقفِ ، فلا مُنافرةَ بينهُما ، ولا عِلَّةَ جامعة . فبطلَ القِياس .

- القولُ الثَّالث : أنَّها بسيطة ، غيرُ مُركَّبَة .

وعليه سيبويه (٤٠٥) ، والجمهور (٤٠٦) ، والمُبرِّد (٤٠٧)، والسِّيرافي (٤٠٨) ، والجرجاني (٤٠٩)، وابن يعيش (٤١٠)، والمالقي (٤١١) ، وابن الصَّائغ (٤١٢) ، والمرادي (٤١٣) ، وابن هشام (٤١٤) ، والسيوطي(٤١٥) .

وبعد هذا العرض المُجْمل يتبيَّنُ لي :

---

(٤٠٤) انظر : الجنى الداني ، ٢٧٢ ، رصف المباني ، ٢٨٧ .
(٤٠٥) انظر : الكتاب ، ٣ / ٥ ، ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٤٣ .
(٤٠٦) انظر : الجنى الداني ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٢٩، ارتشاف الضرب ،٤ / ١٦٤٣، همع الهوامع ، ٢ / ٣٦٥ .
(٤٠٧) انظر : المقتضب ، ٢ / ٨ .
(٤٠٨) انظر : شرح التسهيل ، ٤ / ١٥ .
(٤٠٩) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١٠٥١ .
(٤١٠) انظر : شرح المفصل ، ٨ / ١١٢ .
(٤١١) انظر : رصف المباني ، ٢٨٦ .
(٤١٢) انظر : اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٢١ .
(٤١٣) انظر : الجنى الداني ، ٢٧١ .
(٤١٤) انظر : مغني اللبيب ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ .
(٤١٥) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٣٦٤ .

أنَّ الجرجاني لمْ يُصَرِّح في هذه المسألة برأي شيخِهِ فيها، ولَعَلَّ أصْلَ (لَنْ) عِنْدَ أبي الحسين الفارسي كَما هو بَادٍ لِي هو: التَّركيبُ مِنْ (لَا أنْ) .

يدُلَّ على ذلكَ بيانُ مَا حكاه عَنْ أبي عثمان المازني في مُوافَقَةِ مذْهبِ الخليل، ومعارضةِ مذَهبِ سيبويه ؛ إذ ذهبَ الخليلُ إلى أنَّها مِركَّبةٌ مِن كلمتين ؛ وأصلُها (لا) النَّافية، و(أنْ) النّاصبة ، وذهب سيبويه إلى أنَّها بسيطةٌ غيرُ مُركَّبة .

ويرى البحثُ أنَّ عَدمَ ذِهابِ أبي الحسين الفارسي عَنْ قولِ أبي عثمان المازني فيهِ مُوافقةٌ لما ذَهَبَ إليه مِن القَول بتركيب (لَنْ) .

يقولُ الجرجاني في نِهاية حَديثِهِ عَنْ أصلِ (لَنْ) : " هذا هو بيانُ مَا حكاهُ شيخُنا رحِمهُ اللهُ عن أبي عثمان ، وذَهبَ بعضُ أصحابِنا عنْ قولِ أبي عثمان"(٤١٦)

كما يرى البحث أنَّ قولَ سيبويه ومَنْ تَبعَهُ هو الرَّاجحُ ؛ لأنَّ التَّركيبَ فرعٌ عَن البَساطةِ ، ودعوى التَّركيبِ لا دليلَ عليها . (٤١٧)

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

(٤١٦) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١٠٥٠ .
(٤١٧) انظر : الجنى الداني ، ٢٧١ ، رصف المباني ، ٢٨٦ .

المسألة الخامسة عشرة : نصبُ المضارعِ بعدَ (حتّى) .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" قال الشيخُ أبو علي : " ومِمَّا انتَصبَ الفعلُ بعدهُ (حتَّى) ، وذلك قولُك : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا . فالفعلُ بعدَ (حَتَّى) ينتصِبُ بإضمار (أنْ) ، و(حَتَّى) هذهِ الجارةُ الاسمَ في نحو قوله – تعالى– ﴿ سَلامٌ هيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ (٤١٨) .....، وإذا أثبتَ أنَّها الجارّةُ للاسم لمْ تعملْ في الفعل [شيئاً] ، فإذا لمْ تعملْ والنَّصْبُ يَقتَضِي عامِلاً لهُ ، ثَبَتَ أنَّهُ بإضمار (أنْ) ، إذ المعنى : سِرْتُ إلى دُخولِهَا . فـ(أنْ) المُضمرة بعد (حَتَّى) والفِعلُ والفاعلُ جميعاً في موضعِ جرٍّ بـ(حَتَّى) .

قال الشيخُ الإمام أبو بكر :

" اعْلَمْ أنَّ (حَتَّى) حرفُ جرٍّ بمنزلةِ (إلى) كقوله – عزَّ وجلَّ – ﴿ سَلامٌ هيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾ ، وقولهم : " ضَرَبْتُ القومَ حتَّى زيدٍ " ، فإذا كان حرفَ جرٍّ وصَادفَتْ الفِعلَ بعدها منصوباً وجبَ تقديرُ (أنْ) . نحو : سِرْتُ حَتَّى أنْ أَدْخُلَهَا ، لاسيَّما إذا أدَّى معنى قولِكَ : سِرْتُ إلى دُخولِهَا ، ولا يجوزُ النَّصْبُ بغيرِ إضمار(أنْ) ؛ لأجلِ أنَّ (حَتَّى) إذا كانَ حرفَ جرٍّ اقتَضَى الاسمَ، إذ الجارُّ لا يدخلُ على الفِعلِ ، و(أنْ) وما بعدَها تكونُ بمنزلةِ الاسمِ ..... ويَقطعُ بأنَّ الأمْرَ على مَا ذَكَرْنا مِن النَّصْبِ بإضمار (أنْ) مَا أنْشَدَهُ شيخُنَا رحِمَهُ اللهُ عن أبي الفضلِ الرِّياشي مِن قولِ الشَّاعر :

دَاوَيْتُ غَبْنَ أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ ∴ حَتَّى المَصِيفِ وتَغْلُوَ القِعْدَانُ(٤١٩)

فالمَصِيفُ : مجرورٌ بـ(حَتَّى) ، و قوله : (تَغْلُوَ) ، معطوفٌ عليه . ومعلومٌ أنَّ النَّصْبَ في ذا لا يحتملُ إلا إضمار (أنْ) ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ : حَتَّى المَصيفِ وغَلاءِ القِعْدَان . ولو كان (حَتَّى) في قولِك :

---

(٤١٨) القدر : ٥ .

(٤١٩) البيت من (الكامل) ، بلا نسبة في : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ /٤٩٠ ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ٨/ ١٠٦، معجم شواهد النحو الشعرية ، ٦٥٣برواية : دَاوَيْتُ عين .....***..... ويَغْلُوَ القِعْدَانُ

" سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " هي النَّاصبةُ بنفسِها لوجبَ ألَّا يجيءَ الفعلُ هُنا منصوباً بعد الجرِّ ؛ لأنهُ لا يكونُ في موضعٍ واحدٍ جاراً وناصِباً " . (٤٢٠)

*****

اختلف النحاة في نصبِ الفعلِ المُضارعِ بعد (حَتَّى) على ثلاثة مذاهب (٤٢١) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- **المذهب الأوَّلُ** : (حتَّى) تنصبُ المُضارعَ بِنَفْسِها مِن غيرِ تقديرِ (أنْ) . وعليه الكوفيون. (٤٢٢)

وحُجَّتُهُم : أنَّ (حتّى) تقوم مقامَ (كَي) (٤٢٣) ، في نحو : أطِع اللهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ ، فإنَّ معنى الكلام : أطِع اللهَ كَي تَدْخُلَ الجَنَّةَ، أو تقوم مقامَ (إلى أنْ) (٤٢٤)، كَما في: اذْكُر اللهَ حَتَّى تَطلعَ الشَّمْسُ ، فإنَّ المعنى : اذْكُر اللهَ إلى أنْ تَطلعَ الشَّمْسُ ، فإنْ كانت بمعنى (كَي) فقد قامت مقامَها ، و(كَي) تنصبُ ، فكذلك مَا قامَ مقامها، وإنْ كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامتْ مقامَ (أنْ) و(أنْ) تنصبُ ، فكذلك مَا قامَ مقامها . (٤٢٥)

ورَدَّ أبو البركات الأنباري مَذْهبَهم قائلاً :

---

(٤٢٠) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ ، ١٠٧٩ – ١٠٨١ . بتصرف .

(٤٢١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٤٨٩ ، ائتلاف النصرة ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، الجنى الداني٥٥٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد٣/ ٧٩ ، همع الهوامع ،٢ / ٣٨٠ ،ارتشاف الضرب،٤ / ١٦٦٢، ١٦٦٣، رصف المباني، ١٨٢ ، شرح قطر الندى ، ٦٨.

(٤٢٢) انظر : شرح الرضي على الكافية، ٥٣/٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد ،٣ /٧٩ ، همع الهوامع ٣٨٠/٢ توضيح المقاصد والمسالك٣/ ١٢٥٠،الإنصاف في مسائل الخلاف٢/ ٤٨٩، ائتلاف النصرة ، ١٥٣ ، ١٥٤.

(٤٢٣) انظر : رصف المباني ، ١٨٣، شرح التسهيل ، ٤ / ٢٤ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١ / ٢٣٢ ، شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٤٨١، شرح قطر الندى ، ٦٧ .

(٤٢٤) انظر : منازل الحروف ، ٤٩ ، شرح اللمع ، للأصفهاني ، ١ / ٥٢٦ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٤٧، ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٦٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١ / ٢٣٢ .

(٤٢٥) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٨٩ .

" لا نُسلِّمُ أنْ (كَي) تنصِبُ بنفسِها على الإطلاق، وإنَّما تنصبُ تارةً بتقدير (أنْ)؛ لأنَّها حرفُ جر، وتارةً تنصبُ بنفسِها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى مِن الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصبُ الفعلَ فيه بتقدير (أنْ) أولى مِنْ حملِها عليها في الحالة التي تنصبُ الفعلَ بنفسها " . (٤٢٦)

وأما أنَّها إذا كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامتْ مقامَ (أنْ)، و(أنْ) تنصبُ ، فكذلك مَا قامَ مقامها ، فقد أفْسَدَهُ أبو البركات الأنباري بقوله : " هَذَا فَاسِدٌ ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ عندهم ظهورُ (أنْ) بعد (حتَّى)، ولو كانت بدلاً عنها لما جازَ ظهورُها بعدَها ؛ لأنَّه لا يجوزُ أنْ يجمع بين البدل والمُبدل " . (٤٢٧)

كما اعترض الرَّضي مذهبَهم بقوله: "عِندَ الكوفين (حتَّى) تنصبُ بنفْسِها؛ لقِيامِها مقامَ النَّاصب، فـ(اللام) قامتْ مقامَ (كَي) فعملتْ عملَهَا، وكذلكَ (حتَّى) التعليليَّة ، وأمَّا إذا كانت بمعنى (إلى) فتعمل عمل (أنْ) ، وفيما قالوا بُعد ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ خروجِ الشيءِ عن أصْلِه ، واعتِقادُ بقائه على أصْلِهِ أوْلى ، مَا لمْ يُضْطرَّ إلى اعتقادِ خروجه عن ذلك الأصل " . (٤٢٨)

- **المذهبُ الثَّاني** : أنَّ الفعلَ المُضارعُ بعدها منصوبٌ بـ(أنْ) مُضمرة ، وعليه البصريون (٤٢٩) .

وحُجَّتُهُم : أنَّ (حتَّى) مِنْ عوامل الأسماء، فلا يجوزُ أنْ تعملَ عواملُ الأسماءِ في الأفعال ، كما لا يجوزُ أنْ تعملَ عواملُ الأفعالِ في الأسماء . لذا مِن الواجبِ أنْ يكونَ العاملُ في الفعلِ المُضَارع (أنْ) مُضمرة بعد (حتَّى)(٤٣٠).

وإنما وجبَ تقديرُها دون غيرها؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها (٤٣١).

---

(٤٢٦) السابق : ٢ / ٤٨٩ .
(٤٢٧) السابق : ٢ / ٤٩١ .
(٤٢٨) انظر : الجنى الداني ، ٥٥٤ ، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٥٣ .
(٤٢٩) انظر : ائتلاف النصرة ١٥٣، ١٥٤ ، الجنى الداني ٥٥٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٥٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٠/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٧٩/٣، ٨٣ .
(٤٣٠) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٨٩ ، ٤٩٠ .
(٤٣١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٩٠ .

والذي يدلُّ على أنَّ الفعلَ بعدَ (حَتَّى) منصوبٌ بتقدير (أنْ) لا بِها نفسِها قولُ الشاعر:

دَاوَيْتُ عين أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ ∴ حتى المصيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ

فالمَصِيفُ: مجرورٌ بـ(حَتَّى)، و يَغْلُوَ: عطفٌ عليه، فلو كانت (حَتَّى) هي الناصبة لوجبَ أنْ لا يجيء الفعلُ ههنا منصوباً بعد مجيء الجرّ لأنَّ (حَتَّى) لا تكون في موضعٍ واحدٍ جارَّة وناصبة ، والمعطوف يجبُ أنْ يكونَ على إعراب المعطوف عليه، فإذا لمْ يكن قبلَ(يَغْلُوَ) فعلٌ منصوب وكان قبله اسمٌ مجرور عُلِمَ أنَّ ما بَعْدَ (الواو) يجبُ أنْ يكون مجروراً، وإذا وجبَ الجرُّ بعد(الواو) وجبَ أنْ يكون (يَغْلُوَ) منصوباً بتقدير(أنْ) ، والتقدير: أنْ يَغْلُوَ القِعْدَانُ ، و (أنْ) هذه مع الفعل في تأويل مصدرٍ مجرورٍ معطوفٍ على الاسم المجرور بـ(حَتَّي) ، وكأنَّه قال : حَتَّى المَصيفِ وغُلُوُّ القِعْدَان .(٤٣٢)

وَحكي الْجرْمِي عَنْ يونس أنَّه سمِعَه يقول:" إنَّ مِن العربِ مَنْ يَنصِبُ بـ(حَتَّي) في كُل شيء ". (٤٣٣)

ورَده أبو حيَّان بقوله:"هِي لُغَة شَاذَّة، لا ينبني الكلامُ عليهَا"(٤٣٤).

- المذْهبُ الثَّالثُ: الاسمُ بعدها يُخفض بإلى مضمرة أو مُظهرة. وعليه الكسائي– مِن الكوفيين ــ (٤٣٥).

يقول أبو البركات الأنباري : " وأما الكسائي فقال: " إنَّما قلتُ إنَّها تخفض بإلى مُضمرة أو مُظهرة لأنَّ التقديرَ في قولك : " ضربتُ القومَ حَتَّى زيدٍ " حَتَّى انْتَهَى ضَرْبِي إلى زيْدٍ، ثُمَّ حُذِفَ (انْتَهَى ضَرْبِي إلى) تَخْفِيفًا ، فوَجَبَ أنْ تكونَ (إلى) هِيَ العاملة " (٤٣٦).

---

(٤٣٢) السابق : ٢ / ٤٩٠ ، ٤٩١ .
(٤٣٣) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٣٨٣ ، ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٦٣ .
(٤٣٤) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٦٦٣ . بتصرف .
(٤٣٥) انظر : ائتلاف النصرة ، ١٥٤، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٥٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٨٩ .
(٤٣٦) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٨٩ .

وقد ردَّ الرضي مَذْهبه بقوله:" قال الكِسائي مِن بين الكوفيين : إنَّ (حَتَّى) ليستْ في كلامِ العرب حرف جر ، وإنَّ الجرَّ الذي بعدَهَا في نحو: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾(٤٣٧)، بتقدير حرفِ الجر،أي (إلى) بعدها، أي: حتَّى انْتَهَى إلى مَطْلَعِ الفَجْرِ، فلا يَرد عليه الاعتِراضَ في (حَتَّى) ، بأنَّ عواملَ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ، كما وردَ على سائرِ الكوفيَّة، بل يَرد عليه: أنَّها غيرُ مختصَّة بقبيل ، لكنْ في مَذْهبِهِ بُعد؛ لأنَّ حذفَ الجار وبقاء عمله في غاية القِلَّة،فكيفَ اطَّردَ بعد حتَّى، وأيضاً كيف اطَّردَ حَذْفُ الفعلِ بعدها مع االْجِرار الاسم".(٤٣٨)

وبعد هذا العرض المُجْمل يَرى البحثُ :

أنَّ الجرجاني لمْ يُصَرِّح في هذه المسألة برأي شيخِهِ فيها، ولَعَلَّ نَصْبَ المُضَارِعِ بعْدَ (حَتَّى) عِنْدَ أبي الحسين الفارسي كَما هو بَادٍ لِي : يكونُ بـ(أنْ) مُضمرة كما يرى البصريون ، وشيخُه أبو علي .

لا بـ(حتَّى) نفسِها كما يرى الكوفيون .

يدُلُّ على ذلكَ : مَا أنْشَدَهُ عن أبي الفضلِ الرِّياشي مِن قولِ الشَّاعر :

دَاوَيْتُ غَبْنَ أبي الدَّهِيقِ بِمَطْلِهِ ∴ حَتَّى المَصِيفِ وتَغْلُوَ القِعْدَانُ

فالمَصِيفُ: مجرورٌ بـ(حَتَّى)، وقوله: (تَغْلُوَ)، معطوفٌ عليه.فلو كانت(حَتَّى) هي الناصبة لوجبَ أنْ لا يجيء الفعلُ ههنا منصوباً بعد مجيء الجرّ لأنَّ (حَتَّى) لا تكون في موضعٍ واحدٍ جارَّة وناصبة، والمعطوف يجبُ أنْ يكونَ على إعراب المعطوف عليه، فإذا لمْ يكن قبلَ(يَغْلُوَ) فعلٌ منصوب وكان قبله اسمٌ مجرور عُلِمَ أنَّ ما بَعْدَ (الواو) يجبُ أنْ يكون مجروراً، وإذا وجبَ الجرُّ بعد (الواو) وجبَ أنْ يكون (يَغْلُوَ) منصوباً بتقدير(أنْ) ، والتقدير: أنْ يَغْلُوَ القِعْدَانُ (٤٣٩).

كَمَا يرى البحث أنَّ مَذْهبَ البصريين هو الأحرى بالقبول؛لأنَّهُ مُؤيَّدٌ بالسَّماع.

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

---

(٤٣٧) القدر : ٥ .

(٤٣٨) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٥٣ .

(٤٣٩) انظر:المقتصد في شرح الإيضاح٢/ ١٠٨١،الإنصاف في مسائل الخلاف٢/٤٩٠،٤٩١ .

المسألة السادسة عشرة : الخلاف في أصلِ الأمرِ وإعرابه .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" اعْلَمْ أنَّ لا في النَّهي تكونُ للمُخاطَب والغائب ، تقولُ : لا تَخْرُجْ يَا زيدُ ولا تَخْرُجَا ولا تَخْرُجُوا ، ولا يَخْرُجْ زيدُ ولا يَخْرُجَا ولا يَخْرُجُوا . وأمّا اللام فتختص بالغائب في الأكثر، نحو: ليُضْرِبْ زيدٌ ، وليُمْتَثَلِ الأمرُ ، وقد تكون للمُخاطَب ، نحو مَنْ قرأ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ (٤٤٠)، وهذا موضع لبس، وذلك أنَّ صاحبَ الكتاب زَعَمَ أنَّ الأصلَ أمرُ المُخَاطَب باللَّام نحو: لتَضْرِبْ يا زيدُ . قال شيخنا – رحمه الله – : وإنَّما ذلك لأجْلِ أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ الأمرُ بحرف كما كان النَّهي كذلك ، فتقول : لتَقُمْ ، وليَقُمْ زيدٌ ، كما قلتَ : لا تَقُمْ ، ولا يَقُمْ زيدٌ ، فكأنَّ حالَ الخِطاب كحالِ الغيبة .

وأقولُ : لا يَنْبَغي أنْ يُتَوهَّمَ أنَّ صَاحبَ الكتاب أشارَ إلى مَا يُحْكى عن الفرَّاء مِنْ أنَّ الأصلَ (لتَضْرِبْ) ثُمَّ حُذِفَ اللامُ والتَّاءُ ، وأُدخِلَ همزةُ الوَصْلِ على الكلمَةِ ليَتَوصَّلَ إلى اللفظ بالسَّاكن ، لأجلِ أنَّهُ قدْ نَصَّ على أنَّ مِثالَ الأمرِ مَبْنِيٌّ بمنزلةِ (هَلْ) و(قَدْ) ولو كَانَت اللامُ مُضْمَرةً لَمْ يَكُنْ مَبنِيًّا ". (٤٤١)

*****

اخْتَلفَ النَّحويون حَولَ أصلِ فِعْلِ الأمْرِ للمُوَاجَهِ ، وحَولَ إعرابِه على مَذْهَبين : (٤٤٢)

المَذْهَبُ الأوَّلُ : وعليه الكوفيون .

---

(٤٤٠) يونس : ٥٨ .

(٤٤١) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ .

(٤٤٢) انظر : اللامات ، ٩٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٤٢٧ ، مسائل خلافية في النحو ،١١٩، التبيين عن مذاهب النحويين ، ١٧٦، ائتلاف النصرة ، ١٢٥، ١٢٦، فتح الإقفال وحل الإشكال، ١٦٥، اللباب في علل البناء والإعراب ،٢/ ١٧ ، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٨٥ ، ١٢٥ ، شرح التصريح على التوضيح،٢ / ٦٣٣ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، شرح ابن عقيل ، ١ / ٣٨ ، مدرسة البصرة ، ١٢٣ ، المدارس النحوية ٣٣٣ .

أنَّ الأمرَ صِيغةٌ مُقتطَعةٌ مِن المُضارع ، وهو مُعربٌ مَجْزومٌ ، وأصلُ (افْعَلْ) : لِتَفْعَلْ .

يقول السيوطي : " ذهبَ الكوفِيُّونَ إلى أَنَّ أصُولَ الفِعْل المَاضِي والمضارع فَقَط، وأنَّ الْأَمْرَ مُقْتَطَعٌ من المُضَارع؛ إِذْ أصْلُ (افْعَل): لِيَفْعَلْ، كأمْرِ الْغَائب "(٤٤٣).

إذن أصلُ فِعل الأمْـر عندَ الكوفيين أنْ يكونَ باللَّام . وعلى ذلك : قوله- جَلَّ شأنُه-: ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾(٤٤٤) في قراءة مَنْ قرأ بالتَّاء مِن أئمَّةِ القُرَّاء(٤٤٥)، وذُكِرَ أنَّها قراءة النبي- ﷺ-(٤٤٦)

ومَا رُوي عن النبي- ﷺ- أنه قال في بعض مغازيه: " لتقوموا إلى مَصَافِّكُم " أي : قوموا (٤٤٧) ، فأدْخَلَ اللامَ على فِعْلِ المُخاطَب . (٤٤٨)

واسْتدلوا على إعرابهِ وجَزمِهِ بِلامٍ مقدَّرة مِن ثلاثة أوجه : (٤٤٩)

الوجه الأول :

أنهم قالوا إنما قلنا : إنه معربٌ مجزومٌ ؛ لأنَّ الأصْلَ في: (قُمْ ، واذْهَبْ) : لتقُمْ ، ولتَذْهَبْ . فدلَّ على أنَّ الأصلَ في " قمْ : لِتَقُمْ ، واذْهَبْ : لِتَذْهَبْ " ، إلا أَنَّه لَمّا كَثُرَ استِعْمَالُ الأمْرِ للمُواجَهِ في كلامِهم، وجَرَى على ألسِنَتِهم استثقلوا مجيءَ اللامِ فيه فحذفوها وأضْمِرتْ طلباً للخِفَّة .

---

(٤٤٣) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٤٥ .

(٤٤٤) يونس : ٥٨ .

(٤٤٥) انظر : المحتسب ،١ / ٣١٣، شواذ القراءات ،٢٧ ، مختصر شواذ القرآن، ٦٢ .

(٤٤٦) قرأها بالتاء: زيد بن ثابت، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، والسلمي، وقتادة، والجحدري. معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩ ،المحتسب ، ١ / ٣١٣ ، جامع البيان في القراءات السبع ، ٢ / ١١٨٥ .

(٤٤٧) لم أعثر على هذا القول- فيما بين يدي مِنْ كتب السنة – وقد ورد في :البحر المحيط٣٦١/٩، روح المعاني١٣/ ٦٨، تفسير القرطبي ٣٥٤/٨، تفسير الرازي ٢٧٠/١٧ .

(٤٤٨) انظر : اللامات ، ٩٣ .

(٤٤٩) انظر : أسرار العربية ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٤٢٧-٤٣٠، ائتلاف النصرة ،١٢٦ .

كما قالوا : " أيش" ، والأصلُ : أيّ شيءٍ ، وكقولهم : "عِمْ صباحا "، والأصل فيه : انْعِم صَبَاحاً ، وكقولهم : " وَيْلُمِّهِ "، والأصل فيه : ويلُ أمِّه . إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال ؛ فكذلك ههنا . (٤٥٠)

والوجه الثَّاني:

أنهم قالوا: أجمعنا على أنَّ فعل النهي معربٌ مجزوم؛ نحو: (لا تَقُمْ)، و(لا تَذْهَبْ) فكذلك فعل الأمر؛ نحو:(قُمْ)، و(اقْعُدْ) ؛ لأنَّ النهيَ ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره .

والوجه الثالث :

أنهم قالوا: الدَّليل على أنه مجزوم، أنك تقول في المعتلّ: (اغزُ، ارْمِ ، اخْشَ) فتحذف الواو، والياء ، والألف ، كما تقول: (لَمْ يَغْزُ، لَمْ يَرْمِ ، لَمْ يَخْشَ) فدلَّ على أنه مجزوم بلامٍ مقدَّرة .

غيرَ أنَّ ما جاء في (معاني القرآن) للفرَّاء عَن الكِسائي يُخرجُ الكِسائي من إجماع الكوفيين ، ففي تفسيره لقوله – جلَّ شأنُه– : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ ذَكَرَ الفرَّاءُ أنَّ زيدَ بن ثابت قرأها (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)، وذكرَ أنَّ الكِسَائي كانَ يعيبُ قولَهم (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً. (٤٥١) وبذلك يكون الكِسائي مُخالفاً الفرَّاءَ ومَن تابَعهُ مِن الكوفيين ؛ إذ لو كانَ مَذْهبُ الكِسائي كمَذْهب الفرَّاءِ وغيرِهِ مِن الكوفيين لمَا عابَ قِراءةِ زيدِ بن ثابت ، ولَجَعَلَهَا أصلُ الأمر ، وهو مَا استدلَّ بهِ الكوفيون على إعرابه . (٤٥٢)

وقد ردَّ أبوالبركات الأنباري على الكوفيين أدلتهم . فجَاءَ ردُّه على الوَجْهِ الأوَّلِ بقولِه:" لو كان الأمر كما زعمتم؛ لوجب أن يختصَّ الحذف بما يكثر استعماله،دون ما لا يكثر استعماله؛ فلمّا قيل:(اقْعَنْسَسَ(٤٥٣)، واحْرَنْجَم(٤٥٤)

---

(٤٥٠) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / ٤٣٠ .
(٤٥١) انظر: معاني القرآن، للفراء ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، وانظر: الخِلاف النَّحوي الكوفي ٧٧ .
(٤٥٢) انظر : الخِلاف النَّحوي الكوفي ، ٧٧ .
(٤٥٣) اقْعَنْسَسَ : وَتَأخر ورَجع إلى الخلف . المعجم الوسيط ، باب (القاف) .
(٤٥٤) احْرَنْجَم : ازْدَحَمَ ، واحْرَنْجَمَ القومُ : ازْدَحَمُوا . لسان العرب (ح ر ج م) .

، واعْلَوَطَّ (٤٥٥)) وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله ؛ دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه " . (٤٥٦)

كما ردَّ الزَّبيدي هذا الوجه في (ائتلاف النّصرة) . (٤٥٧)

وردَّ الوجه الثاني بقوله :

" هذا قياس فاسد؛ لأنَّ فعل النهي في أوّله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، فكان معرباً، وأما فعل الأمر، فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق الإعراب ؛ فكان باقيًّا على أصله ".(٤٥٨)

وردِّ الوجْهَ الثالثَ بقوله :

" حُذفت هذه الأحرف للبناء ، لا للإعراب ، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح ؛ حملاً للفرع على الأصل، والذي يدلُّ على صِحَّة ما ذكرناه أن حروف الجرِّ لا تعمل مع الحذف؛ فحروف الجزم أولى".(٤٥٩)

- المَذْهَبُ الثاني : وعليه البصريون .

أنَّ الأمرَ أَصْلٌ بِرَأسِه ، وهو مَبْنِيٌّ على السُّكون .

يقول السيوطي : ذهبَ الكوفِيُّونَ إلى أَنَّ الْأَمْرَ مُقْتَطَعٌ من المُضَارع ، والبصريون على أَنَّهُ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ وَمَا ذُكر فِي أَصله فَمَمْنُوع . "(٤٦٠)

إذن فِعْلُ الأمرِ عِند البصريين صِيغةٌ مُستقلةٌ ، ليست مُقتطعةً مِن المُضارع كما ذهَبَ إليه الكوفيون .

وعلامتُه عِندهم : مَجْمُوع شَيْئَيْن لَا بُد مِنْهُمَا : (٤٦١)

أَحدهمَا أَنْ يَدُلَّ على الطّلب ، وَالثَّانِي أَنْ يقبلَ يَاء المخاطبة .

---

(٤٥٥) اعْلَوَطَّ : تعلق بعنقه وعلاه . المعجم الوسيط ، باب (العين) .
(٤٥٦) انظر : أسرار العربية ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٤٥٧) انظر : ائتلاف النصرة ، ١٢٦ .
(٤٥٨) انظر : أسرار العربية ، ٢٢٩ .
(٤٥٩) السابق : ٢٢٩ .
(٤٦٠) انظر : همع الهوامع ، ١ / ٤٥ .
(٤٦١) انظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، ٢٧ .

كقَولِه – جلَّ شأنه – تَعَالَى ﴿ فَكُلِي واشْرَبِي وقَرِّي عَيْنًا﴾ (٤٦٢)

واسْتَدلُّوا على بِنائِهِ على السُّكون مِنْ وَجهين: (٤٦٣)

الوجه الأوَّل :

أنَّهم قالوا: إنما قلنا : إنه مبني على السكون لأنَّ الأصلَ في الأفعال أنْ تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أُعرب ما أعْرب من الأفعال أو بُنِي منها على فتحة ؛ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيًا على أصله في البناء.

الوجه الثاني :

أنهم أجمعوا على أنَّ ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـ(نَزَالِ ، وتَـرَاكِ ، ومَنَاعِ ، ونَعَاءِ ، وحَذَارِ، ونَـظَارِ) مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ؛ فـ(نَزَال) ناب عَن (انـْزِلْ) ، و(تَـرَاكِ) ناب عَن (اتـْرُكْ) ، و(مَنَاعِ) ناب عَن (امْنَع) ، و(نَعَاءِ) ناب عَن (انْعَ) ، و(حَذَارِ) ناب عَن (احْذَر) ، و(نَظَارِ) ناب عَن (انْظُرْ) ، فلو لمْ يكنْ فعلُ الأمْرِ مبنيًّا وإلا لمَا بُنِي مَا نَاب مَنَابَهُ .

وبعد هذا العرض المجمل أخْلُصُ إلى مَا يلي :

لَمْ يُصَرِّح الجرجاني في هذه المسألة برأي شيخِه فيها ، ولَعَلَّ أصْلَ الأمْرِ للمُوَاجَهِ عِنْدَ أبي الحسين الفارسي كَما هو بَادٍ لِي أنْ يكون بالحرفِ ، كما ذَهب إليه الكوفيون .

فـهو يَرَى أنَّ (اللامُ) أصْلُ الأمْرِ ، كما أنَّ (لا) أصْلُ النَّهي .

لكنَّه لمَّا لمْ يأتِ على أصله استحقَّ أن يكون مبنياً ، وهو بذلك يكون موافقاً البصريين فيما ذهبوا إليه مِن بناء فعل الأمر على السكون .

---

(٤٦٢) مَريم : ٢٦ .

(٤٦٣) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،٢ / ٤٣٥ – ٤٣٩ ، اللبـاب فـي علـل البنـاء والإعراب ،٢/ ١٧ .

ويرجِّح البحث رأي البصريين ، وهو الأحرى بالقبول ؛ لأنَّ لغةَ استعمالِ فعل الأمر للمُخاطب بالتاء لا تكاد تُحْفظُ إلا في قراءة شاذة (٤٦٤) ، أو شِعْرٍ نحو قول الشَّاعر :

محمد تَفْدِ نفسك كلُّ نفسٍ ∴ إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالَا (٤٦٥)

وهي لغةٌ رديئة (٤٦٦) ، وفيها بُعد (٤٦٧) ، ولا نظيرَ لها . (٤٦٨)

يقول الإمام الطبري :

" وبعد : فإني لا أعلمُ أحَداً مِن أهل العربيَّةِ إلا وهو يَسْتَرْدِىءُ أمرَ المُخاطَبِ باللام ، ويَرَى أنَّها لُغةٌ مرغوبٌ عَنهَا ، غيرَ الفَرَّاء " . (٤٦٩)

وهي من القِلَّة بحيث ينبغِي أن لا يُقَاس عَليها . (٤٧٠)

ولأنَّ حرفَ المضارعة لم يجىء قطُّ محذوفاً كما ذكر الكوفيون في الوجه الأوَّل ، وحذفُ الجازم لم يأتي إلا في الشعر . (٤٧١)

ولأنَّ الجازم أضعف من الجار، وحرفُ الجَرِّ لا يعملُ وهو محذوفٌ ، مع أنه أقوى مِن الجازم ، فإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفاً من باب الأولى . (٤٧٢)

والله – تعالى– أعلم بالصواب .

---

(٤٦٤) انظر : المحتسب ،١ /٣١٣، ٣٨٧ ، ٢ /٥١ ،١٠٦، شواذ القراءات ، ٢٢٧ ، مختصر شواذ القرآن ، ٦٢، البحر المحيط ،٩ /٣٦١ ، روح المعاني ،١٣ / ٦٨ .

(٤٦٥) البيت من (الوافر) : وهو اختلف العلماء في نسبته ، وورد في: الكتاب ،٣ / ٨ ، المقتضب٢ / ١٣٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٨، اللامات ، ٩٦، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢ / الأصول ، ٢ / ١٧٥ ، ٤٣٢ . والشاهد في قوله :(تَفِدْ) ؛ والتقدير على رأي الكوفيين: لِتفِدْ ، فحذف اللام، وأعمل في الفعل الجزم.

(٤٦٦) انظر : تفسير الطبري ، ١٢ / ١٩٨ .

(٤٦٧) انظر : روح المعاني ، ١٣ / ٦٨ .

(٤٦٨) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١ / ٢٢٥ .

(٤٦٩) انظر : تفسير الطبري ، ١٢ / ١٩٩ ، وانظر : الخلاف النَّحوي الكوفي ، ٧٧ .

(٤٧٠) انظر : البحر المحيط ، ٩ / ٣٦١ .

(٤٧١) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١ / ٢٢٤ .

(٤٧٢) انظر : الانتصاف مِنْ الإنصاف ، ٢ / ٤٢٣ .

المسألة السابعة عشرة : أصلُ (مهْمَا) .

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني – رحمه الله – :

" التقديرُ في (مَهْمَا) على وجْهَين ، أحَدُهما : أنْ يكونَ الأصلُ (مَا مَا) ، على أنَّ أحدَهما زيَادة كقوله تعالى ﴿ أيًّا مَّا تَدْعُو ﴾ (٤٧٣) ، ثمَّ أُبْدِلَ مِن الألفِ الهاءُ لتَحْسين اللفْظِ ، فيجري قولُك : مَهْمَا تَفْعَلْ أفْعَلْ ، مجرى أنْ [تقول] : مَا تَفْعَلْ أفْعَلْ . والوجْهُ الثَّاني : أنْ يكونَ (مَه) واقِعاً قبلَ (مَا) كأنَّ قائلاً قالَ : إنَّ مِن الأمْرِ كَذا وكَذا، وأنِّي أفْعَلُ مَا لا تَــقدِرُ عَليْهِ، فقِيلَ لَهُ : أكْفِفْ مَا تَفْعَلْ أفْعَلْ ، ثُمَّ جرى ذَلكَ مَجْرَى كَلمةٍ واحِدةٍ ، وصَارَ يُجْزَمُ بِهِ كمَا يُجزمُ مَا بعدَ (مَا و مِنْ) ، وأنْشَدَ شيخُنَا رَحِمَهُ اللهُ في كونِ (مَا) في (مَهْمَا) اسماً :

مَتَــــى سِـــدْتَه سُـــدْتَ مِطْواعَـــةً ∴ ومَهْمَـــا وَكَلْـــتَ إلَيْـــهِ كفَـــاهُ (٤٧٤)

ووجهُ الدِّلالةِ أنَّه أعادَ الضميرَ إليهِ في قولِه : كَفاه ، كما تقول : مَا تصْنَعْ أَصْنَعْهُ ، فلولا أنَّه اسمٌ لَمَا عادَ إليه ضميرٌ؛ لأنَّ الحروفَ لاحَظَّ لَهَا في إعَادةِ الذِّكْر ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قلتَ : إنْ تَأتِنِي آتِكَ ، لَمْ يكن في الكلامِ شيءٌ يعودُ إلى حرفِ الشَّرطِ لا لفْظاً ولا تقديراً .فـــ(مَا) في قوله (وكَلْتَ إلَيْهِ) منصوبٌ بـــ(وكلْتَ)، كأنَّهُ قال : أنَّ فلاناً يُقَصِّرَ، فقالَ لهُ القائلُ : مَهْ وَدَعْ مَا تقولُ، أي شيءٍ وكَلْتَ إليهِ كَفاهُ " . (٤٧٥)

*****

(٤٧٣) الإسراء : ١١٠ .

(٤٧٤) البيت من (المتقارب) للمُتَنَخِّلُ الهُذَلِي في رثاء أبيه ، وورد برواية (إذا سُدته) فـــي : ديوان الهُذليين ، ٢/ ٣٠ ، شرح أشعار الهُذليين ، ٣ ، ١٢٧٧، شرح المفصـــل ، ٧ / ٤٣ ، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٨٩ ، شرح التسهيل ، ٤/ ٦٨ ، خزانة الأدب ، ٤/ ١٤٧، الشعر والشعراء ، ٢ / ٦٤٨ ، لسان العـــرب (ط و ع) ، المحكم والمحيط الأعظـــم (ط و ع) ، أســـاس البلاغـــة (ط و ع) ، الجـــيم (باب العين) ، تاج العـــروس (ط و ع) .

الشاهد في قوله (ومَهْما وَكَلْتَ إلَيْهِ كفَاهُ) :

حيث وردت (مَهْمَا) اسماً ، بدليل رجوع الضمير إليه ، وهو (الهاء) مِن قوله (كَفَاهُ) .

(٤٧٥) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ، ٢ / ١١١٠ ، ١١١١ .

مِن أدوات الشَّرط التي تجزمُ فِعلين (مَهْمَا) (٤٧٦) ، وقد اختلف النحويون في أصلِهَا مِن ناحية الإفرادِ والتَّركيب على أقوال (٤٧٧) ، أُجْمِلُهَا فيما يلي :

- القولُ الأوَّلُ : أنَّها مركَّبةٌ مِن (مَهْ) بمعنى : اكْفُفْ ، و(مَـا) : اسـم شرط .

فاللفظُ على هذا لمْ يدْخُلهُ تغيير، لكنه مركَّبٌ مِن كلمتين بقِيتَا على لفظِهما. (٤٧٨)

وعليه الأخفش (٤٧٩) ، والزَّجَّاج (٤٨٠) ، والبغداديون (٤٨١) .

يقول أبو حيَّان في حديثه عنْ (مَهْمَا) : " ذَهَبَ الأخفشُ ، والزَّجَّاجُ ، والبغداديون إلى أنَّها مُركَّبة مِنْ (مَهْ) بمعنى: اسْكُتْ، و(مَا) الشرطية"(٤٨٢).

وعَزاهُ ابنُ مالك للكوفيين . (٤٨٣)

ورُدَّ القولُ بأَنَّهُ لا مَعنَى للكَفِّ هُنَا إلَّا على بُعد ، وهوَ أَنْ يُقَال في (مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ) إنَّه ردٌّ لكلامٍ مُقَدّر كَأَنَّهُ قيلَ : لا تَقْدِرُ على مَا أفْعل . (٤٨٤)

---

(٤٧٦) انظر : شرح شذور الذهب، للجوجري ٢ / ٥٩٧ ، اللمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٦٥ ، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٢٩٢، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/ ٤١ .

(٤٧٧) انظر : الجنى الداني ٦١١، حروف المعاني والصفات ١٦، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٨٧ – ٨٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٣٥، ٥٤، توضيح المقاصد والمسالك، ٣/ ١٢٧٥، شرح المفصل ، ٧ / ٤٢ ، ٤٣ ، مغني اللبيب ، ٤٣٧ ، شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٦٢١ ، ١٦٢٢، الكتاب ، ٣ / ٥٩، المقتضب، ٤٨/٢، الأصول في النحو ، ٢ / ١٣٠ ، اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٧٠ – ٨٧٢ ، همع الهوامع ، ٢ / ٥٤٥ ، علل النحو ، ٤٣٥ ، الكليات ، ٨٤٠ .

(٤٧٨) انظر : شرح المفصل ، ٧ / ٤٣ .

(٤٧٩) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٥٤٥ ، اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٧٠ .

(٤٨٠) انظر : معاني القرآن ، ٢ / ٣٦٩، الجنى الداني ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٧٥ ، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٨٨ .

(٤٨١) انظر : اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٧٠ ، الجنى الداني ، ٦١٢ ، ٦١٣ .

(٤٨٢) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٨٦٣ .

(٤٨٣) انظر : شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٦٢١ .

(٤٨٤) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٥٤٥ .

- **القولُ الثَّاني : أنَّها مركَّبةٌ مِن (مَا مَا) الأولى شرطية ، والثانية زائدة للتوكيد .**

ولكنَّهم استقبحوا أنْ يُكرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا (مَا مَا)، فأبدلوا الهاء مِن الألف التي في الأُولى .

يقول ابن يعيش : " كَرِهوا توالي لفظَين حُروفُهما واحِدة فأبدلوا مِنْ ألفِ (مَا) الأُولى هاءً ؛ لقرب الهاءِ مِن الألفِ في المَخرج ، وكانت ألفُ (مَا) الأُولى أجدرُ بالتَّغيير مِن الثانية لأنَّها اسمٌ ، والأسماءُ أقبلُ للتغييرِ والتصرُّف مِن الحروف لقُربِها مِن الأفعال " . (٤٨٥)

وإلى هذا القول ذَهبَ : الخليلُ (٤٨٦) ، والمُبَرِّدُ (٤٨٧) ، وابن أبي الرَّبيع (٤٨٨) ، وعَزَاهُ ابنُ مالك للبصريين (٤٨٩) .

ورُدَّ القولُ بأنَّهُ دَعْوَى أصل لم ينْطق بِهِ العرب فِي مَوضِع مِن المَوَاضِع(٤٩٠).

- **القولُ الثَّالثُ : أنَّها مركَّبةٌ مِن (مَهْ) مَعَ (مَنْ) التي للشَّرط ، فيُقالُ (مَهْمَنْ) .**

حَكاهُ الكوفيون (٤٩١) ، وقال قطرب : " لَمْ يُحمَل الجَزمُ بهـا – يعني : مَهْمَنْ – عَنْ فصيح " . (٤٩٢)

---

(٤٨٥) انظر : شرح المفصل ، ٧ / ٤٣ .
(٤٨٦) انظر : الكتاب ، ٣ / ٥٩ ، شرح التسهيل ، ٤ ، ٦٨، حروف المعاني والصفات ، ١٦، شرح المفصل ، ٧/ ٤٢، اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٧٠ ،
(٤٨٧) انظر : المقتضب ، ٢ / ٤٨ .
(٤٨٨) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ١ / ٢٣٩ .
(٤٨٩) انظر : شرح الكافية الشافية ، ٣ / ١٦٢١ .
(٤٩٠) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٥٤٥ .
(٤٩١) انظر : شرح ابن يعيش ، ٧ / ٤٣ ، اللمحة في شرح الملحة ، ٢ / ٨٧١ .
(٤٩٢) انظر : الجنى الداني ، ٦١٣ .

القولُ الرَّابعُ : أنَّها بسيطةٌ غيرُ مركَّبةٌ ، وهي على وزنِ (فَعْلَى) .

حكاهُ الرَّضي (٤٩٣) ، والمُرادي (٤٩٤)، والسيوطي (٤٩٥) . وإليه ذَهَبَ أبو حيَّان(٤٩٦) ، والفيروز آبادي(٤٩٧) .

وألفُها إمَّا للتأنيثِ وإمَّا للإلحَاق ، وزالَ التنوينُ للبناءِ ، فهي على هذا مِنْ بابِ (سَلِسَ) . (٤٩٨)

وقالَ ابنُ إياز:"لَوْ قِيلَ إنَّها (مَفْعَل) تحَامِياً لذلك، لَمْ أَرَ بِهِ بَأْسَاً" (٤٩٩).

ورُدَّ القولُ الرابع بأنَّ (مَـــهْـــمَا) لو كانت كلمةً واحدةً لَكُتِبتْ بالياء ؛ لأنَّ الألفَ إذا وقعَتْ رابعة كُتِبتْ ياء . (٥٠٠)

وبعد هذا العرض المُجْمل أقول :

إنَّ أبا الحسين الفارسي يرَى أنَّ (مَهْمَا) مُركَّبةٌ مِنْ كلمتين بقِيتَا على لفظِهما، هما : (مَهْ) بمعنى : اكْفُفْ ، و(مَا) : اسم شرط ، وهو ظاهرُ كلام الجرجاني في المقتصد ، وأنْشَدَ في كونِ (مَا) اسماً قولَ المُتَنَخَّل الهُذَلي يرثي أباه:

مَتَـــى سِـــدْتَه سُـــدْتَ مِطْواعَـــةً ∴ ومَهْمَـــا وكَلْـــتَ إِلَيْـــهِ كفَـــاهُ

وأره بذلك مُوافِقاً أصحابَ القولِ الأوَّل فيما ذهبوا إليه .

ويرى البحث أنَّ (مَهْمَا) بسيطةٌ غيرُ مُركَّبة ؛ لأنَّه لَمْ يقمْ على التَّركيبِ دليل (٥٠١) .

---

(٤٩٣) انظر : شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٨٧ ، ٨٨ .
(٤٩٤) انظر : الجنى الداني ، ٦١٣ .
(٤٩٥) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٥٤٥ .
(٤٩٦) انظر : ارتشاف الضرب ، ٤ / ١٨٦٣ .
(٤٩٧) انظر : القاموس المحيط (باب الألف اللينة ، مهما) .
(٤٩٨) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ، ٣ / ١٢٧٥ .
(٤٩٩) انظر : الجنى الداني ، ٦١٣ .
(٥٠٠) انظر : شرح المفصل ، ٧ ، ٤٣ ، شرح الرضي على الكافية ، ٤ / ٨٨ .
(٥٠١) انظر : همع الهوامع ، ٢ / ٥٤٥ .

أمَّا رَدُّ القولِ بأنَّ (مَهْمَا) لو كانت كلمةً واحدةً لَكُتِبتْ بالياء ، فقد أشارَ الدَّماميني إلى ذلك فيما نقلهُ عنهُ الصَّبَّان فقال :

" وينبغِي لِمَنْ قالَ بالبَسَاطةِ أنْ يكتُبْها بالياء ، ولمَنْ قالَ أصلُها (مَا مَا) أنْ يكتُبْهَا بالألف " . (٥٠٢)

وإنَّمَا كُتِبَتْ على هذه الصورة – أعني : مَهْمَا – على مَذْهَبِ مَنْ أجازَ أنْ تُكتَبَ كُلُّ الأسماءِ المقصورة بالألفِ .

قال الرَّضي تعليقاً على قولِ ابنِ الحاجبِ في الشَّافية : " وَمِنْهُم من يكْتب الْبَاب كُله بِالْألف " (٥٠٣) ، " أي : جميعُ بابِ المقصورةِ : ثالثةً كانت أو رابعةً ، أو فوقَهَا ، عن الياءِ كانت أو عَنْ غيرِهَا ، بالألف على الأصل " . (٥٠٤)

أو إنَّها شَاذَّة كمَا شذَّت (كِلْتَا ، وتَتْرَى) عن القياسِ فكُتِبتَا بالألفِ شُذوذاً .

قال ابنُ جماعة :

" القياسُ في (كِلتَا) أنْ تُكتبَ بالياء لأنَّ ألفهُ ألف تأنيث ، وقد وقعت رابعةً ، لكنَّه كُتبَ بالألف شذوذاً ، ومثله في مُخالفةِ القِياس (تَتْرَى) ، وألفُهُ ألفُ تأنيثٍ إذا لمْ يُنوَّن، وللإلحاق إذا نونت، وكِلتاهُما قِياسُها أنْ تُكْتَبَ بالياءِ"(٥٠٥).

والله – تعالى – أعلم بالصَّواب .

---

(٥٠٢) انظر : حاشية الصبَّان ، ٤ / ١٨ ، وينظر : مَهْمَا وخِلافاتُ النَّحويينَ حَولَها ، مقالة بمجلة جامعة أمِّ القرى ، للدكتور / رياض حسن الخوام السنة الثانية ، العدد الثالث ، لعام ١٤١٠ هـ ، ص ٦٣ .

(٥٠٣) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ٣ / ٣٣٣ .

(٥٠٤) انظر : شرح شافية ابن الحاجب ، ٣ / ٣٣٣ ، مَهْمَا وخِلافاتُ النَّحويينَ حَولَها ، ٦٤ .

(٥٠٥) انظر : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ، ١ / ٣٨٤ ، وحديثه عن (تَتْرَى) بناءً على كِتابتِها بألف ممدودة لا مقصورة ، وانظر : مَهْمَا وخِلافاتُ النَّحويينَ حَولَها ، ٦٤ .

الخاتمة

الحَمْدُ لله الذي وفَّقني لخِدمةِ اللغةِ العَربيةِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أفضَلِ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد ، وأشْرَفَ مَنْ قامَ بالإرشاد ، سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ- ﷺ- نبيِّ هـذه الأمَّـة ، ورَسُولِ هذه المِلَّة ، ورَضِيَ اللهُ عَن أصْحَابه الَّذِين حَفظوا اللغَةَ مِـن الضَّـياع ، وقامُوا بنَشرِ ألويَتِها في سَائر البِقاع .

وبـعـد

فَبَعْدَ مَا مَضَى مِنْ وقفاتٍ اسْتَعْرَضَ فيها البَحْثُ آراءَ الشيخِ أبي الحُسين الفَارسِيّ في ضَوْءِ كِتابِ المُقتَصِد فِي شَرْحِ الإيضَاح للجُرجَانِيّ . جَمَعْتُهَا بعدَ مِشوَار شـاق ومَاتعٍ في رحَابِ هذه الشخصيةِ النَّحْوية يَطِيبُ لي أنْ أُسجلَ بمشيئة الله- تعالى- أبْرَزَ النتائج التي تَوصَّلتُ إليها . ولا أدَّعِي أنَّ كُلَّ ما أذكُره هو خلاصةُ ما توصَّلتُ إليه مِنْ نتائج ؛ فقد تفوتُني بعضُ النتائج التي دوَّنتها في ثنايا البحث فلا أشـير إليها :

١) لَمْ تَحفَظْ لنَا كُتُبُ التَّراجم مُؤَلَّفَاً يُبْرِزُ الجَانبَ النَّحويّ عِنْدَ الشَّيْخ .

٢) بَدَا مِنْ خلالِ المَسَائلِ التي ناقَشَها البحثُ أنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَكُنْ لَهُ اتِّجَاهٌ نَحْـويٌّ خَاصٌّ يَرْكَنُ إليه ولا يَحِيدُ عَنهُ ؛ فهو لا يَنْتَسِبُ إلى مَدْرسَةٍ نَحْويَّـةٍ بعَينِهـا، وإنَّما كانَ حُرَّاً في اتِّجاهِه ، ولكن بَدَت كَثْرَةُ مُوافقاتِه للبصريين ، وهي السِّمَةُ الغالبةُ في آرائه ؛ فقد كان فى مُجْمَل آرائهِ بَصْرِيَّ الاتجَاهِ ، وإنْ لمْ يُصَـرِّح ببصريَّتِه .

٣) بَعْضُ آرَاءُ الشَّيْخِ كَانَت واضِحَةً ، صَرَّحَ فيها برأيهِ ، ونَقَلَـهُ عَنـهُ تِلميـذهُ الجُرجَانِيّ ، وبعضُها كانَ فِي حَاجَةٍ لإعْمَالِ الفِكْرِ فِـي نَـصِّ عبـد القـاهِر لاسْتِنْبَاطِه .

٤) كانتَ إفادة الجُرجَانِيّ مِنْ شَيخِهِ متنوعَةً ؛ فتَارةً يذكرُ رأيَه ، وتَارةً يسـتعينُ بروايتِهِ للشِّعْر وأقوالِ العَربِ واحْتِجَاجِه بهمَا ، وتَارةً ينقلُ عنهُ أقوالَ العُلماءِ وأراءَهم .

٥) كان الجُرجاني يُصرِّح – أحياناً – باسم شيخِهِ أبي الحسين الفارسي، وأحياناً أخرى لا يَذْكرُ اسْمَه.

٦) ذَهَبَ الشَّيخُ إلى أنَّ (كِلا وكلتا) مفرد اللفظ مثنى المعنى ، كما يرى البصريون .

٧) اعتَرَضَ الشيخُ عَلَى ثعلب بعدما اعْتَرضَ الثَّاني على سيبويه في رافع المُضَارع ، وذَهَبَ الشيخُ إلى أنَّ رافعَ الفِعْلِ المُضَارعِ وقوعُه موقعَ الاسْمِ، موافقاً مَا ذَهَبَ إليه سيبويه وجمهورُ البصريين .

٨) ذهبَ الشيخ إلى أنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو تعريه من العوامل الظاهرة، وما يجري مجراها، موافِقاً مَذْهَب البَصريين .

٩) خَالفَ الشيخُ جمهورَ البصريين ، وذَهَبَ إلى جوازِ الإخبَارِ بظرفِ الزَّمان عَنْ اسْمِ الجثة في قول العرب : اللَّيْلَةَ الهِلالُ ، بشرطِ الإفادة ، وليسَ على تقدير حَذْفِ المُضافِ كما ذهَبوا .

١٠) أجازَ الشيخُ زيادةَ (كَانَ) بينَ الجَارّ والمجرور .

١١) مَنَعَ الشيخُ تقديمَ خبَرِ (ليس) عليها مُوافقاً جمهورَ الكوفيين .

١٢) أجازَ الشيخ التَّركيبين (ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ) ونحوهما مِنْ كُلِّ تركيب حُذِفَ فيه مفعولا(ظنَ وأخواتها). اقتِصاراً ، مُوافِقاً ما ذَهَبَ إليه أكثرُ النُّحاة .

١٣) عَقَدَ الشيخُ مقارنةً بين استعمالِ (عِنْدَ) و(لَدَى)، ورأى أنَّ (عِنْدَ) تُستعملُ للحاضِرِ أو الغائب، أمَّا (لَدَى) فتُستعملُ للحَاضِرِ فقط .

١٤) ذهبَ الشيخُ إلى أنَّ الاسمين في قولِهم : " يَا ابْنَ أمَّ " بفتح المِيم قد جُعلا اسْمَاً واحِداً مُركباً وبُنيَ على الفتح، موافقاً ما ذهبَ إليه سيبويه والبصريون.

١٥) رأَي الشيخُ أنَّ أصلَ (رُبَّ) للتقليلِ، ثمَّ غلبَ عليها التَّكثيرُ، فهي: للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً.

١٦) عَقَدَ الشيخُ مقارنةً بين استعمالِ (مِنْ) و(عَنْ) ، وقَصَرَ استعمالَ الأولى على مَا ينتقلُ انتقالَ زوالٍ فقط ، والثانية على ما لا يَنْتَقِلُ .

١٧) ذهَبَ الشيخُ إلى مَنْع صَرْف (أحْمَرَ) إذا سُمِّيَ بهِ ثمَّ نُكِّر، موافقاً مَا ذَهَبَ إليه أبو عثمان المازني.

١٨) منَعَ الشيخُ لفظ (سرَاويل) مِن الصَّرفِ ؛ لأنَّهُ أنَّه اسمٌ عربيٌّ ، وجمعُ (سِرْوَالة) .

١٩) وافَقَ الشيخُ أبا عثمان المازني فيما ذَهَبَ إليه مِن القَول بتركيب (لَنْ) مِن كلمتين ؛ وأنَّ أصلَها (لا) النَّافية ، و(أنْ) النّاصبة .

٢٠) ذَهَبَ الشيخُ إلى أنَّ نَصْبَ المُضَارِعِ بعْدَ (حتَّى) يكونُ بـ(أنْ) مُضمرة، كما يرى البصريون .

٢١) ذهب الشيخُ إلى أنَّ (مَهْمَا) مُركَّبةٌ مِنْ كلمتين بقِيتَا على لفظِهما، هما : (مَهْ) بمعنى : اكْفُفْ ، و(مَا) : اسم شرط .

٢٢) ذهب الشيخ إلى أنَّ أصْلَ الأمْرِ للمُوَاجَهِ أنْ يكون بالحرفِ ، موافِقاً ذَهب إليه الكوفيون ، لكنَّه لمَّا لمْ يأتِ على أصله استحقَّ أن يكون مبنياً ، على مَذْهب البصريين .

هذا عَرضٌ مُوجزٌ لأبرَزِ النتائج التى توصلتُ إليها ، أمَّا التفصِيلُ فإنَّ القارىءَ الكريمَ يجدُه مُثبتاً في ثنايا البَحثِ .

وأتمنى مِن الله – تَعالى– في نهاية المَطافِ أنْ يكونَ هذا البحثُ بمثابة لبنةٍ فى بناءِ مُحاولة جادة للنهوض بهذا العالم وإعْطَائه حقَّه .

ولا أدَّعي أنني بلغتُ الكَمالَ فيه ؛ لأنَّ الكمالَ لله وحده ، فسبحانَ الله الكاملِ فى صِفاتِه ، لا يُدركُه نَقصٌ، ولا يَطرأ عليه الخَطأ.

كما لا أدَّعي أنني بلغتُ غايةَ ما رجَوتُ لهذا العمل، أو قلتُ فيه ما لا قولَ بعده، إنما هو قطرةٌ مِنْ غيث، فإنْ كنتُ قد وُفقتُ فيه فهذا خيرٌ مِن الله– تعالى– ونعمة، وإنْ كانت الأخرى فحَسْبي أنني قد بذلت الجهد ، ومَن اجتهدَ وأصابَ فله أجران ، ومَن اجتهد وأخطأ فلهُ أجرٌ واحد

والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سَواء السَّبيل ، وصَّلى اللهُ على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وصَحبِه وسَلم .

مسرد المراجع

❖ أولاً : الرسائل العلمية :

١) آراء سيبويه في شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، جمعا وتوثيقاً ودراسة ، رسالة دكتوراه ، للباحث : محمد حسين محمد علي حجازي ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر، بالقاهرة ، ٢٠٠٥م – ١٤٢٥ ه .

٢) الخلاف النحوي في المقتصد ، رسالة ماجستير ، للباحث : علي محمد أحمد الشهري ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٠ه .

٣) موقف الرضي في شرح الكافية من آراء أبي علي الفارسي النحوية، رسالة دكتوراه، للباحثة : سميحة بنت صلاح بن صالح اللهيبي الحربي، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٦ه– ٢٠٠٥م .

*****

❖ ثانياً : الدوريات :

ــ مجلة جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

مهما وخلافات النحويين حولها ، د/ رياض بن حسن الخوام ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، ١٤١٠ ه .

*****

❖ ثالثاً : المطبوعات :

١) القرآن الكريم .

٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للشيخ : أحمد بن محمد البنا ، تحقيق د / شعبان محمد اسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ه– ١٩٨٧م.

٣) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، جمعا ودراسة ، د / بدر بن ناصر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، د . ط ، ١٤٢٠ ه – ٢٠٠٠ م .

٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ، د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ،القاهرة ، ط١، ١٤١٨ – ١٩٩٨ م .
٥) أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩ه–١٩٩٨ م.
٦) أسرار العربية ، لابن الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
٧) أصول في العربية ، للعكبري ، تحقيق د/ محمود محمد الدريني ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، د.ط ، ١٤٢٠ه–٢٠٠٠م.
٨) الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق / عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بدون .
٩) إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، دمشق ، ط٤، ١٤١٥هـ .
١٠) الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢ م .
١١) الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر الأنصاري ، تحقيق الشيخ : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩ه– ١٩٩٩ م.
١٢) أمالي ابن الشجري ، تحقيق د / محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣ه–١٩٩٢ م.
١٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ،
القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦ه–١٩٨٦ م.
١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، للشيخ محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ، بيروت، ط١، ١٤٢٤–٢٠٠٣م .

١٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف/ محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بدون .
١٦) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للزبيدي، تحقيق د/طارق الجنابي، عالم الكتب ،
بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ ه، - ١٩٨٧ م.
١٧) الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢ ، ١٤١٦ه- ١٩٩٦ م .
١٨) إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي القيسي ، تحقيق د / محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب
الإسلامي ، بيروت ن لبنلن ، ط١ ، ١٤٠٨ه - ١٩٨٧ م .
١٩) البحث اللغوي عند العرب ، د / أحمد مختار عبدالحميد عمر ، عالم الكتب ، ط٨ ، ٢٠٠٣ م.
٢٠) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ، ١٤٢٠هـ .
٢١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، المكتبة العصرية ، لبنان ، بدون .
٢٣) البلاغة العربية ، أسسها ، وعلومها ، وفنونها ، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦ه-١٩٩٦م .
٢٤) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروزآبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، وزارة الإعلام ، الكويت ، بدون .

٢٦) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق : علي محد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر ، بدون .
٢٧) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د/ عبدالرحمن بن سالم العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
٢٨) تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ، لابن الجزري ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي، وعبدالفتاح القاضي ، دار الوعي ، حلب ، ط١ ، ١٣٩٢ه-١٩٧٢م.
٢٩) تذكرة الحفاظ ، للذهبي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.
٣٠) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢١ ه-٢٠٠٠م.
٣١) التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ، تحقيق د / عوض بن حمد القوزي ، ١٤١٤ه-١٩٩٣م.
٣٢) تفسير الطبري ، تحقيق د / عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، دار هجر للطباعة ، مصر ، ط١ ، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.
٣٣)تفسير الفخر الرازي ، المشتهر بالتفسير الكبير ، ومفاتيح الغيب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٠ه .
٣٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي ، تحقيق د/ عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ ، ١٤٢٨ ه- ٢٠٠٨ م.
٣٥) جامع البيان في القراءات السبع ، للداني ، طباعة جامعة الشارقة ، الإمارات ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٣٦) جامع الدروس العربية، للغلاييني، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت، ط ٢٨ ،١٤١٤-١٩٩٣م .

٣٧) الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبدالرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق، ط٤، ١٤١٨ هـ.
٣٨) الجمل في النحو ، للزجاج ، تحقيق د / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م.
٣٩) الجملة الاسمية / د / علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار،الطبعة الأولى ١٤٢٨-٢٠٠٧م.
٤٠) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٢م .
٤١) الجيم ، لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، راجعه : محمد خلف أحمد ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، د . ط ، ١٣٩٤ه-١٩٧٤ م.
٤٢) حاشية الجاربردي ، لابن جماعة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م.
٤٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، للخضري ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.
٤٤)حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للصبان، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٧م .
٤٥)حجة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م .
٤٦) حروف المعاني والصفات ، للزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١ ، ١٩٨٤ م .
٤٧) خزانة الأدب للبغدادي ، تحيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة ، ط٤، ١٤١٨-١٩٩٧م.

٤٨) الخصائص لابن جني ، تحقيق/ محمد على النجار ، الهيئة العامة للكتاب ، ط٤، بدون .

٤٩) الخلاف النحوي الكوفي ، د / حمدي محمود حمد الجبالي ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٥٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق ، بدون .

٥١) دراسات في البلاغة العربية، د/ عبدالعاطي غريب علام ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ، ط١ ، ١٩٩٧ م .

٥٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،د/ عبدالله بن صالح الفوزان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٨م.

٥٣) ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، تحقيق : محمد حسين ، بدون .

٥٤) ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٢٥ م .

٥٥) ديوان امرىء القيس ، اعتنى به وشرحه : عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م.

٥٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤ هـ .

٥٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، تحقيق: علي عبدالباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ .

٥٨) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠ م.

٥٩) سير أعلام النبلاء ، للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٠) شذرات الذهب لفي أخبار من ذهب ابن العماد الحنبلي ، تحقيق / عبدالقادر الأرناؤوط ، محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق ، ط١ ، ١٤١٢-١٩٩١م.

٦١) شرح ابن الناظم على الألفية ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلية ، بيروت ، ط١، ١٤٢٠ – ٢٠٠٠ م.

٦٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠،١٤٠٠-١٩٨٠م.

٦٣) شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، وراجعه : محمد محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، د . ط ، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥ م.

٦٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨م.

٦٥) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د / عبدالرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط١ ، ١٤١٠ – ١٩٩٠م.

٦٦) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٢١-٢٠٠٠م.

٦٧) شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق د / يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦ م.

٦٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ،تحقيق د/عبدالمنعم هريدى ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، ط١ ، د. ت .

٦٩) شرح اللمع للأصفهانى ، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط١ ،١٤١١ – ١٩٩٠ م .

٧٠) شرح المعلقات السبع ، للزوزني ، نشر : دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢ م .

٧١) شرح المفصل لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة . بدون .

٧٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة ، د / سلوى محمد عمر عرب ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٩ه .

٧٣) شرح ديوان الفرزدق ، لإليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣ ه .

٧٤) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ط ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٧٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، للجوجري ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٣ه-٢٠٠٤ م.

٧٦) شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق : عبدالغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، بدون .

٧٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، دار الطلائع، القاهرة، ط١١ ، ١٣٣٨ هـ .

٧٨) شرح كتاب سيبويه لابن خروف ، تحقيق د / خليفة محمد بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، جامعة الفاتح ، ليبيا ، ط١ ، ١٤٢٥ه-١٩٩٥م.

٧٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.

٨٠) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري ، دار الحديث ، القاهرة ، د . ط ، ١٤٢٣ ه.

٨١) شواذ القراءات ، للكرماني، تحقيق د / شمراني العجيلي ، مؤسسة البلاغ ، يروت ، لبنان، بدون.

٨٢) الصحاح للجوهري ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٦، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٨٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق/ محمود محمد الطناحي، عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٣هـ .

٨٤) العبر في خبر من عبر ، للذهبي ، تحقيق / أبو هاجر محمد السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون .

٨٥) علل النحو ، لابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠ه-١٩٩٩ م.

٨٦) العنوان في القراءات السبع ، لأبي طاهر الأندلسي ، تحقيق د / زهير زاهد ، د / خليل العطية ، عامل الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦ه-١٩٨٦ م .

٨٧) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال ، المشهور بالشرح الكبير ، لبحرق ، تحقيق مصطفى نحاس ، الكويت ، ١٩٩٣ .

٨٨) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٣١ه-٢٠١٠م.

٨٩) الفروق اللغوية ، لأبي الهلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة والنشر ، القاهرة ، بدون .

٩٠) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، للدمشقي ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ط١، ١٤١٠ه-١٩٩٠ م.

٩١) فوات الوفيات ، لابن شاكر ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، ج ١ ، ١٩٧٣ م ، ج ٢،٣،٤ ، ١٩٧٤ م.

٩٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٩٣) القراءات وأثرها في علوم العربية ، د / محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤ ه- ١٩٨٤ م .

٩٤) الكتاب، لسيبويه ، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨-١٩٨٨م.

٩٥) الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق / عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بدون .
٩٦) اللامات ، للزجاجي ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م .
٩٧) اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، تحقيق د/ عبدالإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ –١٩٨٦ م .
٩٨) لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣١ ، ١٤١٤هـ .
٩٩) اللمحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط١ ، ١٤٢٤ه–٢٠٠٤م .
١٠٠) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، د. ط ، ١٣٩١ه–١٩٧١ م.
١٠١) مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، بدون .
١٠٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، نشر وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، د . ط ، ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.
١٠٣) المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق د / عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ه–٢٠٠٠ م.
١٠٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون .
١٠٥) المدارس النحوية ، د / أحمد شوقي عبدالسلام ضيف ، دار المعارف ، بدون .
١٠٦) مدرسة البصرة النحوية (نشأتها وتطورها) ، د / عبدالرحمن السيد ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

١٠٧) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لليافعي، وضع حواشيه : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٠٨) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، دار الفكر، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢- ١٩٨٢م .

١٠٩) المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١٠) المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمان ، الأردن ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١١١) مسائل خلافية في النحو للعكبري ، تحقيق / محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت، ط١، ١٤١٢-١٩٩٢ م.

١١٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للحموي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د. ط ، د. ت.

١١٣) معاني القرآن، للفراء، تحيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، دار المصرية ، مصر ، ط١ ، د . ت .

١١٤) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ م.

١١٥) معجم الأدباء ، للحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م .

١١٦) معجم العين ، للفراهيدي ، تحقيق د/ مهدي المخزومي ، د / إبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال ، بدون .

١١٧) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .

١١٨) معجم المؤلفين ، لعمر بن رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، بيروت ، بدون .

١١٩) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ، د / توفيق علي الحمد ، د/ يوسف جميل الزعبي ، دار الأمل ، الأردن ، ط٢ ، ١٤١٤-١٩٩٣م.
١٢٠) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، إبراهيم مصطفى وآخرون . بدون .
١٢١) معجم شواهد النحو الشعرية ، د / حنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
١٢٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق / مازن المبارك ، محمد علي حمدالله ، دار الفكر ، دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥م.
١٢٣) المغني في النحو ، لابن فلاح اليمني ، تحقيق د / عبدالرازق عبدالرحمن أسعد السعدي ، دار الشئون الثقافية ، بغداد ، العراق ، ط١ ، ٢٠٠٠ م.
١٢٤) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق د / كاظم بحر المرجان ، طبعة دار الرشيد ، العراق، ١٩٨٢ م.
١٢٥) المقتضب للمبرد ، تحقيق / محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون .
١٢٦) مقدمة في النحو، لمحمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي النحوي، تحقيق د / عادل محمد علي الطنطاوي ، مطبعة الشروق / مصر ، د . ط ، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م.
١٢٧) منازل الحروف ، للرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، بدون .
١٢٨) الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ، ١٤٢٤-٢٠٠٣م .
١٢٩) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤١٢-١٩٩٢ م.
١٣٠) النحو الوافي، د/ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ١٥، د.ت.
١٣١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٣٢) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، د / محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧ م.

١٣٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، للبغدادي ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون .

١٣٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق / عبدالحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، بدون .

١٣٥) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، (ج١ ، ٢ ، ٣ ، ٦) ١٩٠٠م ، (ج ٤) ١٩٧١ م ، (ج٥ ، ٧) ١٩٩٤ م.

١٣٦) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، للثعالبي ، تحقيق د / مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

*****

فهرس الموضوعات

▪ المقدمة .	١٨٣٧
▪ الفصلُ الأوَّل : أبو الحسين الفارسي وعبدالقاهر الجرجاني . وفيهِ ثَلاثةُ مَبَاحِثٍ :	1841
• المبحثُ الأوَّل : ترجمةٌ لأبي الحسين الفارسي . وفيه ثَمانِيَةُ مَطالِب :	1842
(اسمُه ونَسَبُه وكُنيتُهُ ولقَبُه ، مَولِدُهُ وأسرته ، مَكَانتُهُ ، رحلاتُه ، شَيْخُه ، تلاميذُه ، مُؤلَّفاتُه ، وفاتُـــه)	1844:1841
• المبحثُ الثَّاني : اتِّجَاهُه النَّحويّ .	١٨٤٥
• المبحثُ الثَّالثُ : تَرجمةٌ موجَزةٌ لعبدالقاهر الجرجاني، ونُبذة عَن كتابه المُقْتَصِد . وفيهَ ستَّةُ مَطالِب :	1850:1847
(اسمُه ونسبَـتُه وحَياتُه ولقَبُه ، شيخُه ، تلاميذُه ، مُؤلَّفاتُه ، وفاتُـــه ، نُبْذَةٌ عَنْ كتاب المُقْتَصِدُ)	١٨٤٧
▪ الفصلُ الثَّاني : الآراءُ النَّحْويَّةُ لأبي الحُسَين الفارسيّ فِي المُقْتَصِد. وفيهِ سَبْعَ عَشرةَ مِسْألةً.	١٨٥١
▪ المسألة الأولى : لفظُ (كِلا) بين الإفراد والتثنية .	١٨٥٢
▪ المسألة الثانيـــة : الخِلافُ في رافِعِ الفِعْلِ المُضَارع .	١٨٥٥
▪ المسألة الثـــالـــثة : عاملُ الرَّفْع في المُبْتَدأ .	١٨٦١
▪ المسألة الرابعة : الإخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنْ الجُثَّة .	١٨٦٤
▪ المسألة الخامسة : زِيَادَةُ (كانَ) بينَ الجَارِّ والمَجْرور .	١٨٦٧
▪ المسألة السادسة : الخِلافُ في تَقْديمِ خَبَرِ(لَيْسَ) عَـليْهَا .	١٨٧٠
▪ المسألة السابعـــة : حَذْفُ مَفْعُولَي (ظنَّ) .	١٨٧٤
▪ المسألة الـــثـــامـــنـــة : الفَرقُ في الدّلالة بَيْنَ (عِنْدَ) و(لَدَى) .	١٨٧٧

▪ المسألة التاسعة : حُكْمُ (ابْن أمّ) في النِّداء .	١٨٧٩
▪ المسألة العاشرة : الأصْلُ في دلالةِ (رُبَّ) .	١٨٨٣
▪ المسألة الحادية عشرة : الفَرقُ في الدّلالة بَيْنَ (مِنْ) و(عَنْ) .	١٨٨٨
▪ المسألة الثانية عشرة : الخِلافُ في مَنْعِ صَرْفِ (أحْمَرَ) إذا سُمِّيَ بِهِ ثمَّ نُكِّر.	١٨٩٢
▪ المسألة الثالثة عشرة : الخِلافُ في مَنْعِ (سَرَاويل) مِن الصَّرفِ .	١٨٩٥
▪ المسألة الرابعة عشرة : (لَنْ) بَيْنَ البَسَاطَةِ والتَّركيب .	١٩٠٠
▪ المسألة الخامسة عشرة : نَصْبُ المُضَارعِ بعْدَ (حَتَّى) .	١٩٠٥
▪ المسألة السادسة عشرة : الخِلافُ في أصْلِ الأمْرِ وإعْرابِه .	١٩١٠
▪ المسألة السابعة عشرة : أَصْلُ (مَهْمَا) .	١٩١٦
▪ الخاتمة .	١٩٢١
▪ مسرد المراجع .	١٩٢٤
▪ الفهرس العام للبحث .	١٩٣٧